نموذج ترخيص

أنا الطالب : تغريد محمد عاكف العبادي أمنح الجامعة الأردنية و/ أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها.

المرأة والمشاريع متناهية الصغر في محافظة الزرقاء: دراسة اجتماعية على المستفيدات في جمعية السيدات العاملات

وذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و / أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب: تغريد محمد عاكف العبادي

التوقيع: [signature]

التاريخ: ١٢-٨-٢٠١٣

المرأة والمشاريع متناهية الصغر في محافظة الزرقاء : دراسة اجتماعية على المستفيدات

من جمعية السيدات العاملات

إعداد

تغريد محمدعلي العبادي

المشرف

الأستاذ الدكتور مجد الدين خمش

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

علم الاجتماع

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

تموز، ٢٠١٣

قرار لجنة المناقشــــة

نوقشت هذه الرسالة (المرأة والمشاريع متناهية الصغر في محافظة الزرقاء: دراسة اجتماعية على المستفيدات من جمعية السيدات العاملات) واجيزت بتاريخ ٢٠١٣/٧/٢٥ .

أعضاء لجنة المناقشـــــة	التوقيـــــــــع
الدكتور مجد الدين خمش/ مشرفا استاذ – علم اجتماع	....
الدكتور محمد عبدالمولى الدقس/عضوا استاذ – علم الاجتماع العمل	....
الدكتور حلمى خضر ساري/ عضوا استاذ – علم الاجتماع	....
الدكتور فايز عبدالقادر المجالي/عضوا استاذ– علم الاجتماع– جامعة مؤته	....

إهداء

إلى الذين يحملون شعلة الفكر وهاجة، ومصابيح الثقافة وضاءة، فيبددون بشعاعها ظلمة ليلنا، ويعبدون بنورها طريق نـهارنا.

إلى كل أمين على رسالة الحق والنور...

مقتد برسول الرحمة والخيــر

إلى كل مرب سائر في درب الهــدى

عالماً أو متعلماً.... أباً أو معلماً

إلى فلذات أكبادنـــــا...

شموع الأمل وقناديل المستقبــل

إلى هؤلاء جميعاً... أهدي هذه الدراسة

شكر وتقدير

بعد أن منّ الله علي وأعانني على إنجازهذه الدراسة،أتقدم بالشكر الوفير والتقدير الكبير لأستاذي الجليل الدكتور الفاضل مجد الدين خمش الذي كان له فضل الإشراف على هذه الدراسة فكان نعم المرشد والموجه، كما أتقدم بجزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة الأفاضل: الأستاذ الدكتور فايز المجالي، الأستاذ الدكتور محمد الدقس، والأستاذ الدكتور حلمي ساري .

وفي الختام أتقدم بخالص شكري وتقديري وعرفاني لكل من ساهم أو نصح وأرشد من أجل إخراج هذه الدراسة إلى النور.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
إهداء	ج
شكر وتقدير	د
قائمة المحتويات	هـ
قائمة الجداول	ط
الملخص باللغة العربية	ي
الفصل الأول: المدخل العام للدراسة	٢
مقدمة	٢
مشكلة الدراسة	٢
أهمية الدراسة	٣
أهداف الدراسة	٤
أسئلة الدراسة	٤
الدراسات السابقة	٥
الفصل الثاني: المشاريع المتناهية الصغر "مفهومها وخصائصها وأنواعها وأهميتها"	١٤
مقدمة	١٥
مفهوم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر	١٨
خصائص المشاريع المتناهية الصغروالصغيرة	٢٣
أنواع المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة	٢٥

الموضوع	الصفحة
أهمية المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة	٢٧
دور المشروعات المتناهية الصغروالصغيرة في الاقتصاد الوطني	٢٩
أثر الثقافة والقيم الاجتماعية والتعليمية على حاجة النساء إلى مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر	٣١
أثر الثقافة على تشجيع المرأة للسعي في مشاريع صغيرة متناهية الصغر	٣٢
نظرية التكامل الكلي / الجزئي للتحليل الاجتماعي	٣٢
مراحل نمو مشاريع العمل الصغيرة والمتناهية الصغر	٣٣
التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر	٣٤
العوامل المساهمة في عدم نجاح المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر للنساء	٣٥
المعوقات للبدء في المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر	٣٦
ملكية النساء للعمل: اتجاهات حالية	٣٧
التحديات التي توجهها النساء اللواتي يملكن العمل	٣٨
تأسيس وتعديل مراكز الريادة والبرامج الخاصة بالنساء	٣٨
نماذج تعلم ناجحة وبيئات تعلم للنساء	٣٩
رأس المال البشري المالي والاجتماعي	٣٩
الفصل الثالث: تطور برامج تمويل المشاريع المتناهية الصغر في الأردن	٤١
مقدمة	٤٢
طبيعة المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة في الأردن	٤٣
مراحل تطور المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة في الأردن	٤٥
أصحاب المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة	٤٦
المؤسسات العاملة بقطاع المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة MSEs في الأردن	٤٨
المؤسسات والهيئات الممولة والداعمة	٤٩
الصناديق والهيئات التطوعية NGOs	٥١

الموضوع	الصفحة
الشركات المنبثقة عن حزمة الأمان الاجتماعي	٥٥
الهيئات الدولية الداعمة والممولة للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر	٥٦
جمعية السيدات العاملات في محافظة الزرقاء	٥٩
انجازات مؤسسات التمويل المتناهية الصغر والصغير في المملكة	٦٠
مقومات نجاح واستمرار المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة	٦٣
المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة	٦٥
الفصل الرابع: دور المشاريع المتناهية الصغر في التنمية الأقتصادية	٦٧
مفهوم التنمية الأقتصادية	٦٨
أهداف التنمية الأقتصادية	٧٠
الدور الاقتصادي	٧١
الدور الاجتماعي	٧١
المرأة والتنمية الأقتصادية	٧٢
الفصل الخامس: الطريقة والإجراءات	٧٦
منهجية الدراسة	٧٧
مجتمع الدراسة	٧٧
عينة الدراسة	٧٧
مصادر جمع البيانات	٧٨
أداة الدراسة	٧٨
صدق أداة الدراسة	٧٩
ثبات أداة الدراسة	٧٩
إجراءات الدراسة	٨٠

الموضوع	الصفحة
المعالجة الإحصائية	٨١
الفصل السادس: عرض النتائج	٨٢
النتائج المتعلقة بالسؤال الأول	٨٣
طرق كيفية الحصول على القرض	٨٦
النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني	٨٩
النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث	٩٠
النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع	٩٢
النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس	٩٣
النتائج المتعلقة بالسؤال السادس	٩٥
الفصل السابع: مناقشة النتائج والتوصيات	٩٧
أولاً: مناقشة النتائج	٩٧
ثانياً: التوصيات	١٠٣
المراجع باللغة العربية	١٠٤
المراجع بالانجليزية	١١٤
الملاحق	١١٧
الملخص باللغة الأجنبية	١٢٣

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
١.	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن	٢٢
٢.	مؤسسات دعم وتمويل المشروعات الصغيرة وعدد الفروع التابعة	٦٠
٣.	انجازات مؤسسات التمويل المتناهي الصغر والصغير في المملكة حتى نهاية عام ٢٠٠٦	٦١
٤.	تصنيف المنشآت الاقتصادية حسب حجم العمالة للسنوات ٢٠٠٧-٢٠٠٩	٦٢
٥.	معاملات كرونباخ ألفا لاختبار ثبات أداة الدراسة	٧٩
٦.	توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير العمر	٨٣
٧.	توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير المستوى التعليمي	٨٤
٨.	توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية	٨٤
٩.	توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير مكان الإقامة	٨٥
١٠.	توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير الوضع المهني	٨٥
١١.	توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير طبيعة العمل	٨٦
١٢.	توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير الدخل الشهري قبل الحصول على القرض	٨٦
١٣.	التكرارات والنسب المئوية للمعرفة عن القرض	٨٧
١٤.	التكرارات والنسب المئوية لتاريخ الحصول على القرض	٨٨
١٥.	التكرارات والنسب المئوية لعدد القروض التي حصلت عليها المرأة	٨٩
١٦.	ماهية المشاريع المتناهية الصغر التي أنشأتها النساء الحاصلات على القروض متناهية الصغر	٩٠
١٧.	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن المشكلات التي تواجه المشاريع المتناهية الصغر مرتبة ترتيباً تنازلياً.	٩١
١٨.	العرض المالي الذي توفره المشاريع متناهية الصغر	٩٣
١٩.	عدد فرص العمل التي توفرها المشاريع متناهية الصغر	٩٤
٢٠.	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن آراء صاحبات المشاريع المتناهية الصغر اتجاه قروضهم مرتبة ترتيباً تنازلياً...	٩٥

المرأة والمشاريع متناهية الصغر في محافظة الزرقاء: دراسة اجتماعية على المستفيدات من جمعية السيدات العاملات

إعداد

تغريد محمدعلي العبادي

المشرف

الأستاذ الدكتور مجد الدين خمش

الملخص

هدفت الدراسة التعرف إلى آراء النساء المقترضات حول المشكلات التي تعترضهن حول القروض والمشاريع متناهية الصغر في محافظة الزرقاء في المملكة الأردنية الهاشمية، كما وهدفت الدراسة التعرف إلى نوعية المشاريع المقامة جراء القروض متناهية الصغر، وقد تم جمع البيانات عن طريق أداة الدراسة الاستبانة، التي وزعت على النساء المقترضات من جمعية السيدات العاملات في محافظة الزرقاء، وبلغ عدد أفراد العينة المستجيبة ٢٠٠ امرأة مقترضة، وتم استخدام التحليل الإحصائي ، الإحصاء الوصفي، وتم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واستخراج التكرارات والنسب المئوية.

وقد تمت عملية جمع البيانات في الفترة من (٢٠٠٨ – ٢٠١٣) ، وعُرضت أداة الدراسة (الاستبانة) على مجموعة من المحكمين لإبداء الرأي والقيام بالتعديل مما يحقق التوازن بين مضامين الاستبانة. وتبين من النتائج أن أكثر فئة من فئات الأعمار الحاصلين على القروض لفتح المشاريع الصغيرة كانت من الفئة (٤٠ – أقل من ٥٠) عاماً، وإن غالبية المقترضات من ذوات التعليم الثانوي، أما الحالة الاجتماعية للنساء المقترضات تبين أن نسبة

النساء المتزوجات هن الفئة الأكثر في عينة الدراسة، وأن جميع أفراد الدراسة كن يقطنّ في المدينة، والنساء اللواتي لايعملن والموظفات في القطاع الخاص هن أكثر توجهاً للاقتراض وفتح المشاريع الصغيرة، وأن المعرفة عن القرض لأول مرة جاءت نتيجة التحدث إلى الجيران، وبخصوص عدد القروض التي حصلت عليها النساء من مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة، هي من القروض التي لا تتكرر كثيراً لأكثر من مرتين أو مرة.

وقد توصلت الدراسة أن هناك مشكلات تحد من اتجاه النساء نحو المشاريع متناهية الصغر ،وأهم هذه المشكلات صعوبات التسويق والمنافسة، وضعف حجم رأس المال ، وارتفاع أسعار المواد الأولية . أن آراء النساء عن المشاريع الصغيرة بشكل عام مرتفع المستوى مما يزيد من الاقبال على المشاريع الصغيرة، وقد وفرت المشاريع فرص عمل للمرأة ،وتحسين دور المرأة ومكانتها في أسرتها ومجتمعها ،وعززت ثقتها بنفسها .

وبناء على نتائج الدراسة فقد تم عدد من التوصيات من أهمها يجب الاهتمام بالمشاريع الصغيرة حيث أن العديد من النساء لا تتوفر لديهن المعلومات الكافية عن طرق تمويل المشاريع متناهية الصغر والصغيرة، والعمل على تقليل الوقت للحصول على القرض اللازم للمشروع ، الأمرالذي يدعم الثقة بالجمعية لما له أثراً هام على تعزيز مساهمة المرأة في الأنتاجية . متابعة الجمعية للمشاريع من خلال تشكيل لجان متابعة ، للتعرف على مستوى المشاريع ، والعمل على الترويج للمشاريع المتناهية الصغر والاعلان عنها عن طريق وسائل الأعلام المختلفة .

الفصل الأول

المدخل العام للدراسة

١-١ مقدمة

١-٢ مشكلة الدراسة

١-٣ أهمية الدراسة

١-٤ أهداف الدراسة

١-٥ أسئلة الدراسة

١-٦ الدراسات السابقة

الفصل الأول

المدخل العام للدراسة

١-١ مقدمة:

أصبح قطاع المشاريع الصغيرة المدرة للدخل يحظى بأهمية كبيرة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم، لما يتمتع به هذا القطاع من دور أساسي في مواجهة مشكلات الفقر والبطالة، وفي الأردن شهدت السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا في هذا القطاع، وأنشئت العديد من المؤسسات الحكومية والأهلية والخاصة ومنها ووزارة التنمية الاجتماعية والتي أنشئت عام ١٩٨٥ وصندوق التنمية والتشغيل والتي أنشعئت بعام ١٩٨٩، ومؤسسة الإقراض الزراعي والتي تم إنشائها عام ١٩٥٩، مؤسسة نور الحسين عام ١٩٨٥، وصندوق التنمية والتشغيل والصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية في العام ١٩٧٧، من أجل القيام بالدور التمنوي الذي يساهم في الحد من الآثار المترتبة على الأزمات الاقتصادية المتلاحقة وتحسين المستوى الاقتصادي والمعيشي للمواطنين من خلال تمويلهم بقروض صغيرة تهدف إلى إقامة مشاريع مدرة للدخل، كما شهدت الفترة الأخيرة جهودا كثيرة من المؤسسات والجمعيات التمويلية لزيادة مشاركة المرأة الاقتصادية من خلال تخصيص برامج موجهة لها بشكل محدد، أو بروز مؤسسات تستهدف المرأة كجمعية السيدات العاملات في محافظة الزرقاء.

١-٢ مشكلة الدراسة :

شهدت السنوات الأخيرة أزمات اقتصادية متلاحقة أثرت على المجتمع الأردني وساهمت في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وانخفاض مستوى معيشة الكثير من شرائح المجتمع، مما ترك أثاراً اقتصادية واجتماعية سلبية، وأوجدت تحديات عديدة أمام الدولة الأردنية وفرض عليها ضرورة العمل على إيجاد سياسات واستراتيجيات للتدخل للحد من تدني الأوضاع الاقتصادية وارتفاع

معدلات الفقر والبطالة، والعمل على دمج كافة الفئات الاجتماعية في الخطط والبرامج التنموية، وقد شكلت المرأة الشريحة الأكثر اهتماما للعمل على دمجها وتحويلها من عنصر مستهلك إلى عنصر منتج نظرا لأهميتها الاجتماعية والاقتصادية، لذلك بدأت العديد من المؤسسات العامة والخاصة والجمعيات الأهلية بالتوجه إلى المرأة والعمل على زيادة مشاركتها الاقتصادية من خلال برامج القروض والمشاريع الصغيرة متناهية الصغر. وفي محاولة لفهم هذه التدخلات التي تمت واستهدفت المرأة، لذا جاءت هذه الدراسة بهدف وصف وتحليل للمستفيدات من برامج الإقراض في جمعية السيدات العاملات والتعرف إلى ماهية المشاريع المتناهية الصغر وأنواعها، والمشكلات التي تواجهها والفرص التي وفرتها وأراء النساء حولها خاصة في مدينة الزرقاء، علما أن بعض الدلائل تشير إلى أن خدمات مؤسسات الائتمان المتناهية الصغر لم تحقق الفوائد المرجوة منها بشكل كامل، لذلك فان الدراسة تسعى للإجابة عن التساؤل التالي: مادور المشاريع المتناهية الصغر المقدمة من جمعية السيدات العاملات في تحسين مستوى الأسر والمساهمة في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة في محافظة الزرقاء.

١-٣ أهمية الدراسة :

تأتي أهمية الدراسة من من أهمية المشاريع المتناهية الصغر والمقدمة من جمعية السيدات العاملات في الزرقاء.

- تحسين مستوى معيشة الأسرة للمرأة، والحد من مشكلتي الفقر والبطالة.
- العمل في نظام مالي يأتي مكملاً للجهود البحثية التي أجريت على مؤسسات القطاع العام والأهلي.

- إمكانية الاستفادة من نتائجها وتوصياتها التي يمكن أن تفيد صناع القرار وراسمي السياسات في صياغة استراتيجيات لتطوير برامج اقراضية تساهم في تحسين مستوى معيشة المرأة.
- الحد من مشكلتي الفقر والبطالة، وبالذات للنساء اللاتي يفتقرن إلى المصادر البديلة للدخل.

١-٤ أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف إلى :

١. الخصائص النوعية لصاحبات المشاريع المتناهية الصغر.

٢. نوعية وماهية المشاريع التي أنشأتها النساء الحاصلات على قروض متناهية الصغر من الجمعية .

٣. أهم المشكلات التي تواجه المشاريع متناهية الصغر والصغيرة، وكيف تم التصدي لها.

٤. عدد فرص العمل التي وفرتها المشاريع المتناهية الصغر المقدمة للنساء في محافظة الزرقاء.

١-٥ أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

١. ما الخصائص النوعية للنساء المستفيدات من جمعية السيدات العاملات في محافظة الزرقاء؟

٢. ما المشاريع المتناهية الصغر التي أنشأتها النساء الحاصلات على قروض متناهية الصغر؟

٣. ما المشكلات التي تواجه النساء الحاصلات على قروض متناهية الصغر؟

٤. ما العرض المالي الذي وفرته المشاريع المتناهية الصغر للنساء؟

٥. ماعدد فرص العمل التي و فرتها المشاريع المتناهية الصغر؟

٦. ما هي أراء صاحبات المشاريع المتناهية الصغر تجاه قروضهم؟

١-٦ الدراسات السابقة:

١-٦-١ الدراساتالعربية:

لقد كان هناك العديد من الدراسات السابقة التي استهدفت المشاريع الصغيرة سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر لذلك سيتم استعراض لبعض هذه الدراسات.

- أجرت الحديد(٢٠١٠) دراسة بعنوان"**اثر القروض الصغيرة الإنتاجية على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمستفيدين في محافظة العاصمة**"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة اثر القروض الصغيرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمستفيدين في محافظة العاصمة، من خلال حصر جميع المؤسسات المتخصصة والعاملة في الإقراض الصغير في الأردن والتعرف إلى تصنيفها، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وهو المسح الاجتماعي بالعينة، كما أخذت عينة عشوائية منتظمة قسمت بالتساوي بين مقترضي مؤسستين متخصصتين في الإقراض الصغيرة تمثل إحداهما القطاع الحكومي، والأخرى القطاع الخاص بواقع (٥٠٠) مقترض ليتم رصد جميع خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:

إن ٨٤,٦% من المقترضين قد استخدموا القرض الصغيرة لإقامة مشاريع إنتاجية ناجحة، وان ١٣% من المقترضين كانت مشاريعهم فاشلة أو مهددة بالفشل، وقد بلغت نسبة النساء المقترضات في العينة (٦١,٤%) حيث تبين إن مؤسسات الإقراض الصغيرة تركز على استهداف النساء ضمن برامجها الأقراضية نظرا لاعتبار تمكين المرأة شرطا أساسيا للتعامل مع الجهات الدولية المانحة.وأسهمت القروض الصغيرة المقدمة من خلال مؤسسات الإقراض في الأردن في توفير فرص لإقامة العديد من المشاريع، حيث بلغ عدد المقترضين في نهاية عام ٢٠٠٨ (١٣٤,٠٣٧) مقترض، وبلغ مجموع إجمالي المحافظ الائتمانية التي تديرها تلك المؤسسات حوالي (١٢١،٥٧٩)

مليون دينار للفترة نفسها. وكما بينت الدراسة إن القروض الصغيرة قد استخدمت لتمويل مشروعات صغيرة ضمن القطاعات الإنتاجية المختلفة، مثل قطاع الصناعات اليدوية والحرفية وقطاع الخدمات والقطاع التجاري والسياحي والصناعي والزراعي وغيره. وساهمت القروض الصغيرة في تحسين الأوضاع الاجتماعية للمقترضين وتحديدا فيما يتعلق بتمكين المرأة ودورها في العمل.

أجربعليمات واللوزي، (٢٠٠٨) دراسة بعنوان " **تمكين المرأة الريفية من خلال المشاريع المدرة للدخل: دراسة حالة الأردن،**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للنساء المقترضات صاحبات المشاريع وأسرهن، ودراسة المشاريع من حيث الغايات والتمويل والمشكلات والصعوبات التي تمت مواجهتها،وتقييم دور هذه المشاريع في تحسن الظروف الاجتماعية والاقتصادية للنساء المقترضات في أسرهن ومجتمعهن المحلي ومدى إسهام المشاريع في تحسين المستوى المعيشي لأسر المقترضات. تم جمع البيانات من المقترضات من قرية في شمال الأردن(٥٠) مقترضة عن طريق المقابلة المقننة باستخدام استبانه أعدت خصيصا لهذه الدراسة، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى إن غالبية المقترضات من ذوات التعليم المتدني ومعظمهن ربات بيوت وأسرهن كبيرة الحجم ودخل متدن يقارب أو يقل عن خط الفقر، واضطراب في الحياة العملية للأزواج، أن معظم المشاريع هي في تربية الحيوانات وهي نشاط اقتصادي تقليدي في المجتمع الريفي، وان المقترضات واجهن صعوبة في التنفيذ وفي تسويق الإنتاج وصعوبات في إيجاد كفلا للقروض. وقد وفرت المشاريع فرص عمل للمرأة في بيئتها المحلية، وساهمت في تحسين جزئي على دخل الأسر، كما ساهمت بشكل اكبر في تحسين دور المرأة ومكانتها في أسرتها ومجتمعها المحلي إضافة إلى السمو بثقتها بنفسها ورؤيتها لذاتها، وقد أوصت بأهمية تحسين ظروف وإجراءات الإقراض والتمويل التنموي.

أجرى الحايك (٢٠٠٧) دراسة بعنوان "**دور المشاريع الصغيرة الممولة في الحد من الفقر والبطالة في مناطق جيوب الفقر: دراسة حالة محافظة المفرق**".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى الخصائص الاجتماعية والاقتصادية الديمغرافية للمنتفعين، وأثر هذه المشاريع على تحسين مستوى دخولهم ومعيشتهم وأسباب فشل بعض المشاريع، سياسات التمويل ومدى الحاجة إلى تعديلها، دراسات الجدوى، والخبرة، والتدريب، المتابعة ودورها في الوصول إلى الأهداف. وقد استخدمت الدراسة منهجية المسح الاجتماعي بالعينة من خلال اختيار (١٤١) مستفيدًا من قروض المؤسسات (الحكومية والأهلية) للفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٥).

وخلصت الدراسة إلى أن ٣٢,٦% اعتبروا مشاريعهم ناجحة، (٣٧,٦%) اعتبروا مشاريعهم متوسطة النجاح (٢٩,٨%) اعتبروا مشاريعهم غير ناجحة .كما بينت نتائج الدراسة أن (٧٥,٢%) من المشاريع لم تعدلها دراسات جدوى اقتصادية، وأن (٨٨,٧%) من المنتفعين لم يحصلوا على أي نوع من أنواع التدريب اللازم للمشروع، وأن (٧٩,٤%) من المشاريع لم يتم متابعتها، وأشار مانسبته (٥٠,٤%) من المنتفعين بعدم إسهام المشروع في إيجاد دخل ثابت ومستمر لهم، كما أشار(٧١,٦%) إلى عدم توفير المشاريع فرص عمل ملائمة، واعتبر (٤٦,٨%) من المنتفعين أن المشروع أدى إلى تحسين مستوى المعيشة .فيما أكد (٢٢,٧%) إن المشروع أدى لتراجع في مستوى المعيشة، وأن (٣٠,٥%) لم يطرأ عليهم أي تغيير.

وأجرت الجمعية العلمية الملكية، (٢٠٠٦)، **دراسة بعنوان " الآثار الاقتصادية والاجتماعية للقروض التي قدمها صندوق التنمية والتشغيل خلال الفترة (١٩٩١ – ٢٠٠٣)على المنتفعين من هذه القروض وأسرهم.**

وخلصت الدراسة إلى أن (٨٢%) من المشاريع كانت ما زلات قائمة، وان (١٨%) غير قائمة ، وان (٥٨%) من المنتفعين لم يواجهوا صعوبة عند تأسيس مشاريعهم ، وان (١٠%) واجهوا صعوبات. وكشفت الدراسة أن متوسط رأس مال المشروع عند المشروع (٧٦٧٢) دينار، والمتوسط العام لفرص العمل (٢,٥) فرصةعمل لكل مشروع، وان (٩٠%) من المنتفعين بحاجة إلى تدريب .

أجرى ماهر المحروق وإيهاب مقابلة،(٢٠٠٦)، دراسة بعنوان : **المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن أهميتها ومقوماتها.**

تنبع أهمية الدراسة بمناقشتها واقع وإشكالية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن مستعرضة التجربة الأردنية في هذا المجال والعوائق التي تحول دون تطور هذا النوع من المؤسسات ،مركزة على العوائق ذات الطبيعة المالية ، وقد خلصت الدراسة إلى أهم النتائج : أن البيئة الأردنية تعتقد إن المؤسسات التي تمتاز بمعدلات نمو عالية عادة تلجأ لمصادر تمويل كالإقراض من خارج النظام المصرفي ، رغم أن القروض الطويلة الأجل مقصورة على المؤسسات الكبرى وهذا يوضح إن العلاقة عكسية بين حجم المؤسسة ومعدل الاقتراض طويل الأجل وقد تلجأ المؤسسة مهما كان حجمها في البداية إلى استنفاذ مصادر التمويل الداخلية (التمويل الذاتي). وأوصت الدراسة بإيجاد بعض الصيغ التمويلية الملائمة مع المؤسسات مثل رأس المال، ومخاطرة، ووضع محفزات جباية للمدخرين من أجل استقطاب أو ادخار العائلة، ودفع المؤسسات الصغيرة إلى الدخول في البورصة باعتبار أن الأسواق المالية لايمكن أن تنشط إلابها .

أجرى الزوايدة (٢٠٠١) دراسة بعنوان " **دورالقروض الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة دراسة ميدانية في محافظات جنوب الأردن**".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تقييم أداء القروض الصغيرة الممولة من المؤسسات التمويلية الحكومية والمنظمات غير الحكومية للتعرف على مدى قدرة هذه المشاريع في إيجاد فرص عمل، وعلى آثارها في تحسين مشاريع الإقراض الصغيرة ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها في مجال التشغيل، وخلق فرص عمل واستخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بالعينة، وقد خلصت إلى تحسين المستوى المعيشي للمنتفعين وأسرهم، فقد تبين أن (٦٧,٨%) أشاروا إلى تحسن مستوى معيشة أسرهم وان هذه المشاريع واجهت صعوبات وتحديات تتمثل في تدني قيمة القروض،وارتفاع أسعار المواد الأولية وصعوبات التسويق والمنافسة، وكذلك صعوبات توفير ضمانات القروض وضمان المتابعة ودراسات الجدوى الاقتصادية.

دراسة بدور، جابر وآخرون (١٩٩٥)، بعنوان: **أهمية ودور مؤسسات العمل الاجتماعي التطوعي في خلق فرص عمل وتوليد الدخل في الأردن.**

هدفت الدراسة إلى تقييم أنشطة مؤسسات العمل الاجتماعي الرئيسية الثلاث :

- صندوق الملكة علياء، ومؤسسة نور الحسين، والاتحاد العام للجمعيات الخيرية على مستويات مختلفة، ومدى تأثير هذه المشاريع على العمالة والدخل وآثارها العامة على المنتفعين من المشاريع أو القروض التي تقدمها تلك المؤسسات ، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:
- لقد أظهر المسح الميداني أن ٥١ % من مجموعة المشاريع الممولة من مؤسسات العمل الاجتماعي كانت مشاريع زراعية وأن ٣٥ % مشاريع صناعية و٣١ % تجارية و١% سياحية.
- أن ٥٩% من المستفيدين من مشاريع مؤسسات العمل الاجتماعي من الإناث.
- أن حوالي ١١% من المستفيدين من المعاقين، معظمهم من الذكور.

- أن مشكلة التسوق من أبرز المشاكل التي تواجه المستفيدين بالإضافة إلى مشاكل الإنتاج والإدارة.

١-٦-٢ الدراسات الأجنبية:

أجرت هيتلاهتي وآخرون ،(Heietalahtil , Etal , 2006) دراسة بعنوان " **الآثار الاجتماعية والاقتصادية لعمليات تمويل المشاريع الصغيرة واليات التسديد، دراسة حالة لتأسيس المشاريع الصغيرة في جنوب إفريقيا**".

تم دراسة الفوائد والآثار الاجتماعية والاقتصادية للفروض الصغيرة على سيدات شمال شرقي جنوب إفريقيا، عن طريق إجراء المقابلات شبه المنظمة. وركزت الدراسة بشكل خاص على الفوائد والعوائق والتحديات التي حصلت عليها تلك السيدات من مؤسسة المشاريع الصغيرة(SEF) وبرنامج القروض الصغيرة (MCP) وبرنامج تشوميسانو الائتماني (TCP) تم فيها استخدام آثار هذه البرامج ونتائج المقارنات فيما بينها كوسيلة للتحليل على مستوى ملاكي البيوت في تلك المنطقة.

وأظهرت النتائج أن عددا من السيدات الأشد فقرا في تلك المنطقة، تم تحريرهن من الفقر المدقع عن طريق الفرص التي طرحت لهن من خلال برنامج تمويل المشاريع الصغيرة (SEF).

ما عن المستفيدات من برنامج القروض الصغيرة (MCP) واللواتي حصلن على نقطة انطلاق أفضل من المجموعة السابق ذكرها، فقد بات واضحا بأنهن بالمقارنة أيضا مع المجموعة السابقة يعتبرن أكثر قدرة على حماية أنفسهن مقارنة مع السيدات الأكثر فقرا والمستفيدات من برنامج تشوميسانو الائتماني(TCP) ، كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود العديد من المشكلات مثل إعادة التسديد من قبل مجموعة من المقترضين لاسيما في برنامج القروض الصغيرة.

أجرت ليlee(٢٠٠٤) دراسة بعنوان" مشاريع منح القروض الصغيرة وعلاقتها بهجرة الأرض في الصين".

هدفت الدراسة إلى تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي نجمت عن برامج منح القروض الصغيرة في حياة الفقراء، سواء كانت هذه الآثار سلبية أو ايجابية وقد تم استخدام منهجية اعتمدت على البيانات التي تم جمعها عام ١٩٩٩م، من مقاطعة سيشوان كأساس وقد كانت فرضية البحث الأساسية هناك علاقة بين المشاركة في مشاريع المنح الصغيرة والهجرة والتحول عن وظائف الأرض إلى وظائف أخرى مختلفة، وقد خلصت الدراسة إلى أن مشاريع المنح الصغيرة لم تساعد في تحسين مستوى معيشة المواطنين بينما ساعدت المثقفين على تغيير وظائفهم المتعلقة بالزراعة إلى وظائف أخرى.

أجرى بلهام Pelham دراسة في عام ٢٠٠٠، في الولايات المتحدة الأمريكية بعنوان " **تأثير التوجيه على أداء المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة**"

كان محتوى هذه الدراسة التركيز على مجموعة من الشركات الصناعية من حيث حجم المشروع، حجم المبيعات، إستراتيجية التسويق المتبعة في المشروع الصناعي الصغير أو المتوسط ، مدى تبني إدارة المشروع للمفهوم التسويقي.

وقد خلصت الدراسة إلى: إن تبني المفهوم التسويقي كان له التأثير الإيجابي الأكبر على الأداء التسويقي.

دراسة (Erikson, et al, 2009) بعنوان: **المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم للنساء في تايوان.**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز العديد من الثغرات التي يجب العمل على تجسيدها من أجل مساعدة المرأة على السعي في المبادرة في مشاريعها الصغيرة والمتناهية الصغر ومنها:

١- تأسيس الشراكة والمشاركة القوية جداً مع المجتمع المدني وأجهزته من أجل تسريع تخصيص المصادر المطلوبة للنساء والاستفادة من العديد من التدخلات والإصلاحات الإيجابية الحكومية لصالح النساء اللواتي لا توجد لديهم المصادر التي يحتجن إليها من أجل البدء في مشاريعهن الصغيرة المتناهية الصغر.

٢- تعزيز وصول المرأة المتساوي وإلى المشاركة الكاملة في فرص التطور.

دراسة (Carter et al, 2001) بعنوان **التقرير عن خدمة الأعمال الصغيرة.**

هدفت هذه الدراسة إلى أن النساء المنتجات زراعياً ما زلن لا يستفدن من مرافق وتسهيلات القروض الزراعية مما يحد من مساهمتهن في تعزيز التطور المستدام في هذا القطاع، والتقيد الإضافي كان في علاقة مع عدم فهم الزراعة كوظيفة للحكومة المحلية. لذلك كان من الضروري الوجود للكثير من الدافعية والمخالفات والتجمعات خلال العملية الاستشارية لإقناع صناع القرار أن التطوير للزراعة يجب أن يشاهد كجزء من حزمة لتخفي الفقر والتطور الاقتصادي من أجل تجسيد العديد من الثغرات ونقاط الضعف في السياسات الزراعية، في الأنظمة والتشريع التي تحتاج إلى التدخل الطارئ من الحكومة من أجل تناول العديد من المشاكل.

دراسة (Bowen, M Moragan & Mureithi, S , 2009) بعنوان **إدارة تحديات العمل ضمن المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في كينيا**"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أن العمل قد أطلق وإما أن يتطور إلى حجم حيوي أو يتم إجهاضه على مرحلة مبكرة جداً، بشكل نموذجي في هذه المرحلة، يجب على النساء المشتركات في البيئة الزراعية أن يعملن على إدارة مشاريعهن من خلال جهودهن التي يبذلنها، وأن عليهن أن يظهرن مهارات قيادتهن مع مواجهة الأزمات المستمرة في الأسعار مما أعاد التركيز على الأهمية للاستثمار في الزراعة والمواد الغذائية، ولكن هذا سوف لا يحقق مع الاستمرار لوجود التمييز في الجنس بين الذكر والأنثى.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

من خلال مراجعتي للدراسات السابقة التي تناولت موضوع المشاريع الصغيرة والمتناهيةالصغر سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، يلاحظ أن غالبية الدراسات ركزت على الرجال والنساء الحاصلين على قروض صغيرة من مؤسسات مختلفة وغالبية المشاريع والقروض كانت كبيرة أو متوسطة، ولم تتناول المشاريع متناهية الصغر وهذا ما يميز هذه الدراسة بتناولها هذا النوع من المشاريع، كما تمتاز هذه الدراسة بأنها اختارت مدينة الزرقاء لإجراء الدراسة، وهذا يعطي الدراسة تنوعا يساعد في إمكانية تعميم نتائج الدراسة، كما أن هذه الدراسة تمتاز في بعدها المكاني والزماني وأنها تستهدف أيضا جمعية خدمية غير ربحية تقوم بتوفير قروضها عن طريق المنظمة الدولية (كير) .

الفصل الثاني

المشاريع المتناهية الصغر

"مفهومها وخصائصها وأنواعها وأهميتها"

٢-١ مقدمة

٢-٢ مفهوم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر

٢-٣ خصائص المشاريع المتناهية الصغروالصغيرة

٢-٤ أنواع المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة

٢-٥ أهمية المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة

٢-٦ دور المشروعات المتناهية الصغروالصغيرة في الاقتصاد الوطني

٢-٧ أثر الثقافة والقيم الاجتماعية والتعليمية على حاجة النساء إلى مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر

٢-٨ أثر الثقافة على تشجيع المرأة للسعي في مشاريع صغيرة متناهية الصغر

٢-٩ نظرية التكامل الكلي / الجزئي للتحليل الاجتماعي

٢-١٠ مراحل نمو مشاريع العمل الصغيرة والمتناهية الصغر

٢-١١ التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر

٢-١٢ العوامل المساهمة في عدم نجاح المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر للنساء

٢-١٣ المعوقات للبدء في المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر

٢-١٤ ملكية النساء للعمل: اتجاهات حالية

٢-١٥ التحديات التي توجهها النساء اللواتي يملكن العمل

٢-١٦ تأسيس وتعديل مراكز الريادة والبرامج الخاصة بالنساء

٢-١٧ نماذج تعلم ناجحة وبيئات تعلم للنساء

٢-١٨ رأس المال البشري المالي والاجتماعي

الفصل الثاني

تطور التمويل المتناهية الصغر في الأردن

٢-١ مقدمة:

حظيت المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر باهتمام كبير في السنوات الأخيرة في الأوساط الأكاديمية وصانعي قرارات السياسات الاقتصادية بعدأن نجحت الدول المتقدمة في ثورتها الصناعية، وبدأ التركيز على بناء قاعدة إنتاجية قائمة على الإنتاج والتصنيع،وتوفير قاعدة خدماتية ملائمة، من هنا جاء الاهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر كأحد النماذج التنموية البديلة حيث أدلت خطط التنمية الاقتصادية عناية خاصة بها واعتبر أن المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر هو النموذج الأكفأ في معظم القطاعات الاقتصادية في الدول النامية لكونه الأكثر ملائمة لظروف تلك الدول من النواحي الاقتصادية والاجتماعية.

وتصنف الأردن كدولة نامية ذات دخل متوسط واقتصاد يمتاز بمحدودية الأراضي الصالحة للزراعة وتفشي التصحر والزحف العمراني، وقلة الموارد الطبيعية،لذلك فأن العامل البشري يلعب دوراً هاماً في دفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام فلا بد من العمل على التوظيف الأمثل للموارد البشرية والذي يعتبر هدفاً رئيساً للنشاط الاقتصادي، وفي غيابه تتعطل طاقات بشرية قادرة على العمل، مما يؤثر سلباً على الناتج المحلي الإجمالي وتنبع أهمية المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في حل مشاكل الفقر والبطالة ورفع المستوى المعيشي للمواطنين وتطوير المناطق الريفية ودفع المواطنين إلى المبادرة والاستقلالية في العمل ،كما أنها تمتاز بقدرة توفير فرص العمل لكافة أفراد الأسرة فالمرأة من المرشحين بقوة للاستفادة من فرص إقامة مثل هذه المشاريع لتندمج في سوق العمل، خاصة وان الأردن يعتبر من أقل الدول العربية في مستوى مشاركة المرأة في سوق العمل ومن هنا لابد من دعم المرأة لتصبح مشاركة بفعالية في تنمية مجتمعها. والأردن من الدول

أولت موضوع المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر جل اهتمامها وعنايتها بهدف نشر ثقافة الاعتماد على الذات والتشغيل الذاتي وزيادة الدخل لتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، كوسيلة للحد من مشكلة الفقر والبطالة، وخاصة أن معدلات البطالة حسب مسح العمالة، والبطالة والذي أجرته دائرة الإحصاءات العامة في عمان لعام ٢٠٠٩ وصل إلى٢ .١٢% من مجموع القوى العاملة الأردنية. وإن هذا المعدل يرتفع بين حملة الشهادات الجامعية بكالوريوس، فأعلى حيث بلغ معدل البطالة ٧.١٥% مقارنه بقيمته للمستويات التعليمية الأخرى. وتشكل النساء في حدود ١٤% من القوى العاملة فقط، لذا لابد من توفر ركائزأساسية لضمان استمرارية المشاريع وأهمها توفير البيئة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية المناسبة، وتعزيز الوعي الاستثماري لدى الأسر، وتطوير وتعزيز الروح الريادية وغرس حب المبادرة لدى العاطلين عن العمل ورغم أن الأردن يهتم بترخيص وفتح المجال أمام الجهات الحكومية وغير الحكومية لنشر مفاهيم المشاريع الصغيرة ودعمها إلا أنها لم تصل إلى المستوى المطلوب في ظل النسب المرتفعة للبطالة والفقر، وافتقار برامج المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة إلى أطر قانونية تدعمها وتحافظ عليها خاصة في مراحل المشروع الأولى.(خمش، ٢٠١٠،ص ٢٥).

وعليه لابد من ضرورة بناء برامج توعية للتعريف بالمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والتركيز على دورها التنموي المهم في الاقتصاد. إن واقع التغير الاجتماعي والثقافي الحديث جاء لصالح المرأة، حيث فتح المجال أمام الفتاه للتعليم والعمل وأدى هذا التغير إلى التخفيف من القيود أو التحديات الثقافية المتوارثة التي تمنع المرأة من الالتحاق بالعمل، فالتحولات الحادثة في هذه الظروف هي الأساس في تغيير أوضاع المرأة.

ومن الملاحظ أن هناك إهمال لجانب هام فيشخصية المرأة، ألا وهو الجانب الإنتاجي، والذي اقتصر في نظر المجتمع علىعملها داخل البيت، وبعض المهن التي يمكن أن تعمل

بها(كالتمريض، وروضة الأطفال) معتمدين على أن بنيتها البيولوجية تفرض عليها عدم القيام ببعضالأعمال الشاقة، مع العلم أن هذه الأعمال أصبحت قليلة ونادرة في ظل مجتمعالتطور الآلي والتقني، والذي استطاعت من خلاله القيام بنفس الأعمال إلىجانب الرجل.

إلا أن المرأة اقتحمت مختلف دوائر الحياة بشتى أوجهها على جميع المستويات والتي كانت حكرا على عالم الرجال فقط، حيت اتجه كثير من النساء للعمل خارج بيوتهن وذلك بما أتيح أمامهن من الفرص للعمل بالإضافة إلى حصول المرأة على بعض المكاسب وارتفاع مكانتها في المجتمع من خلال مساهمتها في النشاط الاقتصادي.

وعلى المستوى الوطني فقد تضافرتجهود المؤسسات الرسمية والمنظمات غير الحكومية تحت مظلة اللجنة الوطنية للمرأة وقد أثمرت عن إعداد خطة وطنية شاملة للنهوض بالمرأة منبثقة عن الخطة الدولية الصادرة عن – بكين– ١٩٩٥.

وفي مجال المشروعات الصغيرة وتمويل تم إعداد إستراتيجية خاصة لتمويل المشاريع الصغيرة، فقد شكلت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) ووزارة التخطيط والتعاون الدولي (MoPIC)، استناداً على المسؤوليات الموكلة إليها، لجنة تمويل اصغر، أنيط بها الإعداد لإستراتيجية وطنية لتطوير التمويل الأصغر للعقد المنتهي في عام ٢٠١٠.

حيث كانت لجنة التمويل الأصغر قد بدأت عملها من بداية يناير/ كانون الثّاني ٢٠٠٥ وطوّرت اللجنة خطة عمل، استناداً على إعداد إستراتيجيات التطوير في قطاع التمويل الأصغر، الذي كان القاعدة لتحضير وثيقة الإستراتيجية الوطنية لتطوير التمويل الأصغر.

وبما أن مشاركة المرأة في الاقتصاد والتنمية بكافة أبعادها أصبحت أمرا ملموسا وعلى كافة المستويات. فقد رأينا أن نركز على مفهوم المشاريع الصغيرة كإحدى وسائل أو أشكال التنمية، وتسليط الضوء على واقع المرأة الحالي ضمن هذا المفهوم، وأسس تمويل تلك المشروعات الخاصة

بالمرأة ومدى نجاحها والاستفادة منها من خلال دراسة اجتماعية على المستفيدات من جمعية السيدات العاملات في الزرقاء.

٢-٢ مفهوم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر:

لقد تعددت التعريفات التي تناولت المشاريع الإنتاجية أو المدّرة للدخل كما تعددت المصطلحات التي تشير لهذا المفهوم، فمنهم من يطلق عليها المشاريع الصغيرة، أو المشاريع التجارية الصغيرة، أو المشاريع التنموية الصغيرة أو المتناهية الصغر وهكذا تبعا لغاياتها وأشكالها وأحجامها.

حيث استخدمت معايير مختلفة لتحديد المشاريع الصغيرة مثل: عدد العاملين، حجم المبيعات، ومقدار الأصول إلا أن معيار عدد العاملين هو الأكثر شيوعا لسهولة التعامل معه وثباته لفترة من الزمن (الوادي، ٢٠٠٥، ص ١٠).

وهناك عدة تعاريف لكلمة "صغيرة" و"متوسطة"وهي من الكلمات ذات المفاهيم النسبية تختلف من دولةإلى أخرى ومن قطاع لآخر حتى في داخل الدولة.

تشيرالدراسة (النمروطيوصيدم، ٢٠١٢) إلىأنتعبير "صغير" وتعبير "متوسط" هيمفاهيمنسبيةقدتختلفمنإقليملآخر ،ومندولةإلىأخربومنقطاعلآخر ،ومنوقتلآخرحتىفيداخلالبلدالواحد ،فعلى سبيلالمثال ،ماهوصغيرفيبعضالنشاطاتالاقتصاديةقدلايكونكذلكفينشاطاتأخرى،فالمصنعالصغيرفيصناعةالاسمنتقديكونأكبربعدةمراتمنالمصنعالذييعدكبيرافيصناعةالملابسأوالنسيج.

إضافةإلىذلك ،فإنالمشروعاتالتيقدتعتبرصغيرةفيبعضالدولالمتقدمةاقتصادياذاتالأسواقالكبيرةقدتبدومتوسطةأوكبيرةفيالدولالنامية.

ويتضحالفارقفيالمفاهيممنقطاعإلىآخرنتيجةلاختلافطبيعةالعمليةالإنتاجيةكونهاكثيفةالاستخداملرأسالمال.

وعليه ،فقدأصبحفيحكمالمؤكدأنهلايمكنالتوصلإلىتعريفمحددوموحدللمشروعاتالصغربوالصغيرةوالمتوسطة

حتنداخلالبلدالواحد.

ويعودذلكإلىوجودبعضالقيودالتيتتحكمفيإيجادووضعتعريفشاملوموحدلهذهالمشروعاتومنأهمها:

١. اختلافدرجةالنمووينعكسهذاالتفاوتعلىمستوىالتطورالتكنولوجي.

٢. اختلافالقطاعالاقتصاديالذيتعملفيههذهالمشروعات.

٣. اختلاففروعالنشاطالاقتصاديداخلالقطاعالواحد.

٤. تعددالمعاييرالمستخدمةوالتيمنأهمهاالمعاييرالكميةوالنوعية.

فقد أشارت إحدى الدراسات الصادرة عنمعهد ولاية جورجيا بأن هناك أكثر من (٥٥) تعريفاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في (75) دولة . (راتول،٢٠٠٦)

وتعرف المشروعات الصغيرة بأنها "تلك المشروعات التي يدخل حجمها دائرة المشروعات التي تحتاج الدعم والرعاية، والتي تتسم بعدم قدرتها الفنية أو المالية على توفير هذا الدعم من مواردها وقدرتها وإمكاناتها الذاتية. "(أبو موسى، ٢٠٠٣، ص ٤).

- وعرفت المشاريع التنموية الصغيرة بأنها:"المشاريع التي تعتمد على الحساب الخاص للعمالة والعاملين، والتي تعمل على خلق فرص عمل لأنفسهم وللآخرين بما فيها العمالة الأسرية غير مدفوعة الأجر، فهي محط الاهتمام في العصر الحالي لعجز الحكومات والشركات الكبيرة عن توفير فرص عمل للباحثين عن عمل." (loutfi, 1989) .
- أما الأسكوافقدعرفت المشروعات الصغيرة والمتوسطة: على أنها الشركات التي يتراوح عدد العاملين فيها بين (٥-٢٥٠) عاملاً (الأسكوا، ٢٠٠٢،ص١٥).

فيما ذكرت لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية (CED) أن المشروع يعتبر صغيراً عندما يستوفي اثنين على الأقل من الشروط الآتية:

- عدم استقلال الإدارة عن المالكين، وأن يدير المشروع المالكون أو بعضهم.

- يتم تمويل رأس المال للمشروع من مالك واحد أو عدد قليل من المالكين.
- العمل في منطقة محلية، فيكون العمال والمالكون من مجتمع واحد.
- أن يكون حجم المشروع صغير نسبياً بالمقارنة مع القطاع الذي ينتمي له (طنش، ٢٠٠٣، ص ٣).

ويعرف البنك الدولي المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة: باستخدام معيار عدد العمال، حيث أعتبرأن المشروع المتناهي الصغر يوظف اقل من ١٠عاملاً والصغير إذا كان يوظف ما بين ١٠–٥٠ عاملاً، إن هناك العديد من دول العالم التي تستخدم هذا المعيار لتعريف المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة ففي الولايات الأمريكية وفرنسا وايطاليا يعتبر المشروع صغير إذا كان يوظف حتى ٥٠٠ عاملا، وفي السويد لغاية ٢٠٠ عاملا، وفي كندا واستراليا حتى ٩٩ عاملا، أما، في الدنمرك هي المشاريع التي توظف لغاية ٥٠ عاملا. (الأسرج، ٢٠٠٧).

وقامت الهيئة الأوروبية بوضع تعريفاً للمشروعات الصغيرة: بأنها المنشآت التي توظف أقل من ١٠ عاملاً بشكل دائم (Kelliher. & Rein, 2009) أما التي توظف بين ١٠–٩٩ عامل تعتبرمشاريع صغيرة ، أما التي توظف بين ١٠٠–٤٩٩ عامل فهي مشاريع متوسطة ، و التي توظف أكثر من ٥٠٠ عامل فهي من المنشآت الكبيرة (Alattar, Kouly & Innes,) 2009.

وفيالدولالعربيةتقسمالصناعاتالصغيرةعلىأساسحجمالنشاطإلىمايلي (الصرايرةوآخرون،9:1996):

- الصناعاتالصغيرةجداً (MICRO): وهي التيتُشغلأقلمن 5 عمالوتستثمرأقلمن 5000 دولار، وغالبا ما يكون مديرها مالكها.(إضافة إلى استثمارات الأبنية والعقارات الثابتة).
- الصناعات الصغيرة (SMALL): التيتُشغل من 5٥إلى١٩ عامل وتستثمرأقلمن ١٥٠٠٠ دولار (إضافةإلىاستثماراتالأبنيةوالعقاراتالثابتة).
- الصناعات المتوسطة (MEDIUM) التي تشغل من ٢٠-٤٩ عامل وتستثمر من ١٥٠٠٠-٢٥٠٠٠دولار (عدا الأبنية والعقارات الثابتة).

- أما في الأردن فقد قامت دائرة الإحصاءات العامة إلى تصنيف المشروعات المتناهية الصغروالصغيرة على النحو التالي: من (١-٤) مشاريع صغيرة جدا، (٥-١٩) مشاريع صغيرة، (٢٠-٤٩) مشروعات متوسطة (رفيق، ١٩٩٥).
- وتعرف وزارة الصناعة والتجارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي: المشاريع المتناهية الصغر من (١-٩) أو أقل من ٣٠ ألف دينارا، المشاريع الصغيرة من (١٠-٤٩) و ٣٠ ألف دينارا أو أكثر، المشاريع المتوسطة من (٥٠-٢٤٩) و ٣٠ ألف دينارا فأكثر (مقابلة، ٢٠٠٥).

ففي عام٢٠٠٥تماعتمادتعريفموحدللمؤسساتالصغيرةوالمتوسطةفيالأردن والجدول التالي يوضح تعريف المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.(غرفة صناعة الزرقاء، ٢٠٠٥).

الجدول رقم (١)

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن

	نوع المؤسسة الصناعية			
	حرفية	**صغيرة**	**متوسطة**	**كبيرة**
عدد العمال	**١-٩ عمال**	**١٠-٤٩ عامل**	**٥٠-٢٤٩ عامل**	**٢٥٠ فأكثر**
رأس المال المسجل	أو أقل من (٣٠) ألف دينار	(٣٠) ألف دينار فأكثر	(٣٠) ألف دينار فأكثر	(٣٠) ألف دينار فأكثر

- المصدر: غرفة صناعة الزرقاء، دراسة ميدانية: واقع المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة الزرقاء.

وعليه فإنه يتضح لنا بأن جميع التعاريف الخاصة بالمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة في الأردن ورغم اختلاف الجهة التي تحدد التعريف ، إلا إنهم جميعاًمتفقين على معيار عدد العمال كمعيار أساسي لتصنيف المشاريع.

- وتعتبر المشاريع الصغيرة بأنها: "المشاريع التي تعتمد بصفة أساسية على استقلالية الإدارة، ومحدودية عدد العاملين فيها فضلا عن محدودية رأسمالها واعتمادها على التقنية المبسطة والتنظيم المحدود والتشغيل الأقل." (كنان، ٢٠٠٤).
- وهناك تعريف آخر للمشاريع الصغيرة بأنها منشأة شخصية مستقلة في الملكية والإدارةتعمل في ظل سوق المنافسة الكاملة في بيئة محلية غالباً، وبعناصر إنتاجمحصلة استخدامها محدودة مقارنة بمثيلاتها في الصناعة (لبيب ،2002).
- وقد توصلت الدراسة إلى أن المشروعات المتناهية الصغر لا تتجاوز الـ٤ عمال والمبيعات الإجمالية السنوية حتى ٢٠ ألف دينار، وإجمالي الأصول حتى ١٠ آلاف دينار.

٢-٣ خصائص المشاريع المتناهية الصغروالصغيرة:

كماوتمتاز المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغربخصائص كثيرة ومتعددة تجعلها أكثر ملائمة في دفع عملية التنمية الاقتصادية لبعض الدول ذات العلاقات التشابكية في قطاعات معينة داخل الدولة نفسها وقد أدرج الخصائص (زين العابدين،٢٠٠٤) بالآتي:

١. سهولة التأسيس تحتاج المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر إلى رأس مال صغير لتأسيسها وتشغيلها مقارنة مع المشاريع الكبيرة . وتساعد على الحد من الهجرة من الأرياف إلى المدن في حالة تأسسها في الأرياف.
٢. حجم المشروع وعدد العاملين به أن المشروع الذي لا يزيد عدد العاملين به عن 4أفراد هو ضمن المشروع المتناهي الصغر حيث تمتاز هذه المشاريع بإدارة بسيطة،ويقوم بالإدارة شخص واحد (مالك المشروع) أوعدد قليل من الأشخاص لذلك تتسم هذه الإدارة بالمرونة ،

وسهولة اتخاذ القرار وهذا عائد إلى سهولة الإدارة وبساطة الهيكل التنظيمي. وهناك بعض المشاريع المتناهية الصغر يتعاون بها أفراد العائلة بدون أجر وأحياناً بأجر.

٣. الاعتمادالكبيرعلى الموارد الإنتاجية (محدودة الموارد) وعلى الأسواق المحلية. أن الاعتماد على الموارد الإنتاجية المحلية يقلل الحاجة إلى الاستيراد.

٤. محدودية الدخل للقائمين على المشروع معظمهم من ذوي الدخل المتدني سواء كان المالكون أو العاملون وقد يصل إلى حد الفقر لذلك توجه البرامج التنموية من مؤسسات المجتمع المدني ومن البرامج الحكومية ومن مؤسسات الإقراض المتخصصة لهذه الطبقة الفقيرة ليتم مساعدتهم لتحقيق دخل بعينهم .

٥. أن العديد من هذه المشاريع تمتاز بسهولة الدخول والخروج من السوق.

٦. غالبية هذه المشاريع غير مسجلة رسمياً في أنظمة التسجيل التجارية والصناعية والزراعية بالدولة .

٧. تتميز المشاريع المتناهية الصغر بخاصية الريادة والمبادرة.

٨. تمتاز هذه المشاريع بتوفير بيئة عمل ملائمة حيث يعمل صاحب المشروع والعاملين جنباً إلى جنب لمصلحتهم المشتركة وغالباً ما تربطهم مع بعضهم البعض علاقة قرابة أو صداقة . أن هذا يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل وربحية المشروع.

٩. تمتاز هذه المشاريع بالمرونة والمقدرة على الانتشار الجغرافي وهذا يعمل على تخفيف الهجرة من الريف إلى المدينة نظراً لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف، مما يؤدي إلى تحقيق التوازن في العملية التنموية كما يؤدي هذا الانتشار غلى خدمة الأسواق المحددة التي لاتغري المنشآت الكبيرة بالتوطين بالقرب منها أو بالتعامل معها. (منظمة العمل العربية، ٢٠٠٩، ص ٢٠).

١٠. سهولة تحويل المشروع الصغير إلى سيولة دون خسارة كبيرة وفي مدة زمنية قصيرة، فهذه المشاريع تمتلك المرونة الكافية لتعديل السياسات وسرعة اتخاذ القرارات وتحقيق الاتصالات مقارنة مع المشاريع الكبيرة .

١١. تعتبر هذه المشروعات مراكز للتدريب وبناء الخبرات المتكاملة . نقص الروتين وقصر الدورة المستندية والأوراق المكتبية وارتفاع مستوى فعالية الاتصالات وسرعة الحصول على المعلومات اللازمة للعمل .

١٢. انخفاض التكاليف الإدارية والتسويقية والتكلفة الثابتة (كالإيجار والاستهلاكات)، وكذلك انخفاض الأجور المدفوعة للعاملين، فهي تؤدي تلقائيا إلى ميزة البيع بأسعار أقل نسبيا، وبالتالي إغراق السوق بكميات كبيرة من السلع والخدمات من خلال سهولة الاتصال بالعملاء.

٢-٤ أنواع المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة :

ويمكن أن تصنيف أنواع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة إلى عدة تصنيفات فأحدها يقسم المشروعات الصغيرة إلى ثلاثة مجموعات (الضرير وخضر، ١٩٩٧):

أولاً : **الأعمال الأولية** وتشمل مختلف الأعمال الزراعية والإنتاج الحيواني، وتنتشر في الأرياف والمدن على حد سواء .

ثانياً: **الصناعات التحويلية** وتشمل المشاريع التي تستخدم المواد الأولية لتحويلها إلى سلع ومنتجات نهائية.

ثالثاً: **مشروعات الخدمات** وهي التي تشمل على القيام بتقديم خدمات وأعمال للأشخاص غير الراغبين أو القادرين على القيام بها بأنفسهم كخدمات التعليم ،و الصحة والترفيه وغيرها.

وهناك تصنيف آخر يقسم المشروعات المتناهية الصغر و الصغيرة من حيث النشاط إلى ثلاثة أقسام وهي:

١-المشاريع الإنتاجية :

أساسها التحويل، أي تحويل المواد الخام إلى منتج نهائي أو وسيط أي تلك المشاريع التي تخلق قيمة مضافة "والقيمة المضافة تعني زيادة قيمة المخرجات (الناتج) عن المدخلات (عناصر الإنتاج) ويكون هناك تماثل في الإنتاج والتماثل بمعنى تطابق كل مواصفات الوحدات المنتجة" (الحناوي، ٢٠٠٦)، وبدورها تنقسم إلى نوعان (هيكل، ٢٠٠٣):

- المشروعات التي تنتج سلعاً استهلاكية مثل الصناعات الصغيرة واليدوية وورش الإنتاج التي تستخدم الموارد المحلية .
- المشاريع التي تنتج سلعاً إنتاجية لأجزاء تساهم في إنتاج سلعة أخرى كالصناعات المغذية لإنتاج الملابس الجاهزة أو الصناعات المغذية للسيارات أو الصناعات الغذائية.

٢-المشروعات الخدمية:

وهي المشروعات التي تقدم خدمة ما لصالح الآخرين مقابل أجر، حيث تقوم نيابة عنهم بتقديم خدمة كانوا سيقومون بها بأنفسهم أو لا يستطيعون القيام بها، مثل خدمات المواصلات والسياحة والإصلاح والتنظيف، وغير ذلك من الخدمات الكثيرة التي يمكن أن تلبيها هذه المشروعات بالتوافق مع الطلب عليها.

٣-المشروعات التجارية :

أساسها شراء و بيع وتوزيع سلعة ما أو عدة سلع مختلفة ، من أجل إعادة استثمار الربح (الفرق بين سعر الشراء والبيع) وهي كل مشروع يقوم بشراء سلعة ثم يقوم بإعادة بيعها أو تعبئتها أو تغليفها ومن ثم بيعها بقصد الحصول على ربح مثل تجارة الجملة والتجزئة. وهنا نشير إلى" أن

المشروعات الخدمية هي بطبيعتها تجارية، وإن كانت تجارة خدمات لا تجارة سلع" (الحناوي، ٢٠٠٦).

وبشكل عام فإن هناك تصنيف يفند المشروعات الصغيرة في مجال الصناعة فقط تحت مسمى " الصناعات الصغيرة " في معظم دول العالم وهي (هيكل، ٢٠٠٣).

١- الصناعات التقليدية الحرفية التي تستخدم طرق التصنيع التقليدية وتنتج منتجات يدوية وتقليدية تلبي احتياجات المجتمع المحلي البسيط.

٢- الصناعات التي تستخدم طرق الإنتاج مابين الحديثة والتقليدية وتتميز بإنتاج منتجات يكون الطلب عليها أكبر مثل المنتجات الجلدية والأثاث ، الخ .

٣- الصناعات التي تنتج منتجات متطورة وبمختلف المجالات (الهندسية، الكيماوية، الطبية، الخ) والتي تعمل في بعض الأحيان بعقود من الباطن مع الشركات الكبيرة .

٢-٥ أهمية المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة :

تكمن أهمية المشاريع الصغيرة في إطار العملية التنموية إجمالاً حيث تعتبر إحدى الأدوات الهامة لمحاربة الفقر ومشكلة البطالة،

وقد لخص (العتوم، ٢٠٠٥) أهمية المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر من خلال اثنا عشر نقطة وذلك على النحو التالي:

١. تعتبر من أفضل الطرق للحد من مشكلتي الفقر والبطالة، من خلال توفير فرص عمل، وبكلفة اقل من كلفة توفيرها في المشروعات المتوسطة و الكبيرة.

٢. للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر قدرة على إنتاج سلع وخدمات قابلة للتصدير كغيرها من المشروعات، ولديها أيضا قدرة على إنتاج سلع وخدمات بديلة لتلك المستوردة، وبالتالي المساهمة في توفير العملات الأجنبية ورفع موجودات الدولة منها.

٣. تصلح أن تتكامل مع المشروعات الكبيرة من خلال توفير بعض الخدمات لها وبكلفة منخفضة.

٤. تتميز بكفاءتها في استخدام الموارد الأولية والخامات المحلية المتاحة المتوفرة.

٥. تشكل بيئة مناسبة للابتكار والإبداع خاصة في قطاع الصناعة.

٦. تتميز بمحدودية منافستها من قبل الصناعة والخدمات المستوردة.

٧. تتيح المجال أمام الشباب الطموح لتحقيق دخول مرتفعة مقارنة مع الوظائف الرسمية.

٨. تشكل إحدى أدوات توزيع الدخل في الدول النامية حيث التفاوت الكبير في توزيع الدخول.

٩. تطوير روح المشاركة والإبداع .

١٠. تخفيض المخاطرة وتوزيعها .

١١. تقلل الأعباء على موازنة الدولة؛ حيث تخفف الضغط على طلب التوظيف في القطاع العام، كما تدعم الخزينة بدفعها للضرائب والرسوم.

١٢. تعزز الثقة بالنفس للأسرة، وتستثمر تعاون النوع الاجتماعي، والتفاعل داخل طبقات المجتمع، وتعزز النشاط الاقتصادي والاجتماعي للفرد وللأسرة.

١٣. وأخيرا المزايا الأخرى المتمثلة في استقلالية الإدارة ، سهولة التأسيس ، التكيف مع المتغيرات المستجدة ، وكأداة للتدريب الذاتي ومثال لجودة الإنتاج .

أنسرعةالتطورالتكنولوجيأدتإلىزيادةمعدلتغيرالتقنيةالإنتاجيةالمستخدمةفيالعديدمنالصناعات،وبانتشارط

ريقةالإنتاجعلىدفعاتأصبحمنالأهميةإقامةمصانعأصغرحجماوأقلتكلفةاستثماريةعلىأنيركزكلمصنعفيإنتا

جعددقليلمنالسلعالدقيقةأوالتيتتطلبهاصناعاتمعينةلمواجهةطلبياتصغيرةمنسلعأوخدماتمعينة.

إنالتمويلالمتناهي

الصغروالصغيرةوالمتوسطةلهنتائجوانعكاساتتنموية،اقتصاديةواجتماعيةهامةفيالتخفيفمنالفقروالبطالة

،والحدمنالهجرةالداخلية.

يلعبالتمويلالمتناهي الصغردوراهامافيتوزيعمكتسباتالتنميةوتحافظالمشاريعالمتناهية

الصغر ،الصغيرةوالمتوسطةعلىالتوازنالتنمويفيالمناطقالريفيةوالبادية،حيثتحدمنالهجرةإلىالمدن،وت

قللالفجوةالتنموية،فتحققالعدالة،والتنميةالنسبيةالشاملة.(عاشور، ٢٠٠٩) .

وذلك من حيث قدرتها الفائقة على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بشكل أسرع وتكلفة أقل من الشركات الكبيرة ذات الاستثمارات العالية، ولهاميزة هامة جداً وهي الانتشارية، (الشمولية)، بحيث يمكن أن تغطي مناطق مختلفة وأعدادا كبيرة من السكان، حيث لا يوجد مشاكل في إقامتها بأي موقع، مما يسهل إمكانية خلق مجتمعات إنتاجية جديدة بكلفة محدودة. (مقابلة، ٢٠٠٥، ص ١٦٨).

وتساند المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة الدولة في توفير الخدمات الأساسية وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي (الزلقعي، ٢٠٠٠، ص١٠١). ولعل أبرز ما يلاحظ في المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة، الدور البارز للمرأة فيها، حيث تستقطب نسبة عالية من النساء للعمل بها سواء كانت صاحبة المشروع أم عاملة في المشروع، ويرجح ذلك إلى أن "طبيعة المشروعات الصغيرة توائم بشكل أكبر متطلبات عمل المرأة سيما في المناطق الأكثر احتياجاً فالمشروعات

الصغيرة هي أحد أهم وسائل تمكين المرأة التي تعتمد في استراتيجيات التنمية" (A fair Globalization, 2004)

٢-٦دور المشروعات المتناهية الصغروالصغيرة في الاقتصاد الوطني .

كشفت الأزمة المالية العالمية الأخيرة على أن التنمية المستدامة لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة من شأنه أن يحمي اقتصاد الدول من الانهيار المفاجئ في وقت لايزال المستثمرون ينظرون بحذر حيال تمويلهم لهذا القطاع إن التطور الاقتصادي لأي دولة يعتمد على مدى قدرة مؤسساتها على الإنتاج وفق المعايير الاقتصادية، (حمامي،٢٠٠٢). إن للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة دوراً هاماً في الاقتصاد القومي، وأهميتهافي المنظور الاقتصادي لجميع الدول ، حيث تشكّل المشروعات الصغيرة ما نسبته ٩٧% من إجمالي عدد المشروعات في الولايات المتحدة الأمريكية وتسهم ب ٣٤% من الناتج القومي الإجمالي الأمريكي وتسهم في خلق ٥٨% من إجمالي فرص العمل المتاحة في أميركا . وكذلك في كندا حيث تسهم في توفير ٣٣% من فرص العمل بينما في اليابان تسهم في توفير ٥٥،٧ % من فرص العمل وهناك دول تسهم المشروعات الصغيرة بشكل كبير في حلّ مشكلة البطالة لديها مثل اندونيسيا إذ تسهم هذه المشروعات بنسبة ٨٨% من فرص العمل وكذلك غانا حوالي ٨٥%.أمافيالوطنالعربيوخلالالخمسينسنةالأخيرةاعتادالتخطيطالاقتصاديالعربيالاعتمادعلىالقطاعالعامالذييمولالمشروعاتالصغيرة،كمااعتادالتفكيرفيالمشروعاتالصغيرةسريعةالربحمثلالعقاراتوالمبادلاتالتجاريةدونالتفكيرفيمايوفرهالمشروعمنفرصعمل (الحوات، ٢٠٠٧).

إن العمل التجاري الصغير والمستقل هو إذاً، المصدر التقليدي لنمو الاقتصاد المحلي و الوطني ويوفر أكثر من ٥٠% من مجموع الاستخدام الخاص وأكثر من ٤٠% من الناتج القومي الإجمالي للسلع والخدمات، وهي مهمة لعدّة أسباب منها المحافظة على استمرارية المنافسة و

التجديد، لذا يتوجب ضرورة جذب المستثمرين لتمويل هذا القطاع بما يسهم في تعزيز المهارات التسويقية للمشاريع واعتماد أفضل الممارسات العالمية في السوق المحلية التي تشهد منافسة متزايدة. (الزيادات،٢٠٠٧).عادة يتم قياس دور المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها في الاقتصاد من خلال ثلاثة معايير رئيسية هي المساهمة في التشغيل، الإنتاج وحصتها من العدد الكلي للمنشآت في الاقتصاد. وتظهر أهم المزايا لهذه المنشآت فيما يلي (المحروق، مقابلة، ٢٠٠٦).

١. توفر المشروعات الصغيرة والمتوسطة مصدر منافسة محتمل وفعلي للمنشآت الكبيرة وتحد من قدرتها على التحكم في الأسعار.
٢. تعتبر هذه المنشآت المصدر الرئيس لتوفير الوظائف في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء.
٣. هذه المنشآت هي عبارة عن بذور أساسية للمشروعات الكبيرة، مثلاً شركة بنيتون، بناسونيك.
٤. تمتاز هذه المشروعات بأنها توفر بيئة عمل ملائمة حيث يعمل صاحب المشروع والعاملين جنباً إلى جنب لمصلحتهم المشتركة.
٥. هذا النوع من المشروعات يساعد في تطوير وتنمية المناطق الأقل حظاً في النمو والتنمية وتدني مستويات الدخل وارتفاع معدلات البطالة.
٦. تعتبر هذه المشاريع من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والأفكار الجدية.

٢-٧أثر الثقافة والقيم الاجتماعية والتعليمية على حاجة النساء إلى مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر

تأثرت الفرص التعليمية للنساء وبدرجة كبيرة بالقيم والمبادئ الاجتماعية التي عملت على تحدي النساء في خياراتهن للمهن، وقد هدفت هذه الخيارات ومن عمر مبكر نحو علوم بسيطة،

وليس إلى الأعمال والعلوم والتكنولوجيا مما أثر على ثقة النساء في أنفسهم في أن يستعين في عالم العمل، والبحث عن مشاريع أعمال صغيرة جداً، لأن العمل أدرك على أنه المجال المسيطر عليه من قبل الرجال. ويجب خشيته (Sanyang & Huang, 2008).

٢-٨أثر الثقافة على تشجيع المرأة للسعي في مشاريع صغيرة متناهية الصغر:

غالباً ما استخدمت الثقافة لتبرير التقييم الغير متساوي والمتواجد للعمل لأن بعض القواعد والنظم الثقافية المتعلقة بالعمر وبالزواج وحقوق الزواج قد حدت من مشاركة المرأة في التعليم الرسمي (Cole, & Mitchel, 2011).

لذلك فإن المستويات الأخفض من تعليم المرأة تعني أنهن بعيدات عن الاحتمالية المشاركة في اتخاذ القرارات أو أن يصلهن إلى مناصب إدارية، لذلك تم إهمال أصواتهن ومعرفتهن، لذلك يجب فهم الخصائص السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية واستخدامها كأساس لاتخاذ القرارات الإستراتيجية لتعزيز الفهم لنمو السوق، ولوضع العمل لتأسيس ثقافة التغير وتبني التكنولوجيا والإبداع، (Timm, s, 2011).

٢-٩نظرية التكامل الكلي / الجزئي للتحليل الاجتماعي

لسوء الحظ، لا توجد الإجابة البسيطة على السؤال ما هي الثقافة، لأنها ظاهرة معقدة ومميزة وفي علاقة مع المجتمع، كذلك تعكس التعاريف المختلفة للثقافة النظريات المختلفة أو المفاهيم المختلفة مما يجعل من الصعب الوصول والإيجاد إلى التعاريف الحاسمة لمفهوم الثقافة.

فقد عملت مسؤوليات العائلة المتزايدة التي تتحملها المرأة، مع الافتقار إلى توفر الرعاية للأطفال إلى وضع المزيد من الضغوط على النساء والأمهات لكي يبادرن في مشاريع أعمالهن الصغيرة والمتناهية الصغر (Ukrofe, 2009).

ففي مجال الزراعة، واجهت النساء الكثير من التحديات التي أثرت على أهدافهن الذاتية بسبب الاختلاف في الجنس وفي مستويات التعليم. وكان ذلك بدرجة كبيرة نتيجة لاعتقادات تاريخية اجتماعية التي وضعت الأهمية الأكثر على تعليم الذكور، وبالتالي إتاحة المزيد من

الفرص أمامهم من أجل الحصول على العمل بسبب المسؤولية المالية التي يتحملونها كمعلمين لأسرهم (Kharire, 2011).

لذلك فقد قيدت النساء من المشاركة بفعالية في عملية التطوير لأن وضعهن في المجتمع قد أهمل في العديد من المجالات مثل التخطيط وصناعة السياسة، مع إهمال احتياجاتهن الرئيسية مما انعكس على تخصيص واستخدام المصادر، كذلك أصبحت التشريعات للتوظيف الذاتي وللنشاطات الذاتية بطبيعة تعتمد في الغالب على الجنس (Khaire, 2011).

من الواضح أن النساء يشاهدن الثقافة على أنها الحاجز أو العائق الذي يقف في طريق تحقيق الفرص في عملهن. وإذا لم يتواجد التغير الجذري المطلوب، فندها سوف يكون الأثر السلبي كبيراً لفرص المرأة في المبادرة في مشروعها الصغيرة والمتناهية الصغر.

٢-١٠مراحل نمو مشاريع العمل الصغيرة والمتناهية الصغر:

تدور مشاريع الأعمال الصغيرة والمتناهية الصغر حول العديد من المراحل، من مرحلة البدء في المشروع الصغير والمتناهي الصغر، لظهوره ولنموه، وبعد ذلك تدهوره وإغلاقه.

يعمل المشروع الصغير والمتناهي الصغر على تغير خصائصه في كل مرحلة من المراحل بطريقة غالباً ما تتطلب مهارات مختلفة، وهياكل عمل ومصادر مختلفة من أجر إدارة هذه الأعمال، وهذا ما يسمى دورة حياة العمل منذ بدايته لنهايته (Greiner, 1992).

وبالنسبة لمعظم النساء في قطاع الأعمال الصغيرة والمتناهية الصغر، لوحظ التركيز على النمو الغير رسمي، الجزئي، وعلى النمو البطيء في مجالات الفائدة والربح مع الوجود للمنافسة الحادة، كذلك يشار إلى أن معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر لدى النساء أخفض من معدل النمو للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر للرجال، قد يكون السبب هو أن النساء في مثل

هذه الأعمال يعملن في وقت جزئي كرس للعمل فقط، بالإضافة إلى الوقت الأكثر الذي كرس لمسؤوليات ولأعباء الأسرة التي تتحملها وتقوم بها المرأة.

لذلك فإن تفكيرهن الإبداعي، وجمعهن للمعلومات التي تعتبر من النشاطات الرئيسية لنجاح الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في هذه المرحلة هو ضعيف جداً.

قد يكون السبب في هذا الضعف ناتجاً من الحقيقة أن النساء تعاني من مستويات تعليم ضعيفة. وافتقادهن إلى المهارات المطلوبة لإدارة الأعمال وللتفاوض مع مؤسسات مالية أثناء التقدم بطلب للحصول على القروض المالية الضرورية للبدء في مشاريعهن الصغيرة والمتناهية الصغر (Beaulieu & Altman, 2010).

٢-١١التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر

أظهرت دراسات أجريت وتناولت موضوع التحديات التي تواجهها النساء في مشاريعهن الصغيرة والمتناهية الصغر، وأسباب الارتفاع في معدل فشلها التي تصل إلى ما بين (٧٠%-٨٠%) التي من ضمنها الوجود للعديد من الأسباب الرئيسية التي تساهم في مثل هذه النسب من الفشل. ومن أهم هذه الأسباب:

١. صعوبة الوصول إلى التمويل المطلوب للمشروع.

٢. الافتقار إلى المعدات والأدوات الضرورية.

٣. في المشاريع الزراعية، الافتقار إلى توفر الأرض، وإلى نظم الري والضبط لهذه النظم.

٤. الافتقار إلى الأسواق وإلى استراتيجيات التسويق الصحيحة.

٥. البنية التحتية الضعيفة في وسائل النقل والمواصلات.

كذلك أظهرت الغالبية من الدراسات التي أجريت في العديد من الدول الاختلافات الكبيرة بين الرجل والمرأة في إمكانية الحصول على المصادر المالية، البشرية والاجتماعية، مقارنة مع ما يستطيع الرجل الحصول عليه من أجل أن يبدأ في مشروع الصغير والمتناهي الصغر.

كذلك وجد أن للمرأة الصعوبات الإضافية التي تواجها في الحصول على القروض المالية للبدء في مشروع عملها الصغير والمتناهي الصغر.

٢-٢-١العوامل المساهمة في عدم نجاح المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر للنساء:

العوامل التي تساهم في عدم نجاح المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر النساء التي تبدأ بهذه المشاريع وهي العوامل التالية:

١- رأس المال الغير كافي.

٢- الافتقار إلى التركيز.

٣- بحث السوق الضعيف والغير دقيق.

٤- التركيز الزائد على سوق واحد وعلى منتج نهائي واحد.

٥- الافتقار إلى الخبرة.

٦- عدم المقدرة على فصل أموال العمل عن المال المخصص للعائلة ولاحتياجات شخصية.

بالإضافة إلى الافتقار إلى إستراتيجية عمل، وعدم المقدرة على إشراك الكادر المناسب في العمل، مع الوجود للمنافسة الحادة.

كذلك اعتبرت مشكلة السوق الصعوبة الرئيسية لنمو المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر التي تبادر بها النساء.

وقد يكون التبرير المناسب لفشل النساء في مشاريعهن الصغيرة جداً أنهن يعملن في نفس القطاع، ويبعن منتجات متطابقة بدون أية إضافات مميزة لمنتجهن، وبدون أية نشاطات إبداعية

(Laraba & Ayanday, 2011). مما أدى إلى المنافسة على نفس الطلب بالإضافة إلى التجارة الغير قانونية حول أسواقهن التي أدت إلى منافسة غير متوازنة وإلى الطلب المنخفض على منتجاتهن القانونية، وهذا الافتقار إلى الطلب هو مشكلة إضافية تعاني منها المرأة في تسويق منتج مشروعها الصغير جداً، مع عدم مقدرتها على مواكبة وتلبية التغيرات في المطالب من قبل المشترين لسلعهن.

كذلك من المشاكل في علاقة مع سوق عملهن افتقار النساء إلى مهارات التسويق، وهذه المشكلة من بين المشاكل الرئيسية التي يواجها السوق مع الوجود للمنافسة الحادة التي تعيق تقدم المشاريع الصغيرة جداً التي تقوم النساء بالعمل عليها في العديد من أقطار العالم (Wasihua & Paul, 2010).

٢-١٣المعوقات للبدء في المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر

أدت الصعوبات للوصول إلى المصادر المطلوبة للبدء في المشاريع الصغيرة جداً إلى أن تبدأ النساء مشاريعهن مع القليل من المصادر المالية المتاحة لهن، وهذا الأثر للمصادر المالية القليلة المتاحة للنساء على الأداء على المدى الطويل أصبح موضوع بحث مهم، فقد اقترح العدد المتزايد من الدراسات والأبحاث أنه يوجد لمعوقات البدء في المشاريع الصغيرة جداً الأثر على المدى الطويل، ووجدت أن الافتقار إلى النمو العالي في المشاريع الصغيرة لدى النساء وإلى الأداء العالي لهذه المشاريع هي النتيجة المباشرة لمعوقات ولقيود تم المرور في خبرتها أثناء المبادرة في المشروع الصغير جداً، لأن معظم المشاريع الصغيرة جداً لا تستطيع الوصول إلى الأسواق المالية التقليدية بنفس الطريقة والإمكانية كما تستطيع عمله المشاريع والشركات الكبرى، ولهذه الأسباب مجتمعة غالباً ما تلجأ النساء إلى مصادر غير رسمية للتمويل مثل الاعتماد على مدخرات شخصية، وقروض من العائلة أو من الأصدقاء، أو الاعتماد على قروض برهن ملكية المنزل

فالبنوك تعتبر المصدر الرئيسي من أجل الحصول على رأس المال الخارجي للمشاريع الصغيرة جداً، وبالتالي يعتمد الحصول على رأسمال خارجي على طبيعة العلاقة بين البنك والمستدين، فقد أشار (Wasihan & Paul, 2010) إلى أنه يوجد لبعض النساء في الدول النامية الوصول إلى مصادر اقتصادية إلا أن معرفتهن بها منخفضة جداً.

لذلك فإن مشاركة النساء في النشاطات الاقتصادية وفي التوظيف الذاتي محدودة، وتكمن المشكلة الرئيسية للمرأة لكي تكون بتوظيف ذاتي من خلال المشاريع الصغيرة جداً في افتقارها إلى رأس المال، كذلك أشير إلى أن افتقار المرأة إلى التوظيف الذاتي سببه أنها معتمدة على دخل زوجها، ومع انخفاض مستوى دخل الزوج تجبر النساء على أن يشتركن في مشاريع عمل صغيرة جداً. ولكن يوجد لدى النساء الوصول الضعيف إلى الحصول على قروض مالية لتمويل مشاريعهن الصغيرة جداً، مقارنة مع إمكانية حصول الرجل على قروض مالية لتنفيذ مشاريعه الصغيرة جداً.

٢-١٤ملكية النساء للعمل: اتجاهات حالية:

تستثمر ملكية النساء للعمل في الولايات المتحدة في النمو، وتعمل المساهمات المتزايدة والأكبر في الاقتصاد، ومع عام ٢٠٠٨، أشار مركز بحث عمل المرأة إلى أنه يوجد ما يزيد على (١٠ ملايين) عمل تمتلكه النساء يوجد بها (٧,٢ مليون) موظف، كذلك زاد عدد الأعمال بنمو (٢%) في التوظيف ١٤,٠% زيادة نمو في العائدات، وتشير هذه الأرقام إلى أن النساء مستثمرات في مشاهدة ملكية العمل على أنها المسار الحيوي لاستقلالية اقتصادية مع الاستمرار في عرض المزيد من الأثر الاقتصادي لهذه الأعمال. (Godwyn, M., Langowitz, N. & Sharpe, N. (2005.

٢-١٥التحديات التي توجهها النساء اللواتي يملكن العمل:

علـى الـرغم مـن المكاسـب التـي وثقـت مـن أعمـال النسـاء، إلا أن الأعمـال التـي يمتلكهـا الرجـال مـا زالـت أكثـر ممـا تمتلكـه النسـاء فـي المعـاني لنمـو العوائـد. فمـع أن ثغـرات الجنس قد تم تضييقها. إلا أن معدل أعمال الرجال أعلى بنسبة (١٢%)، بالإضافة يظهر البحث أن العوائد من أعمال تمتلكها النساء تساهم تقريباً في (٩%) من الاقتصاد الأمريكي مقارنة مع (٣٩%) مساهمة من أعمال يمتلكها الرجال (Brush, C., Carter, N., Gatewood, E., Greene, P., & Hart, M. (2004)

كذلك أشارت الدراسات إلى مشاريع النساء والنمو والمضامين إلى أن الاختلافات في نمو أعمال النساء عن نمو أعمال الرجال الأكثر احتمالية أن تنتج من الصعوبات المميزة التي تواجهها النساء في البدء وفي تنمية أعمالهن، وتضم الصعوبات الافتقار إلى التعليم التجريبي والتدريب والحصول المحدود لرأسمال للبداية في العمل وتوسعته. وأنها لم تؤخذ بجدية بسبب القيود الثقافية على النساء، رعاية الأطفال ومسؤوليات الاعتناء بهم، أعمال الشبكة الاجتماعية المحدودة وخيارات الأعمال.

فعلى الرغم من أن البيانات تشير إلى أن النساء هن قوة متنامية في الاقتصاد الأمريكي، إلا أن الثغرات المهمة باقية بين نجاحهن ونجاح الرجال. بالإمكان نسبة هذه الثغرات إلى المعوقات المميزة التي تواجهها المرأة التي بالإمكان تناولها من خلال التعليم والتدريب المستمر.

٢-١٦تأسيس وتعديل مراكز الريادة والبرامج الخاصة بالنساء:

عند اتخاذ القرار تأسيس أو تعديل برنامج الريادة للنساء يجب على مصممي البرنامج الأخذ في الاعتبار لمواضيع رئيسية ومنها:

١- من أجل معرفة كيفية توصيل البرمجة يحتاج المصممون لفهم نماذج التعليم المفضلة للنساء والنماذج لبيئات التعلم التي تساعد النساء على النجاح في أعمالهن.

٢- من أجل فهم أية أنواع من البرمجة مهمة للنساء، يحتاج المصممون لفهم وصول النساء إلى رأس المال البشري، المالي والاجتماعي.

٣- من المهم فهم من الذي يقوم حالياً التوصيل الناجح لإدارة العمل والتدريب للنساء.

٤- من المهم فهم كيف تخدم مؤسسات التعليم بشكل خاص في البرامج المخصصة للنساء لإدارة أعمالهن.

٢-١٧نماذج تعلم ناجحة وبيئات تعلم للنساء:

يظهر أن بيئات التعلم التي صممت بشكل خاص للنساء تساهم في مستويات أعلى من النجاح، وأن بعض النساء يدخلن في مهن غير تقليدية وبمعدلات عالية، وتم التوصل إلى خلاصة أنه وحتى مع الضبط لبعض المتغيرات مثل الدافعية، الوضع الاقتصادي والاجتماعي، فإن لخبرة التعلم المزيد من النتائج الإيجابية في مهنة النساء وفي الإنجاز.

وتؤكد الكثير من الأبحاث أن كثير من النساء يفضلن ويبحثن عن برامج تدريب للعمل وعن بيئات تعلم والتي فصلت خصيصاً من أجلهن، وأن الأماكن الآمنة هي بيئات تعلم داعمة تبنى فيها العلاقات بين النساء والمدربين، بدون الاهتمام بإلغائهن بسبب الجنس أو لافتقارهن إلى المعرفة.(Godwyn et. al. (2005 .

٢-١٨رأس المال البشري المالي والاجتماعي:

تشير الدراسات إلى أن رأس المال البشري المالي والاجتماعي عنصر رئيسي لنجاح المشاريع، ففي تسريع النمو لأعمال تملكها النساء لخص مركز بحث عمل المرأة العناصر المهمة

في ثلاثة عناصر، رأس المال البشري، مساهمة الشخص التي يحضرها لظرف ومجدد مثل التعليم، الخبرة، الطبقة الاجتماعية والمعرفة.

بينما رأس المال المادي هو مبلغ المال للبدء في المشروع، وهو غالباً ما يحدد حجم البداية في العمل، ونوع العمل، والظروف التي سوف يبدأ العمل بها. لأن الأعمال تتطلب الوصول المفضل لرأس المال من أجل نمو العمل(May 2008) .

ورأس المال الاجتماعي هو أعمال شبكة الأصدقاء، المنظمات، وأشخاصاً آخرين وكينونات يعتمد عليها من أجل النصيحة والاقتراحات.

الفصل الثالث

برامج تمويل المشاريع المتناهيةالصغرفي الأردن

٣-١ مقدمة

٣-٢طبيعة المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة في الأردن

٣-٣ مراحل تطور المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة في الأردن

٣-٤ أصحاب المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة

٣-٥المؤسسات العاملة بقطاع المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة MSEs في الأردن

٣-٦المؤسسات والهيئات الممولة والداعمة

٣-٧الصناديق والهيئات التطوعية NGOs

٣-٨الشركات المنبثقة عن حزمة الأمان الاجتماعي

٣-٩الهيئات الدولية الداعمة والممولة للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر

٣-١٠جمعية السيدات العاملات في محافظة الزرقاء

٣-١١انجازات مؤسسات التمويل المتناهية الصغر والصغير في المملكة

٣-١٢مقومات نجاح واستمرار المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة

٣-١٣المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة

٣-١ مقدمة

أما في الأردن فيعتمد الاقتصاد في تكوين ناتجة المحلي على قطاع الخدمات ، والذي يشكل تقريبا ثلثي الناتج المحلي الإجمالي، بينما تساهم القطاعات الأخرى بنسبة منخفضة نسبيا من الناتج الإجمالي. (العتوم،٢٠٠٦).

ووفقا للمعلومات الإحصائية، فقد بلغ عدد المنشآت الاقتصادية ٢٠٩٥٧ منشأة عام ٢٠٠٤ ، كان منها عدد المنشآت المتناهية الصغر (١-٩ عمال ورأسمال أقل من ٣٠٠٠٠) قد بلغ ١٩٣١٨ منشأة عام ٢٠٠٤، أي ما نسبته ٩٢,٢% من إجمالي المنشآت الاقتصادية في الأردن، كما بلغ عدد المنشآت الصغيرة ١٢٢٠ منشأة (وحسب التعريف١٠-٤٩ عاملا ورأسمال أكثر من ٣٠٠٠٠) ،أي بنسبة ٥,٨%. أما المنشآت المتوسطة (٥٠-٢٤٩ عاملا) والكبيرة (أكثر من ٢٥٠ عاملا) فبلغتا ٣٣٤ و٨٥ منشأة على التوالي، شكلتا ما نسبته ١,٦% و٠,٤% فقط من المنشآت الاقتصادية،وذلك سندا للتعريف المتفق عليه رسميا في الأردن وفي عام ٢٠٠٧ بلغ عدد المنشآت العاملة في الاقتصاد الأردني حوالي ١٤١٦٧٧ منشأة ، ٨٩،١% منشأة متناهية الصغر، ٩% صغيرة، ١،٦% منشأة متوسطة، ٠،٣% منشأة كبيرة . (منظمة العمل العربية، ٢٠٠٩).

٣-٢طبيعة المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة في الأردن:

تلعب المشاريع الاقتصادية متناهية الصغر والصغيرة في القطاع الرسمي الأردني دوراهاماًوحيويًا في إيجاد فرص العمل، حيث إن الاقتصاد الأردني يعرف بأنه اقتصاد صغير ومنفتح، لكنه يعاني من نقصفي الموارد الطبيعية، بالتالي فأن معظمالمشروعات العاملة في الاقتصاد الوطني هي منشآت متناهية الصغر، وصغيرة، ومتوسطة. فقدأشارت البيانات الإحصائية المتوفرة إلى أن ٩٨% من إجمالي عدد المنشآت فيالقطاع الصناعي والخدمي هي مشروعات متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطةوتتمكن هذه المشروعات من توفير ما يقرب من ثلثيفرص العمل المتاحة في الاقتصاد الوطني وبمساهمة تبلغ بحدود ثلث الناتجالمحلي الإجمالي. ورغم ذلك إلا أن الاقتصاد الوطني ما زال يعاني من عدمالقدرة على تخفيض معدلات البطالة فيه. وهذا بعيداً عن التزايد في عددالبرامج والمشاريع التي يتم تبنيها على المستوى الوطني لمكافحة هذه الآفةالتي بدأت تتخذ صفة الملازمة للاقتصاد الأردني إلى حدّ ما . (الزيادات، ٢٠٠٨).

كما أن المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ما يفوق ٩٥% من إجمالي تلك المنشآت،وتشكل هذه المنشآت (٨٧%) من إجمالي الصادرات الأردنية وبلغت (٣٠٦) مليار أردني خلال عام ٢٠١٠ ، وهي توفر بحدود ٤٢١ ألف عاملأي ما يعادل(٦٠%) من إجمالي القوى العاملة الأردنية.(الملقي، ٢٠١١) وفي الأردن يوجد(١١,٠٠٠) منشأة صغيرة ومتوسطة، وفي عام ٢٠٠٩ بدأت البنوك الأردنية باستحداث دوائر متخصصة تعمل على توفير برامج خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة وقدمت هذه البنوك خلال العام ٢٠٠٩ (٥٧٠٠) قرض بلغت قيمتها (٥٨٠) مليون دينار أردني. (الجغبير، ٢٠١٠).

وبدأ الأردن يهتم بترخيص وفتح المجال أمام الجهات الحكومية وغير الحكومية لنشر مفاهيم المشاريع الصغيرة ودعمها، للقضاء على مشكلة الفقر والبطالة. فقد صدر قرار مجلس الوزراءبتأسيس الصندوق التنمية والتشغيل بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٨ وصندوق التنمية والتشغيل يعتبر مؤسسة حكومية يتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري، وبدأ عمله في شهر شباط 1991بممارسة النشاطات الإقراضية، وتصل كلفة المشروعالواحد منها إلى خمسة آلاف دينار. لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للفقراء والعاطلينعن العمل من كلا الجنسين لتكون المؤسسة الأقدر على تحقيق أعلى نسبة مشاركةفي الحد من ظاهرتي البطالة والفقر وتعزيز التنمية المستدامة على المستوىالوطني، بحيث يتم إقراضها بشروط ميسرة. والاستمرار في تقديم الخدمات بتميز لهذه الفئات والتفوق علىتطلعاتها. (صندوق التنميةوالتشغيل، ٢٠٠٩) إذ بلغحجم التمويل التراكمي خلال السنوات (١٩٩١- ٢٠١٠) نحو ١٣٩,٨ مليون دينار،مولت ٥٢ ألف مشروع، وفرت ٦٤,٨ ألف فرصة عمل، وأن نسبة التسديدات خلالالأعوام (٢٠٠٨-٢٠١٠) وصلت إلى ٩٨ .%، وبلغت نسبة النمو (١٧١%) في حجم التمويل الممنوح للمقترضين خلال عامي(٢٠٠٨ – ٢٠١٠)، وخلال هذه الفترة تم تقديم (٨,٨) مليون دينار، منحت لـ (٣٩٣١) مشروعا، وفرت ما يزيدعن (٤) آلاف فرصة عمل، وتم استحداث برامج إقراض جديدة، كان أبرزها قروض الطلاب ومتقاعدي الضمانالاجتماعي (العمري،٢٠١١). في حين أن ٣٦% من إجماليالتمويل استفادت منه الفئة العمرية ٢٠-٣٠ سنة، وكان ٥٨% من إجمالي التمويللللإناث . ويبلغ عدد الفروع التي تدعم تمويل المشروعات الصغيرة (١٠٦) فرعا موزعة على (١١) مؤسسة ودائرة في مختلف محافظات المملكة . (صندوق التنمية والتشغيل، ٢٠٠٩) .

ورغم ذلك لم تصل تلك المشاريع إلى المستوى المطلوب في ظل النسب العالية من الفقر والبطالة حيث تفتقر هذه المشاريع لأطر قانونية تدعمها وتحافظ عليها خاصة في مراحلها الأولى،

وفي أغلب الأحيان يكون السبب الرئيسي أن كثير من أصحاب المشاريع يسارع بالحديث عن الأرباح قبل إنشاء المشروع أو بعد إنشاءه بفترة وجيزة.(المجلس الأعلى للسكان ، ٢٠٠٧، ١٠٣).

٣-٣مراحل تطور المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة في الأردن:

بدأ التمويل الصغير في الأردن منذ إن تمّ تأسيس «المصرف الزراعي» عام ١٩٢٢، والذي سُمي فيما بعد بمؤسسة الإقراض الزراعي وذلك عام ١٩٥٩. وبدأ بتقديم القروض للمزارعين، وفي عام ١٩٦٥،تم تدعيم هذا القطاع من خلال أنشاء بنك الإنماء الصناعي. (النابلسي، والشلبي ،٢٠٠٩) وتعتبر مؤسسة الشرق الأدنى NEF أول برنامج لدعم ولتمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA. ولها فرعا في عمّان عام ١٩٣٧، ثم فتحت منظمة الاونروا عام ١٩٤٩ في الأردن، ومن ثم أسست المملكة العديد من المؤسسات والبرامج التمويلية العامة المتخصصة مثل: مؤسسة إدارة وتنمية أموال الأيتام ١٩٧٢، (المجلس الاقتصادي والاجتماعي،٢٠١١) وفي عام ١٩٨٤ تم تأسيس الشركة الأردنية لضمان القروض برأسمال قدره ١٠ ملايين دينار أردني، (المحروق، ومقابلة ٢٠٠٦) وفي عام ١٩٨٦ تم تأسيس اتحاد الجمعيات الخيرية ، أما ١٩٨٩ تم تأسيس صندوق التنمية والتشغيل و وضع خطة لتنميه الاقتصادية والاجتماعية . تهدف إلى توفير فرص عمل للأردنيين في مجال المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة. (النابلسي، والشلبي ٢٠٠٩) وصندوق المعونة الوطنية ١٩٨٧، ١٩٨٩.إضافة إلى مؤسسات وشركات التمويل المتناهي الصغر المنشأة بعد حزمة الأمان الاجتماعي، ومن خلال وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبهدف مكافحة الفقر والبطالة قامت الوزارة عام ١٩٩٨ بإطلاق برنامج حزمة الأمان الاجتماعي بهدف تحسين الظروف المعيشية للفئات الفقيرة في المجتمع الأردني وزيادة إنتاجيتها الاقتصادية والاجتماعية. والتي بلغ عددها سبع مؤسسات متخصصة وهي الشركة الأردنية لتمويل المشاريع الصغيرة/تمويلكم ١٩٩٩، والشركة

الأهلية لتمويل المشاريع الصغيرة ١٩٩٩، وشركة الشرق الأوسط لتمويل المشاريع الصغيرة ١٩٩٩، وصندوق إقراض المرأة ٢٠٠١، (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١١) وفي عام ٢٠٠٢ أطلق برنامج آخر معزز للبرنامج السابق ولنفس الأهداف، وقد تم د مج البرنامجيين ضمن رزمة واحدة في عام ٢٠٠٣ وهي "البرامج الإنتاجية الاقتصادية الاجتماعية " وتشتمل على تطوير المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة ، حيث تم إنفاق ما يعادل ١٤، ١٧ مليون دينار أردني حتى عام ٢٠٠٥ على التنمية وتطوير المشروعات الصغيرة . (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠٠٥)والبنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة ٢٠٠٤، وآخرها شركة فينكا ٢٠٠٧.(المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١١).

٣-٤أصحاب **المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر:**

إن أصحاب المشاريع المتناهية الصغر هم في العادة من ذوى الدخل المحدود، وهم غالبا من المشتغلين لحسابهم الخاص والذين يديرون أنشطتهم الاقتصادية – في أغلب الأحيان – من منازلهم. ممن يقومون بأعمال تدر دخلا متواضعا مثل إعداد وبيع المأكولات المنزلية أو غيرها من أنواع التجارة البسيطة أما في المدن فتتسم أنشطة التمويل الأصغر بالتنوع مثل أصحاب المتاجر مقدمي الخدمات، الصناع الحرفيين، والباعة المتجولين وغيرهم ، إن عملاء التمويل للمشاريع المتناهية الصغر هم الفقراء وغير الفقراء المعرضون للفقر والذي لديهم مصدر دخل ثابت نسبيا، وهم لا يستطيعون الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية التي تشترط دخل واضح لطالب الائتمان، فكلما ازداد فقر الفرد ضعف الأمل في إمكانية وصوله إلى هذه المؤسسات وفي المناطق الريفية يكون أصحاب المشاريع المتناهية الصغر عادة من صغار المزارعين (سعيد، ٢٠٠٧).

أما بالنسبة لخصائص أصحاب المشاريع الاقتصادية متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، تتصف المشاريع الاقتصادية متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في القطاع الرسمي

في الأردن بالخصائص التالية (وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١١):

- الملكية: معظم المشاريع الاقتصادية متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مشاريع فردية.
- أسلوب الإدارة: معظم المشاريع الاقتصادية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مملوكة ومدارة من قبل نفس الشخص، أو تضم عاملين اثنين على الأقل .
- مستوى التعليم: فيما يتعلق بمستويات تعليم أصحاب المشاريع الاقتصادية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، يحمل ٧٩% من أصحاب هذه المشاريع الاقتصادية شهادة الثانوية أو أعلى منها. إلا أن ٤٢% من أصحاب المشاريع الاقتصادية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يحملون درجة البكالوريوس أو أعلى.
- التركيب العمري: من حيث العمر، معظم أصحاب المشاريع الاقتصادية ضمن الفئات العمرية التالية: ٢١-٣٠ سنة، و٣١-٣٥ سنة، و٣٦-٤٠ سنة، و٤١-٤٥ سنة، و٤٦-٥٠ سنة، ويشكلون ١٦% و١٣% و١٨% و١٥% من أصحاب المشاريع الاقتصادية على التوالي. وبما أن ٧٧% من أصحاب العمل تتراوح أعمارهم بين ٢١-٥٠ عام، يمكن تصنيف معظم المشاريع الاقتصادية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أنها مملوكة من قبل أشخاص في منتصف العمر وأصغر.

٣-٥المؤسسات العاملة بقطاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة MSEs في الأردن:

- مفهوم التمويل الأصغر: يشير التمويل الأصغر إلى تقديم قروض صغيرة للمقترضين الفقراء بواسطة البنك أو مؤسسات حكومية أو غير حكومية، وهناك مجموعة من الخصائص التي تمتاز بها هذه القروض الصغيرة وتتلخص فيما يلي: (كنان، ٢٠٠٨):
- إن القروض من تلك المؤسسات تكون عادةً قصيرة الآجل ، وتكون على دفعات ،ويتم صرفها بسرعة بعد الموافقة مباشرة، وبخاصة لمن قد حصلوا على تلك القروض بشكل متكرر.
- ليس هنالك أي ضمانات تعجزيه للحصول على القرض كما هو الحال في البنوك الربوبية كطلب رهن الملكية مثل، بل الضمانات تكون سهلة وبسيطة كنظام ضمان المجموعة وفيه يكفل الأعضاء بعضهم بعضاً بالتبادل لضمان السداد.
- طلبالقروضوإجراءاتصرفهسهلةوبسيطةويتمتصميمهابمايتلاءممعالمقترضينمتدنيالدخل.

إن تطور ونموالمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة يعتمد وبشكل كبير على مدى توافر مصادر التمويل اللازمة لإنشائها، فلا بد من إيجاد مصادر تمويل كافية إذا ما أريد للإستراتيجية التنمية أن تدخل حيز التنفيذ، لأنه لا يمكن فصل مسألة التمويل عن نموذج التنمية المراد تبنيه وبقدر ما تكون الإستراتيجية التنموية مبنية على طموحات كبيرة في مجال الاستثمار والتراكم الرأسمالي ، بقدر ما يتوجب إيجاد تمويل أكبر. (النسور، ٢٠٠٨، ص ص٣٨٣ -٤٠٩). لذا فقد أولت المملكة الأردنية الهاشمية اهتماما كبيراً لقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة، وشجعت على أنشاء العديد من مؤسسات التمويل الأصغر والصغير، إذ تقوم ما يزيد على ٢٠ مؤسسة، وشركة، وهيئة محلية، ودولية على دعم القطاع، سواء ماليا، أو فنيا. وتتبنى وزارة التخطيط تنسيق، وتقديم الدعم التمويلي بطرق عدة، كما وتبنت الوزارة إنشاء المؤسسات، والبرامج

المتخصصة الهادفة إلى دعم وتمويل التنمية للقطاع، وهي كالتالي (دراسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١١):

٤-٦المؤسسات والهيئات الممولة والداعمة:

- **المؤسسات الحكومية المستقلة :**

١. **وزارة التنمية الاجتماعية :** بدأ اهتمام وزارة التنمية الاجتماعية بالمشاريع الصغيرة كوسيلة لمساعدة الأسر الفقيرة لزيادة دخلها ، وتحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية منذ عام ١٩٨٥ حيث بدأ رسمياً العمل ببرنامج الأسر المنتجة. والفئات المستهدفة من هذا البرنامج جميع الأسر الأردنية بالمجتمع المحلي والتركيز على المناطق الأكثر فقراً بالريف والبادية وتعطي الأولوية للأسر التي يوجد بين أفرادها أحد الفئات التالية: (الخدام، ٢٠٠٤).

أ- المسنون

ب- الأرامل

ت- المعوقون ذوي الاحتياجات الخاصة

ث- الأطفال والأحداث المعرضين للانحراف.

ويعمل هذا البرنامج على تقديم أنواع متعددة من المشاريع الإنتاجية التي تختلف من أسرة إلى أسرة ومن أهم هذه المشاريع:

١) المشاريع الزراعية مثل: البيوت البلاستيكية، زراعة الفطر، زراعة الزعتر".

٢) المشاريع التجارية مثل: بقالة، نوفوتية ، وغيرها .

٣) مشاريع الثروة الحيوانية مثل : تربية الأغنام ، الأبقار ، الدواجن ، وتربية النحل وغيرها . (الخدام، ٢٠٠٤).

٢. **صندوق التنمية والتشغيل:** صدر قرار مجلس الوزراءبتأسيس الصندوق بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٨ وبدأ عمله في شهر شباط 1991 بممارسة النشاطات الإقراضية، وصندوق التنمية والتشغيل يعتبر مؤسسة حكومية يتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري، وتصل كلفة المشروعالواحد منها إلى خمسة آلاف دينار. لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للفقراء والعاطلينعن العمل من كلا الجنسين لتكون المؤسسة الأقدر على تحقيق أعلى نسبة مشاركةفي الحد من ظاهرتي البطالة والفقر وتعزيز التنمية المستدامة على المستوىالوطني، بحيث يتم إقراضها بشروط ميسرة. والاستمرار في تقديم الخدمات بتميز لهذه الفئات والتفوق علىتطلعاتها. (صندوق التنمية /والتشغيل، ٢٠٠٩)

ويعتمد صندوق التنمية والتشغيل على إيراداته الذاتية لتحقيق الاستدامةالتشغيلية والمالية، والمحافظة عليهما والتوسع في نشاطاته التمويلية، إذ بلغحجم التمويل التراكمي خلال السنوات (١٩٩١- ٢٠١٠) نحو ١٣٩,٨ مليون دينار،مولت ٥٢ ألف مشروع، وفرت ٦٤,٨ ألف فرصة عمل، وأن نسبة التسديدات خلالالأعوام (٢٠٠٨-٢٠١٠) وصلت إلى ٩٨ .% ، وبلغت نسبة النمو (١٧١%) في حجم التمويل الممنوح للمقترضين خلال عامي(٢٠٠٨ – ٢٠١٠) ، وخلال هذه الفترة تم تقديم (٨,٨) مليون دينار، منحت لـ (٣٩٣١) مشروعا، وفرت ما يزيدعن (٤) آلاف فرصة عمل، وتم استحداث برامج إقراض جديدة، كان أبرزها قروض الطلاب ومتقاعدي الضمانالاجتماعي(العمري ،٢٠١١).

٣- مؤسسة الإقراض الزراعي (ACC)

أنشئت مؤسسة الإقراض الزراعي في عام١٩٥٩ وهي مؤسسة حكومية بدأت بتقديم قروض مدعومة للعاطلين عن العمل في عام ١٩٦٠ بفائدة تتراوح بين (٦,٥-٩%) وبفترة سداد تصل إلى

(١٥) سنة ، وتهدف المؤسسة إلى المساهمة في تشجيع وتنمية القطاع الزراعي ، وزيادة كفاءته، وتحسين وتطوير منتجاته.

مولت المؤسسةما مقداره (١٨١) ألف مشروع بقيمة تراكمية بلغت ما يقارب (٣٤٢) مليون دينار. وقد بلغ حجم القروض العاملة الممولة من المؤسسة (٩١,٧) مليون دينار موزعة على (٧٤٤٩٣) مشروعا زراعيا، وذلك حتى الربع الثالث من العام الحالي ٢٠٠٥. (العتوم، ٢٠٠٦)

٤ - مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري HUDC

أنشئت المؤسسة عام ١٩٨٥ لتقديم خدمات الإسكان لذوي الدخل المحدود والمتدني . وبعد إنشاء المباني الإسكانية وبيعها للمنتفعين ، عملت المؤسسة على منح ساكني مشاريعها قروضا تشغيلية للمساعدة في زيادة دخولهم ، وخصصت مبالغ محدودة لهذه الغاية ، حيث بلغت حوالي (٣٠) ألف دينار فقط ، مولت حوالي (٣٠) مشروعا متناهية الصغر وبفائدة ٧,٥% سنويا.

وقد عمل صندوق التنمية والتشغيل على تمويل المؤسسة بمبلغ ربع مليون دينار لدعم استدامة برنامجها الاقراضي، حيث بلغت قروضها العاملة حاليا ٢١٧ ألف دينار، مولت ٢٦٨ مشروعا في مناطق الإسكان لذوي الدخل المتدني والمحدود.(العتوم ،٢٠٠٦)

٣-٧الصناديق والهيئات التطوعية NGOs :

دعمت الحكومة هذه الهيئات كذراع مساند لها في تحقيق التنمية المنشودة ، وهي كالأتي: (العتوم ، ٢٠٠٦)

١- الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية (JOHUD)

تأسس الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية في عام ١٩٧٧ وهو منظمة غير حكومية، يهدف إلى تمكين المرأة، وزيادة دخل الأسرة، والعناية بالأطفال.

بدأ الصندوق بتقديم القروض في عام ١٩٩٤ وذلك نتيجة لإستراتيجية صندوق التنمية والتشغيل في إنشاء وحدات إقراض متخصصة لدى مؤسسات وسيطة يعتمدها مجلس الإدارة،وبذل مكن الصندوق الهاشمي من تقديم التمويل للفئات المستهدفة بحيث يتم تمويل إنشاء المشروعات الصغيرة بمعدل فائدة بسيطة (٧,٥%) ، وبالمرابحة إسلامية، ويصل الحد الأعلى لسقف القرض الممنوح إلى (٦٠٠٠) دينار أردني(دليل مؤسسات تمويل المشاريع، صندوق التنمية والتشغيل،١٩٩٩).

ويقدم الصندوق التمويل بشكل رئيسي للمشاريع الزراعية، والخدمية والحرفية والتجارية والمنزلية، في كافة المحافظات، وتبلغ نسبة النساء المستفيدات من قروضه (٥٨,٧%) ،كما بلغ حجم التمويل التراكمي حتى نهاية عام ٢٠٠٤ ما مقداره (٦,٠٢٦) مليون دينار لتمويل (٣٥٥٤) مشروعا. أما المشاريع العاملة فبلغت ١٩٠٧ مشاريع ، بمبلغ ١,٤٣ مليون دينار وذلك حتى الربع الثالث من العام الحالي ٢٠٠٥.

ويعمل الآن من خلال مشروع كندي لتمويل ودعم المشروعات الصغيرة إضافة إلى مشروع التمويل من صندوق التنمية . وقد اتفق الصندوق الهاشمي مع صندوق التنمية والتشغيل على تخصيص المشروع لهدفين :

الأول: الإقراض لمشاريع الأفراد ، والثاني : التمويل بهدف إنشاء صناديق ائتمان في المناطق المستهدفة لتمويل المشاريع متناهية الصغر .

٢. مؤسســة نور الحسـين (NHF)

تأسست في عام ١٩٨٥/١٩٨١ وهي مؤسسة تطوعية، بدأ نشاطها الاقراضي في عام ١٩٩٠ من خلال تقديم قروض مدعومة بفائدة تتراوح بين (٦-٨,٥%) . وتدعم المؤسسة نوعين من الإقراض، القروض الجماعية ويصل الحد الأعلى لسقف القرض الممنوح (١٠٠٠) دينار أردني، والقروض الفردية ويصل الحد الأعلى لسقف القرض الممنوح (٦٠٠٠) دينار أردني، (دليل مؤسسات تمويل المشاريع، صندوق التنمية والتشغيل،١٩٩٩).

لقد شكلت نسبة النساء المستفيدات (٦٠%) ، ويقدم التمويل للمشاريع بكافة قطاعاتها، وفي كافة محافظات المملكة.

وقد تعاقد معها صندوق التنمية والتشغيل ليمول من خلالها برنامج صناديق الائتمان منذ عام ١٩٩٢، حيث بلغ حجم القروض المقدمة حتى نهاية عام ٢٠٠٤ ما قدره (٩٠٠) الف دينار، مولت ٢٤٠٠مشروعلتوفر ١٢٠٠ فرصة عمل.

٣. مؤسســة نهـر الأردن (JRF)

تأسست في عام ١٩٩٥ وهي مؤسسة أهلية تطوعية أردنية ، تعمل تحت مظلة وزارة التنمية الاجتماعية كجمعية خيرية. وتهدف المؤسسة إلى تحسين معيشة أفراد المجتمع المحلي من خلال المساهمة في الحد من الفقر والبطالة (دليل مؤسسات تمويل المشاريع، صندوق التنمية والتشغيل،١٩٩٩) ، وتحظى المؤسسة برئاسة جلالة المملكة رانيا العبدالله المعظمة.

تقدم المؤسسة الدعم الفني والمالي للمشاريع المدرة للدخل والتي تتوفر فيه الكفاءة والاستدامة، وللمؤسسة اهتمامات ثقافية وتراثية (خلود الخالدي، ٢٠٠٢).

ومن أهم نشاطات المؤسسة وبرامجها ما يلي:

- برنامج المشاريع الإنتاجية المولدة للدخل، وهو موجه للنساء للإنتاج في مجال الحرف اليدوية.
- برنامج خدمات تنمية الأعمال، يقدم المساعدة الفنية لأصحاب المشروعات الصغيرة.
- مشروع ريادي جبل النظيف بالتعاون مع حزمة الأمان الاجتماعي.
- مشروع أطفال نهر الأردن، ويهتم بالمحافظة على الأطفال.
- مشروع بني حميدة، بدأ في عام ١٩٨٥ و يهتم بالنسيج التراثي.
- مشروع تصاميم نهر الأردن، بدأ في عام ١٩٨٨، ويهتم بإنتاج المطرزات التي تعكس التراث الأردني و الفلسطيني.
- مشروع وادي الريان، بدأ في عام ١٩٩٧، ويختص بإنتاج الأثاث ومستلزمات الحدائق وغيرها، بالاعتماد على الموارد المحلية لمنطقة الأغوار الشمالية.

وقد استفاد من برامج مؤسسة نهر الأردن (٣٤٠٠) سيدة ، بدخل شهري قدره (١٠٠) دينار و تم توفير (٣٢٠) فرصة عمل على أساس القطعة و (٤٥) فرصة عمل ثابتة.

٤. الاتحاد العـام للجمعيات الخيريــة (GUVS)

تأسس الاتحاد في عام ١٩٥٩ كمؤسسة أهلية تطوعية، يقوم بدعم وتقديم المساعدات المالية والفنية للجمعيات الخيرية في المملكة.

وبتمويل من صندوق التنمية والتشغيل باشر عملياته الاقراضية عام ١٩٩١ بفائدة بسيطة قدرها (٧,٥%)، وبسقف يبلغ (١٠٠٠) دينار أردني للقرض الواحد، ولكافة محافظات المملكة، (دليل مؤسسات تمويل المشاريع، صندوق التنمية والتشغيل،١٩٩٩). ويضم الاتحاد في عضويته ما يزيد على (٧٠٠) جمعية خيرية منتشرة في كافة مناطق المملكة . وفي الفترة السابقة لم تكن نشاطات تمويل المشاريع الصغيرة بالحسبان ، ومع تزايد الحاجة إلى توليد الدخل وتشغيل العاطلين عن العمل ، فقد ركز صندوق التنمية والتشغيل اهتمامه على الاتحاد للقيام بدورين لتمويل المشاريع

بهدف توليد الدخل وخلق فرص العمل فكان أن مولـه بمبلـغ مليـون دينـار وبدون فوائد لمدة عشر سنوات ، وذلك لإنشاء:

- برامج صناديق الائتمان للمناطق الفقيرة.
- تمويل المشاريع الجماعية للجمعيات الخيرية بهدف التشغيل الجماعي

ومن خلال برنامج صندوق التنمية والتشغيل مول الاتحاد العام ٣٢١٦ مشروعا حتى نهاية عام ٢٠٠٤ بمبلغ ١,٢ مليون دينار، وفرت بذلك ٤٨٢٤ فرصة عمل.

٣-٨الشركات المنبثقة عن حزمة الأمان الاجتماعي :

١- صندوق إقراض المرأة (MFW):

تأسس الصندوق في عام ١٩٩٩ وهو مؤسسة مالية غير ربحية(دليل مؤسسات تمويل المشاريع، صندوق التنمية والتشغيل،١٩٩٩) ، ويقدم قروضا تجارية بفائدة قدرها (٢٤%)، وبسقف تمويلي قدره (٧٠٠) دينار للقرض الواحد، ويستهدف النساء فقط، ويمول مشاريع في قطاع الزراعة والصناعة والحرف في مناطق حضرية مختارة من المملكة اغلبها في عمان.

وتشير بيانات صندوق المرأة لعام ٢٠٠٤ أن الصندوق قدم (١٢٠٦٠٠) قرض بقيمة تمويلية بلغت بمجملها (٢٩,٢) مليون دينار (صندوق إقراض المرأة ، التقرير السنوي آب٢٠٠٤ . وقد بلغ عدد القروض العاملة الممولة من الصندوق (١٨٠١٤) قرضا ، بقيمة ٦,٠٧٦ مليون دينار. (العتوم ، ٢٠٠٦).

٢- الشركة الأردنية لتمويل المشروعات الصغيـرة (JMCC)

تأسست الشركة في عام ١٩٩٩ وهي مؤسسة مالية غير ربحية ، وتهدف الشركة إلى تقديم التمويل لأصحاب المهن والحرف والمشاريع الصغيرة بفائدة تتراوح بين (١٣%و١٦%)، ومدة

سداد بين (٧-٢٤) شهرا،وبكفالة شخصية (دليل مؤسسات تمويل المشاريع، صندوق التنمية والتشغيل،١٩٩٩).

لقد اعتمد صندوق التنمية والتشغيل الشركة كمؤسسة وسيطة ، حيث مولها بمبلغ مليون وربع المليون دينار لإعادة إقراضها للفئات المستهدفة.

وقد بلغت نسبة المستفيدات من قروض الشركة (٦٠,٥%)، وتستهدف قطاع التجارة و الخدمات، حيث بلغ عدد القروض المقدمة من الشركة(١٥٩٦٢) قرضا بقيمة تمويلية (١٠,٨) ملايين دينار ،كانت القروض العاملة ٣,٤ مليون دينار مولت ١٠٤٠٦ مشاريع وذلك حتى الربع الثالث من عام ٢٠٠٥ . (العتوم ، ٢٠٠٦)

٣. الشركة الأهلية لتنمية وتمويل المشروعات الصغيرة (AMC)

تأسست الشركة الأهلية عام ١٩٩٩ وهي مؤسسة مالية ربحية، تقدم قروضا تجارية، بسقف يصل إلى (٧٠٠٠) دينار للقرض الواحد، وهي تدعم المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة القائمة، في مجالات الصناعة و التجارة. وتركز الشركة على المناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية (العاصمة، والزرقاء، واربد).

وقد بلغ عدد القروض لهذه الشركة ١٢٦٩ قرضا عاملا بقيمة ٣,٢ مليون دينار حتى نهاية عام ٢٠٠٤.(العتوم ، ٢٠٠٦) :

٣-٨الهيئات الدولية الداعمة والممولة للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر :

تهدف هذه الهيئات إلى تقديم خدمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذه الهيئات هي كالآتي : (العتوم ،٢٠٠٥)

مؤسسة الشرق الأدنى NEFNear East Foundation

وهي أعرق مؤسسة في الشرق الأوسط في مجال الإقراض متناهية الصغر ،حيث بدأت عام ١٩٣٩ بهدف تفعيل مشاركة المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية من خلال تقوية وتأهيل هذه المؤسسات بالأدوات والاستراتيجيات لتحقيق التنمية المستدامة ، وهي منظمة تطوعية دولية (أمريكية)، وبدأت الانخراط في العمل الاقراضي في عام ١٩٩٠، حيث قدمت الدعم المالي والفني للمؤسسات المحلية المتخصصة في تقديم خدمات المشاريع الصغيرة، كما تقدم المؤسسة قروضاً لتمويل صناديق الائتمان التي تديرها المجتمعات المحلية .

وقد ركزت المؤسسة على ترسيخ قواعد البحث السريع بالمشاركة PRA كأداة لدراسة واقع المجتمعات المحلية في الأردن، كما كان لها باعا طويلا في إنشاء صناديق الائتمان في بعض المناطق ، إضافة إلي قدرتها الكبيرة على تدريب وتأهيل المتخصصين لدى الدوائر الرسمية وشبه الرسمية على الكثير من مواطن العمل الاجتماعي الإنتاجي .

لقد دعمت المؤسسة إنشاء (١٢) صندوق ائتمان مولت (٢٢٠) مشروعا قائما بفائدة ٨% ثابتة سنويا. إلا أن المؤسسة حاليا لا تقدم القروض للأفراد و تكتفي بدعم المؤسسات الاقراضية ماليا وفنيا. (دليل مؤسسات تمويل المشاريع، صندوق التنمية و التشغيل،١٩٩٩).

٢. وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الدولية(UNRWA)

تأسست وكالة الغوث في الأردن في عام ١٩٤٩، وهي منظمة دولية تابعة للأمم المتحدة، تهدف إلى تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية والإغاثة للاجئين الفلسطينيين. وقد بدأت الوكالة العمل في مجال المشروعات الصغيرة في عام ١٩٩٢ ، حيث تقدم خدمات التمويل للمقترضين، ويصل سقف القرض إلى (٧٠٠٠) دينار، بفائدة بسيط قدرها (١٢%) تسدد على مدار أربع سنوات ومهلة دفع تصل إلى ثلاثة أشهر .

توزع القروض في مجالات الزراعة والخدمات والصناعات الصغيرة، وتبلغ نسبة استفادة الإناث من هذه المشاريع (٦٠%)،(دليل مؤسسات تمويل المشاريع، صندوق التنمية والتشغيل،١٩٩٩).

وتستهدف الوكالة تمويل المشاريع الصغيرة للنازحين الفلسطينيين ، حيث مولت (٢٢٥٠) مستهدفا بمبلغ نصف مليون دينار وبفائدة ١٠% سنويا، حيث توقفت مؤخرا عن التمويل لشح الموارد المالية.

٢ - مؤسسة التعاون من أجل التنمية Cooperative for Development

عملت المؤسسة على تمويل ودعم المشاريع الصغيرة وتدريب أصحابها ، حيث تأسست عام ١٩٩٢ والتي affiliate تعود إلى مؤسسة التعاون من أجل التنمية البريطانية التي بدأت أعمالها عام ١٩٨٩ حيث أن الأخيرة بدأت بمشاركة الأنوروا UNEWA لفلسطين في تمويل الفلسطينيين.

تستهدف المؤسسة بشكل خاص النازحين من النساء والمعاقين ، وقد عملت على إقراض (١٠٠) مشروع بمبلغ يقارب (٠,٤) مليون دينار وفرت (٣٣٠) فرصة عمل وبفائدة ١١% سنويا.

٣ - منظمة كير العالمية CARE

تأسست كير عام ١٩٩٣ بهدف تنمية المجتمعات المحلية بالمشاركة ثم التوسع بها محليا، حيث تقدم المؤسسة الإقراض والتدريب والاستشارة ، وتقدم المؤسسة قروضها بفائدة تصل إلى ١٢% سنويا.

تعمل كير على إنشاء المشاريع المولدة للدخل من خلال ثلاثة برامج :-

أ- الادخار المرتبط بالائتمان المتناهي الصغر .

ب- مشاريع المجتمع المحلي لتقوية الهيئات المحلية من خلال تنفيذ مشاريع إنتاجية .

جـ- نشاطات تحضيرية للمتضررين الشباب من البطالة ، المخدرات ...الخ .

٤ – مؤسسة إنقاذ الطفل Save the Children

أنشئت المؤسسة عام ١٩٨٥ بهدف إغاثة وتنمية الأطفال أسرهم في المجتمعات الفقيرة ، وفي عام ١٩٩٤ بدأت المؤسسة بإعادة تحديد دورها في الأردن بالتركيز على نشاطات توليد الدخل. (دليل مؤسسات تمويل المشاريع، صندوق التنمية و التشغيل،١٩٩٩).

٣-٩جمعية السيدات العاملات في محافظة الزرقاء :

تأسست عام ١٩٥٧ وهي مؤسسة غير ربحية ومن أهم أهدافها: الاهتمام بتربية الأطفال ونموهم قبل مرحلة الدراسة . وتقديم خدمة اجتماعية منظمة للمحتاجين دون أي مقابل، وعقد دورات تدريبية ، دينية ،ثقافية ، اجتماعية . وتمول هذه الجمعية من قبل المنظمة العالمية كير، وتمنح قروض للسيدات كحد أعلى ١٥٠٠ دينار أردني وكحد أدنى ٣٠٠ دينار أردني ومدة القرض ٢٤ شهراًولا أي فوائد على القروض . وإن هنالك نظام الادخار في الجمعية بحيث تدفع جميع المقترضات مبلغ ٥ دنانير كل شهر لضمان سداد القرض . ويجب على كل عضوات المجموعة تقبل مسؤولية ضمانه وكفالة بعضهن البعض ، بحيث يكن على استعداد لدفع القسط والمصاريف الإدارية . (مقابلةمعمديرةالجمعية،نيسان،٢٠١٣) .

- ☒ وحسب مؤشرات برامج التمويل إن الفئات الأكثر إحتياجاً هي الاكثر استفادة من برامج التمويل وهي التي يتراوح دخلها الشهري بين ١٠٠-٢٠٠ دينار اردني ، في حين إن ٣٦% من إجمالي التمويل إستفادت منه الفئة العمرية ٢٠-٣٠ سنة في حين إن ٥٨% من إجمالي التمويل للأناث .

ويبلغ عدد الفروع التي تدعم تمويل المشروعات الصغيرة (١٠٦) فرعا موزعة على (١١) مؤسسة ودائرة في مختلف محافظات المملكة، ويبين الجدول توزيع هذه الفروع حسب المؤسسات والدوائر التابعة لها .

جدول رقم (٢)

مؤسسات دعم وتمويل المشروعات الصغيرة وعدد الفروع التابعة

اسم المؤسسة	عدد الفروع في المحافظات
مؤسسة الإقراض الزراعي	٢١
صندوق التنمية والتشغيل	١٢
البنك الوطني للمشاريع الصغيرة	٧
الشركة الأهلية لتنمية وتمويل المشاريع الصغيرة	١٠
الشركة الأردنية لتمويل المشاريع الصغيرة	١٢
صندوق إقراض المرأة	١٤
الشرق الأوسط	١٠
فينكا	٢
بنك الإنماء الصناعي	٤
مؤسسة التطوير الحضري	٩
الانروا UNRWA	٥
المجموع	١٠٦

المصدر: صندوق التنمية والتشغيل ، كتاب دليل المشروعات الصغيرة،٢٠٠٩.

٣-١٠انجازات مؤسسات التمويل متناهية الصغر والصغيرة في المملكة :

حققت المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة في الأردن انجازات ملحوظة بشكل عام، ومن الناحية المالية، تحقق هذه المؤسسات- عدا الحكومية المستقلة منها، أرباحا جيدة، ويعود ذلك إلى أن تسجيلها كشركات لا تهدف إلى الربح -عدا واحدة منها- يجعل من تراكم أرباحها أمرا طبيعيا.

ويوضح الجدول رقم (٣) انجازات مؤسسات التمويل متناهي الصغر والصغيرة في المملكة الأردنية الهاشمية حتى عام ٢٠٠٦.

الجدولرقم (٣)

انجازاتمؤسساتالتمويلمتناهية الصغروالصغيرةفيالمملكةحتىنهايةعام ٢٠٠٦

المؤسسات/ الهيئات	عددالقروضالفعالة	عددالزبائنالفعالين	حجمالتمويلالقائم/مليوندينار	فرصالعملالمتوقعة
أ- المؤسساتالحكوميةالمستقلة				
١. صندوقالتنميةوالتشغيل/ إقراضمباشر ١٩٨٩	١٤٤٧٤	١٢٩٦٤	٣١,٧٣	٢٩٠٤٠
صندوقالتنميةوالتشغيل / إقراضغيرمباشر	١٨٦٠	١٨٦٠	٢,٦	٢٣٨٠
٢. بنكالإنماءالصناعي/صندوقالحرفيين ١٩٦٤	٩٠٠	٩٠٠	٩,٦٢٣	٢٧٠٠
٣. مؤسسةالإقراضالزراعي ١٩٥٩	٨٦٨٠	٨٦٨٠	٣٢,٦٨	٨٦٨٠
٤. المؤسسةالعامةللإسكانوالتطويرالحضري ١٩٨٥	٢٨٠	٢٨٠	٠,٢٣	٢٨٠
٥. مؤسسةإدارةوتنميةأموالالأيتام ١٩٧٢	٢١٠٠	٢١٠٠	٩,٦	١٠٥٠
٦. وزارةالتنميةالاجتماعية	٩٧٠	٩٧٠	١,٢	٩٧٠
المجموع	٢٩١٩٤	٢٧٧٥٤	٨٩,٦٦٣	٤٥١٠٠
ب- الهيئاتالدولية				
وكالةالغوثوتشغيلاللاجئينالفلسطينيين ١٩٤٩	١٠٨٠	١٠٨٠	٢,١	١٠٨٠
ج - الهيئاتالتطوعية				
١. مؤسسةنورالحسين ١٩٨١	٢٢٠	٢٢٠	٠,١٢	١١٠
٢. الصندوقالأردنيالهاشميللتنميةالبشرية ١٩٧٨	٢٠٥٨	١٨٥٢	١٤١٣	٩٢٦
٣. الاتحادالعامللجمعياتالخيرية ١٩٥٩	١٦٧٠	١٦٧٠	٠,٩٢٤	٤٠٠
٤. الاتحادالنسائيالأردنيالعام ١٩٨٦	٨٠	٨٠	٠,٠٧	٨٠
المجموع	٤٠٢٨	٣٨٢٢	٢,٩٤	١٥١٦
د. مؤسساتالإقراضالمتخصصة (لاتهدفإلىالربح)				
١. البنكالوطنيللمشاريعالصغيرة ٢٠٠٣	٩٠٤٨	٨١٤٣	٥,٤٣	٢٤٠٠
٢. الشركةالأردنيةلتمويلالمشروعاتالصغيرة ١٩٩٩	١٧٨٠٠	١٦٠٢٠	٥,٨	٤٠٠٥
٣. صندوقالمرأة ٢٠٠١	٢٢٥٣٠	١٧٠٢٠	٧,٢	٤٢٥٠
٤. شركةالشرقالأوسطلتمويلالمشاريعالصغيرة ١٩٩٩	٧٠٠٠	٦٣٠٠	٦,٠٩	١٥٧٥
المجموع	٥٦٣٧٨	٤٧٤٨٣	٢٤,٥٢	١٢٢٣٠
قطاعخاص / الشركةالأهليةلتمويلالمشاريعالصغيرة	٢٥٢٩	٢٢٦٧	٣,١	٦٣٠
المجموعالكلي (باستثناءالإقراضغيرالمباشرلصندوقالتنمية)	٩٧٦٨٠	٨٢٤٠٦	١٢١,٩١	٦٠٥٥٦

المصدر: (١) وكالة الولايات المتحدة للإنماء الأمريكي/ برنامج أمير، ٢٠٠٦.

(٢) د. راضي العتوم، واقع قطاع المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر في الأردن، ورقة عمل مقدمة مؤتمر "دور المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر في الحد من الفقر"، ٢٢-٢٣/١١/٢٠٠٥، صندوق التنمية والتشغيل، عمان، ٢٠٠٥.

إن الجدول التالي يوضح تصنيف المنشآت الاقتصادية حسب حجم العمالة للسنوات ٢٠٠٧ -٢٠٠٩ . ووفقاً للمعلومات الرسمية المنشورة (دائرة الإحصاءات العامة ، ٢٠١٠):

الجدول رقم (٤)

تصنيف المنشآت الاقتصادية حسب حجم العمالة للسنوات ٢٠٠٧-٢٠٠٩

تصنيف المنشآت	التصنيف حسب عدد العمال	عدد العاملين ٢٠٠٧	عدد العاملين ٢٠٠٨	عدد العاملين ٢٠٠٩ *	نسبة العاملين %	عدد المنشآت ٢٠٠٧	نسبة المنشآت %
ميكروية	١ – ٤	٢٣٠،٢٣٦	٢٤١،٩٣١	٢٤٩،٩٦٠	٢٦,٤	١٣٠،٥١٧	٨٨,٧
صغيرة	٥ – ١٩	١٠٤،٢١٤	١٠٩،٩٦٩	١١٣،٦١٨	١٢,٠	١٣،٥١٩	٩,٢
متوسطة	٢٠ – ٤٩	٥٤،١٥٩	١٠٠،٨٠٤	١٠٤،١٥٠	١١,٠	١،٨١٢	١,٦
متوسطة	٥٠ – ٩٩	٤١،٣٣١				٥٩٥	
كبيرة	١٠٠ +	٤٤١،٠٠١	٤٦٣،٧٠٠	٤٧٩،٠٩٠	٥٠,٦	٧٣٠	٠,٥
المجموع	--	٨٧٠،٩٤١	٩١٦،٤٠٤	٩٤٦،٨١٨	١٠٠	١٤٧،١٧٤	١٠٠

يشير الجدول الى ما يلي (العتوم، ٢٠١٠):

- تبلغ نسبة المنشآت متناهية الصغر والصغيرة ٩٧,٩% من إجمالي عدد المنشآت لعام ٢٠٠٧.
- أكثر من ثلث العاملين في سوق العمل الأردني يعملون بالمنشآت متناهية الصغر والصغيرة، فوصلت نسبتهم إلى ٣٨,٤ % لعام ٢٠٠٧، ومما يجدر ذكره، أن كافة العاملين بهذه المشاريع هم قطاع خاص.
- يقدّر عدد العاملين بالمنشآت متناهية الصغر والصغيرة ٣٦٣،٥٧٨ عاملا للعام ٢٠٠٩.
- يعمل ٦١,٥% من إجمالي العاملين في سوق العمل لدى القطاع الخاص، ونسبة ٣٧,٩% يعملون في القطاع العام، والباقي ٠,٦% يعملون لدى هيئات دولية.
- التوزيع القطاعي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة وفقاً لمسح الاستخدام للعام ٢٠٠٨ كما يلي:
- الغالبية العظمى لقطاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة قيد الدراسة هو قطاع خاص (٩٩,٩٨%) من حيث التشغيل.
- تَبيّنَ كذلك، أن القطاع الخاص يستحوذ على الغالبية العظمى للتشغيل في المنشآت المتوسطة فبلغ نسبته ٩٥%؛ أي أن المشاريع المتوسطة يسودها القطاع الخاص.

- أمّا المنشآت الكبيرة من حيث التشغيل فتميل نسبيا لصالح القطاع العام ليشكل نسبة ٥٩%.

وعليه، تتقارب حصص التشغيل للمنشآت المتوسطة والكبيرة بين القطاعين العام والخاص.

٣-١١ مقومات نجاح واستمرار المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة :

- تعد المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة أجنحة الصناعات الكبيرة الداعمة أمام البطالة .

لذلك ينبغي توفر المقومات الآتية: (عمر، ٢٠٠٧).

- مناخ اقتصادي، تكنولوجي، إنساني فعال.
- إلغاء الجمارك على واردات الآلات والمعدات وطاقات الإنتاج التي تستخدمها المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- الغاء ضريبة المبيعات على المنتجات والخدمات المختلفة، التي تطبق على الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- توفير قنوات توزيع وتصدير مستمرة ومرنة.
- إعادة توزيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة جغرافيا.
- تشجيع التخصص وتقسيم العمل.
- التخطيط للمناطق الصناعية بعيدا عن التجمعات السكنية.
- توفير القروض الميسرة.
- تشجيع الصناعات كبيرة الحجم على مساعدة، ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال حاضنات الأعمال.
- الاهتمام بالتدريب المستمر.
- تطبيق آليات الجودة في جميع مراحل التشغيل.

وهناك العديد من العوامل النجاح التي تتميز بها المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة ومن أهمها (الحديد، ٢٠١١):

أ – عوامل متعلقة بكفاءة الإدارة :

إذا كانت كفاءة الجهاز الإداري في المشروع جيدة فان المشروع سوف يحقق النجاح وتعتمد هذه الكفاءة على العناصر التالية :

- قدرة الإدارة على التجارب والتأقلم مع التغيير في البيئة الداخلية والخارجية.
- قدرة الإدارة في إحداث التغيير لصالح المشروع.
- قدرة الإدارة على توفير الموارد المناسبة.
- قدرة الإدارة تخطيط وتنظيم ومراقبة سير العمل.
- قدرة الإدارة التنبؤ بمستقبل السوق المنافسة.

ب– عوامل مساعدة في نجاح المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة وتتمثل في التالي :

- تحديد الهدف بدقة.
- التخطيط ويشمل التنبؤ بالمستقبل.
- التنظيم وإمكانية التعامل مع القوانين والأنظمة

٣-٢-١٢المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة:

تواجه المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة العديد من المعوقات خاصة فيما يتعلق بالحصول على رأس المال وعدم توفر قنوات التوزيع المناسبة(Prasad &Tata,2009)

إن من أهم المعوقات التي تواجه المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة :

١- صعوبات التمويل(كلفة رأس المال) : وعدم المقدرة في الاعتماد على التمويل الذاتي،كما أن ارتفاع كلفة التمويل مقارنة مع معدل العائد على المشروع والذي يؤدي في معظم الأحيان إلى خسارة أو توقف المشروع(البلتاجي، ٢٠٠٥).

٢- المشكلات التسويقية : إن الكثير من الدراسات تشير أن الملاك للمشاريع الجديدة يعانون من عدم كفاية التمويل والمنتج السيئ وصعوبة التسويقO'Dwyer, & Rayan, 2000)) .

٣- إن لارتفاع معدلات التضخم دوراً أساسيا لارتفاع أسعار المواد الأولية وأجور العمال: وبالتالي ارتفاع التكاليف التشغيلية لهذا النوع من المشاريع مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار منتجاتها وهذا يعني عدم قدرتها على مواجهة المنافسة الشديدة من المنشآت الكبيرة (قندح، ٢٠٠٩) وهنا تعترض هذه المشروعات مشكلة رئيسية وهي مواجهتها للمنافسة من المشروعات الكبيرة مما يمنعها ويحد من قدرتها على رفع الأسعار لتجنب أثر ارتفاع أجور العمالة وأسعار المواد الأولية. إن ارتفاع أسعار الأصول الثابتة سيؤدي إلى مزيد من الاقتراض ومزيد من التكاليف الأمر الذي يعزز من حدة ارتفاع تكلفة رأس المال. يزداد تأثير ارتفاع معدلات التضخم على المشروعات الصغيرة والمتوسطة أثناء مراحل حياة المشروع الأولى (منظمة العمل العربية، ٢٠٠٩).

٤- **مشكلات نقص الإحصاءات والمعلومات المتوفرة:**

تعاني هذه المشروعات بشكل عام من عدم مقدرتها على توفير البيانات المالية (القوائم المالية)، (الزرري، والرشدان،٢٠٠٥) ففي الصين كان نقص المعلومات من الأسباب الرئيسية التي أدت على فشل المشاريع الصغيرة(Alattar, Kouly &Innes, 2009) لان عملية اتخاذ القرار تعتمد في معظمها على التقدير الشخصي لصاحب العمل، من دون الاعتماد في ذلك على المعلومات والإحصاءات الرسمية حول برامج التوجّه الاقتصادي.

٥- ضعف أساليب التخطيط وعدم الاهتمام بوسائل البحث العلمي والتطوير: الأمر الذي يقلّل من مستوى الإنتاج والإدارة والتنظيم فيها ، وانخفاض نسبة الإنفاق على برامج البحث العلمي والتطوير في الأردن .

٦- الإجراءات الحكومية والبيروقراطية: وهذه مسألة متعاظمة في الدول النامية خصوصاً في جانب الأنظمة والتعليمات التي تهتم بتنظيم عمل المشروعات المتناهية الصغر و الصغيرة والمتوسطة (منظمة العمل العربية، ٢٠٠٩).

٧- الضرائب: يعتبر نظام الضرائب أحد أهم المساءل التي تواجه المشروعات المتناهية الصغر و الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم. وتظهر هذه المشكلة من جانبين سواء لأصحاب المشروعات المتناهية الصغر و الصغيرة والمتوسطة من حيث ارتفاع الضرائب وهي مشكلة لجهاز الضرائب، نظراً لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المشروعات مما يضيق عمل جهاز الضرائب (منظمة العمل العربية، ٢٠٠٩).

الفصل الرابع

دور المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة في ا لتنمية الاقتصادية

٤–١ مفهوم التنمية الاقتصادية

٤–٢ أهدافالتنميةالاقتصادية

٤–٣الدور الاقتصادي

٤ـ٤الدورالاجتماعية

٤–٥ المرأة والتنمية الاقتصادية

الفصل الرابع

دور المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة في التنمية الاقتصادية

٤-١ مفهوم التنمية الاقتصادية:

هناك محاولات كثيرة لتعريف التنمية كمفهوم، فمن الباحثين من نظر إليها من منظور اقتصادي ومنهم من نظر إليها من منظور اجتماعي، دون الوصول إلى تعريف موحد لهذا المفهوم.

بدأت الأمم المتحدة باستعمال مفهوم التنمية في تقاريرها ومخرجاتها الاقتصادية في بداية الخمسينات والستينات، وعرفتها بأنها: "تعني بشكل أساسي تحقيق النمو المستمر في الناتج القومي الإجمالي، وما ينتج عنه من نمو مستمر في معدل دخل الفرد الإجمالي مع الإشارة إلى جوانب غير اقتصادية تتعلق أساساً بتحسن ظروف الحياة للسكان" (تقرير التنمية البشرية العربي، ٢٠٠٤).

- وقد أدى هذا الطرح على تطور مؤشرات مختلفة للتنمية عرفت باسم مؤشرات نوعية الحياة أو مؤشرات الرفاه الاجتماعي ، وتقيس تمتع الفرد بالسلع والخدمات والمسكن ، والرعاية الصحية والتعليم والحماية والأمن والترويح ، والتنوع في البيئة المادية والاجتماعية والروحية (خمش، ١٩٩٤).
- ويرى السيد الحسيني أن التنمية هي: عمليه تستند إلى الاستغلال الرشيد للموارد بهدف إقامة مجتمع حديث (الحسيني، ١٩٨٠).
- بينما يرى محمد الجوهري أن التنمية مفهوم واسع وشامل لا يمكن أن نحده بجانب واحد من الجوانب الحياتية، بل يراه: عملية متصلة وواعية موجهة تتم في إطار اجتماعي معين، وترتبط عملية التنمية بازدياد أعداد المشاركين من أبناء الجماعة في دفع هذا التغير وتوجيهه وكذلك في الانتفاع بنتائجه وثمراته (الجوهري، ١٩٩٣).

- عند استعراض الكثير من التعريفات التي تطرقت إلى مفهوم التنمية نجد أن هذا المفهوم مركب ومتشابك وتتفاعل في عملياته جملة من العوامل والمدخلات والسياقات الاجتماعية، ومن أهمها عوامل الإنتاج، والسياسات الاقتصادية والمالية، ومقومات التنظيم السياسي ومجالات المشاركة فيه، وعلاقات التركيب المجتمعي بين شرائحه، ومصادر السلطة والثروة ومعايير تملكها وتوزيعها، عمليات إنتاج المعرفة وتوظيفها، والحريات والحقوق المدنية والاجتماعية والفكرية، وقيم التراث الوطني والقومي (عمار، ١٩٩٩).

تطورت المفاهيم والسياسات والمناهج المتبعة لمعالجة مسألة التنمية والقضايا المرتبطة بها فيما يخص المرأة والأسرة والمجتمع ككل منذ عدة عقود، فالتنمية هي منهج يدافع عن الفقراء وعن الطبيعة وفرص العمل والمرأة والطفل. ويتعرف بأن أهم موارد البلدان هي معارف سكانها ومهاراتهم وخبراتهم وثقافاتهم وطاقاتهم وإبداعهم، ويؤكد على دور البشر في السياق العام، وتعتمد التنمية المستدامة أساساً على مجتمعات مدنية قوية تسودها أنماط تعامل تقوم على الثقة والتعاون(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٧، ص٣).

ومن المناهج المتبعة لمعالجة مسألة التنمية والقضايا المرتبطة بها فيما يخص المرأة والأسرة والمجتمع مكافحة الفقر وتحسين أوضاع الأسرة وذلك بالبحث عن أساليب إنتاجية لتلبية الاحتياجات وزيادة الدخل . وقد أدى ذلك إلى إنشاء الجمعيات المؤطرة للنساء صاحبات المشاريع الصغيرة . والتي تمد يد المساعدة للنساء الراغبات في تحسين أوضاع أسرهن بتكريس دورهن الإنتاجي.

كما ظهر منهج الكفاءة في الثمانينات ولاقى رواجاً في التسعينات نتج عن زيادة التركيز على العنصر البشري داخل المؤسسات(أفندي، ٢٠٠٣) حيث اهتم بضرورة إسهام المرأة في عملية التنمية من خلال تصويب تدخلاتها لضمان أوفر سبل النجاح للتنمية.

أما منهج التمكين فهو يسعى إلى القضاء على كافة مظاهر التمييز ضدها من خلال توفير الأدوار التي تضمن إنجاح مشاركتها بالاعتماد على الذات . ويعزز هذا المدخل مكانة المرأة في المجتمع ، ويزيل المعوقات القانونية التي تعرقل مسيرتها التنموية كما يرمي الى تغيير الواقع وفقا لاستراتيجيات طويلة المدى تعتمد على الدعوة والاتصال والقانون(مركز الأميرة بسمة، ١٩٩٧).

٤-٢ أما أهداف التنميـة الاقتصاديـة:

١- زيادة الدخل القومي.

٢- ورفع مستوى المعيشة.

٣- وتقليل التفاوت بالدخول والثروات.

٤- وتعديل التركيب الهيكلي للاقتصاد لصالح قطاع الصناعة والإنتاج والتجارة.

٥- وتحقيق الدالة الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي الاستقرار الاقتصادي والسياسي(العتوم،٢٠٠٦).

إن للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة أهميتها في الدور الاقتصادية، والاجتماعية؟

٤-٣ الدور الاقتصادي:

١- تعد هذه المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة مصدرمنافسة فعلي للمشروعات الكبيرة التي تعمل في نفس المجال وفي نفس السوق وتحد من قدرتها على التحكم في الأسعار.

٢- تعتبر هذه المشاريع خطوة أولى للرياديين والمبدعين من الفقراء وذوي الدخل المحدود، الذين سئموا البحث عن وظيفة حكومية حيث تجنبهم هدر طاقاتهم في انتظار تأمين فرصة العمل لدى طابور القطاع العام أو الخاص من خلال التوظيف الذاتي (منظمة العمل العربية، ٢٠٠٩).

٣- إن هذه المشاريع تعتبر بذور أو نواة أساسية للمشروعات الكبيرة ، فالمشروع عندما ينمو ويتطور يصبح مشروع متوسط ثم يتحول إلى مشروع كبير (Almahroug 2006).

تقوم هذه المشروعات في الحفاظ على التوازن التجاري وميزان المدفوعات وتعزيز الناتج المحلي، وبذلك فهي تساعد في دعم الصادرات وإحلال المستوردات مما يقلل الأعباء على الموازنة العامة للدولة. ويضمن العدالة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع عن طريق إتاحة الفرص للجميع، وتحافظ على الأعمال التراثية (الحرفية / اليدوية) والتي لها أهمية للاقتصاد على مستوى الدولة. تلعب دوراً في محاربة الفقر وتنمية المناطق النائية من خلال وصولها إلى صغار المستثمرين من الرجال والنساء الأمر الذي يؤهل هذه الأقاليم إلى فرص أكبر من التنمية والتطوير ، مما يمكنها من الحد من ظاهرة ارتفاع معدلات البطالة . إن لهذه المشاريع قدرتها على توفير السلع والخدمات بما يناسب ويلبي متطلبات السوق المحلية وبهذا فهي تشكل مصدر منافسة للمشروعات الكبيرة كونها تقوم بدور المغذي أو المكمل للصناعات المتوسطة والكبيرة (منظمة العمل العربية، ٢٠٠٩).

٤-٤ الدور الاجتماعي:

- تساعد مثل هذه المشاريع على تطوير أفراد المجتمع والانتقال بهم إلى درجة الاعتماد على الذات بدلاً من الاعتماد على الآخرين حيث تعمل على ترسيخ القيم الريادية لدى الأفراد وتطور إبداعاتهم بعيداً عن التزامه بالأنظمة البيروقراطية.وللمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة دورها في القضاء على المشاكل الاجتماعية المتعلقة بالفقر والبطالة والمتمثلة في الحصول على الدخل والحد من الآثار الناجمة عن الفقر، وتساعد في أعلاء قيمة الذات والعمل والتعاون (منظمة العمل العربية، ٢٠٠٩).

٤-٥ المرأة والتنمية الاقتصادية:

حقق الأردن على مدى العقود الماضية إنجازات لابأس بها في مؤشرات الصحة والتعليم للمرأة ، ونتيجة لذلك يتوقع أن تكون مشاركتها في القوى العاملة أعلى. إلا إن مشاركتها لاتزال منخفضة جداً لاتتجاوز ١٤%. ولا زالت القدرات الاقتصادية للمرأة الأردنية بحاجة إلى الكثير لتعزيزها حيث أن الاتجاهات الاجتماعية ما زالت تشكل حائلاً دون توسع المرأة في المشاركة الاقتصادية. (اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، ٢٠١٠).

أشارت دراسة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأردن إلى مجموعة من العوامل التي تشكل عائقاً أمام مشاركة المرأة في القوى العاملة وهي على النحو التالي(المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١١):

١- العمالة في القطاع الخاص: الأجور الأعلى في القطاع العام بالإضافة إلى المنافع الاجتماعية مثل: إجازة الأمومة الطويلة، وساعات العمل الأقل، والوظيفة الآمنة جعلت العمل في القطاع العام أكثر جاذبية للنساء، كما حلت مشكلة الأجر المقبول للنساء. ولا تزال المخاطر الصحية ومخاطر السلامة، فضلا عن الحواجز الاجتماعية التي تمنع الكثير من النساء من تولي وظائف ليلية، والعمل لساعات أطول، والعمل في بيئة عمل مختلطة، تحدّ من خيارات النساء في القطاع الخاص. علاوة على ذلك، تثني أحكام حماية المرأة العاملة في قوانين العمل المتعلقة بالنساء العاملات في القطاع الخاص أصحاب الشركات الخاصة عن توظيف النساء الشابات.

٢- العمالة الناقصة: من المرجح أن يكون لدى المرأة العاملة ١٢,٣ عاماً من التعليم، مقارنة بـ ٩,٣ أعوام للرجل العامل الذي يشغل نفس الوظيفة، وقد يقلل هذا من توقعات الأجور بين النساء، كما قد يثني النساء المتعلمات البحث عن العمل.

٣- الحواجز الثقافية: تكمن الحواجز التي تحول دون دخول المرأة إلى سوق القوى العاملة أيضا في أدوار الجنسين المحددة والراسخة بقوة، بما في ذلك دور الذكر باعتباره المعيل الوحيد، واحتشام وشرف المرأة، والقوة غير المتكافئة في المجالين العام والخاص.

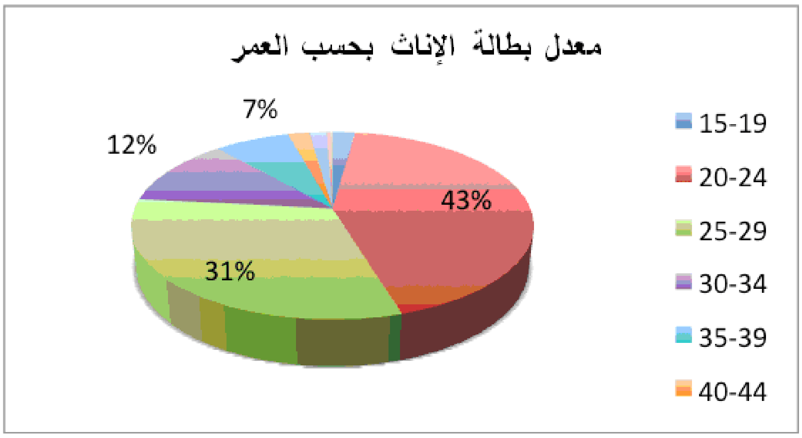
٤- تمثيل المرأة المنخفض في عملية صنع القرار: انخفاض عدد النساء اللواتي يشغلن مناصب حكومية رفيعة في الحكومة وغيرها من هيئات صنع القرار، يحدّ من عملية إدماج النوع الاجتماعي فيما يتعلق بسياسات سوق العمل في الأردن.

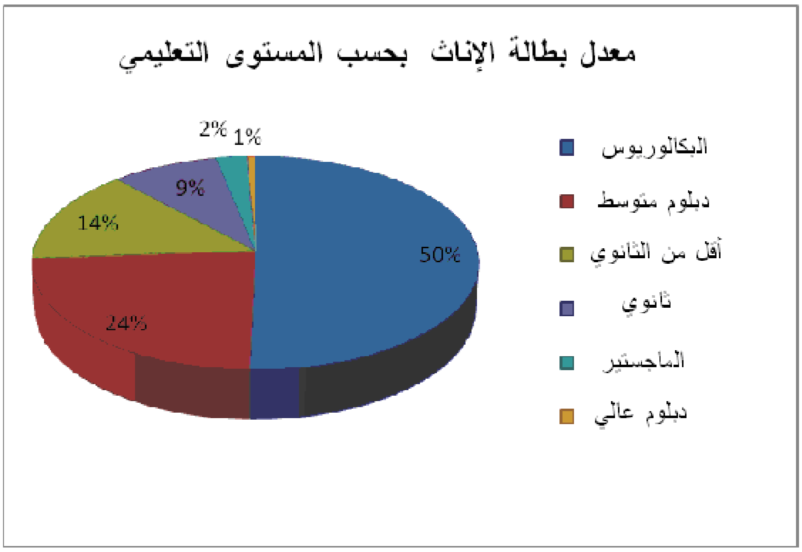
٥- التفرقة الوظيفية: أحيانا تُحدد الأعراف الاجتماعية السائدة العمل المناسب للمرأة، إذ أن هناك عدداً أقل من القطاعات التي بوسع النساء في الأردن العمل بها، وبالتالي يدخلن إلى قطاعات مزدحمة تهيمن عليها الإناث. إذ تعمل حوالي ثلاثة أرباع النساء الموظفات في التعليم،والقطاع الصحي، والاجتماعي، أوالتصنيع.

٦- تفاوت الأجور وانخفاض العوائد على العمل: تعاني النساء العاملات في القطاع الخاص من تمييز أكبر في الأجور مقارنة بنظيراتهن في القطاع العام. ومع أن القطاع العام محكوم بتشريعات ديوان الخدمة المدنية، وأنظمة المؤسسات العامة المستقلة، حيث تقرر الرواتب وفقا للخبرة والمؤهل العلمي، فهناك سقوف لوصول النساء إلى المناصب العليا. علاوة على ذلك، فان عدم تساوي المنافع غير الأجور والهياكل الضريبية تجبر النساء على تجميع قدر أقل من المنافع الاجتماعية مقارنة بنظرائهن من الرجال.

٧- البطالة: نسبة البطالة مرتفعة عموما في الأردن، حيث تبلغ ١٢,٩ في المائة للقوى العاملة بشكل عام، ونسبة ٢٤,١ في المائة للنساء بشكل خاص حيث يشير ذلك إلى إن هناك نقص بشكل عام في عدد الوظائف، إلى جانب وجود تحيز على أساس الجنس في مجال التوظيف مما يضع النساء الشابات المتعلمات في وضع مؤات .

ويشير الشكل التالي إلى معدل بطالة الإناث بحسب العمر





المصدر :دائرة الإحصاءات العامة، (٢٠٠٩) .

٨- ارتفاع معدلات الخصوبة والزواج: إن معدل خصوبة النساء في الأردن أنخفض من ٦،٨ مواليد عام ١٩٨٠ إلى ٣،٧ مواليد حالياً إلا إن هذا المعدل لا يزال مرتفعاً ويلعب دوراً كبيراً للحد من دخول المرأة إلى سوق العمل يساهم الزواج بشكل كبير في منع المرأة من دخول القوى العاملة، في حين أن رعاية الأطفال والمسؤوليات المنزلية تزيد الأجر المقبول للمرأة (الحد الأدنى من الأجور التي يقبلها العامل لوظيفة ما) لدخول سوق العمل.

عملت الجهات الدولية ومنهاصندوق الأمم المتحدة الإنمائي، لإيجاد بعض المؤشرات التي تساعد على قياس وتقييم مستوى التنمية البشرية بمعناها الشامل ومنها عملية إدماج المرأة في

التنمية والاقتصاد ويهتم هذا المؤشر فيما إذا كان النساء والرجال قادرين بالتساوي على المساهمة الفاعلة في الحياة السياسية والاقتصادية وعلى المشاركة في عملية اتخاذ القرار. حيث ركز على ثلاثة متغيرات (مركز الأميرة بسمة لشؤون المرأة، ١٩٩٧):

- مساهمة المرأة في حقل اتخاذ القرار.
- المنافذ المهنية المفتوحة للمرأة.
- مستوى دخل المرأة.

حيث أشارت تلك الجهات الدولية إلى أهمية مشاركة المرأة في العملية التنموية، وعن المبادرات الدولية المتعددة لإدماج المرأة في التنمية بكافة أشكالها وحقولها من أجل القضاء على حالات الفقر التي تعانيها بصفتها الأكثر فقراً، والأقل فرصة في برامج التنمية، وذلك حين أقر مدخل مكافحة الفقر في السبعينات مما حتم إيجاد وإنشاء الجمعيات المؤطرة للنساء صاحبات المشاريع الصغيرة بهدف دعمهن وتشجيعهن ليتمكن من النجاح في تلك المشاريع وإثبات دورهن ومكانتهن وتحسين أوضاع أسرهن بتكريس دورهن الإنتاجي.

الفصلالخامس

الطريقة والإجراءات

٥-١ منهجية الدراسة

٥-٢ مجتمع وعينة الدراسة

٥-٣ مصادر جمع البيانات

٥-٤ أداة الدراسة

٥-٥ صدق أداة الدراسة

٥-٦ ثبات أداة الدراسة

٥-٧ إجراءات الدراسة

٥-٨المعالجة الإحصائية

الفصلالخامس

الطريقة والإجراءات

٥-١ منهجية الدراسة :

تم استخدام منهج المسح الاجتماعي الشامل والذي يعمل على وصف الظاهرة الاجتماعية المدروسة وتحليلها وتفسيرها وصولا إلى نتائج أكثر دقة وشمولية، كما انه من المفاهيم البحثية الأكثر ملائمة لمثل هذه الدراسات والذي يفتح المجال لجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات والبيانات في وقت وجهد اقل (القاضي، وآخرون، ٢٠٠٥).

٥-٢ مجتمع وعينة الدراسة:

ـ مجتمع الدراسة

تكون مجتمعالدراسة من جميع السيدات صاحبات المشاريع متناهية الصغر في محافظة الزرقاء والحاصلات على قروض من الجمعية **(جمعية السيدات العاملات)**، للأعوام من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٣ م واللواتي تم حصر أعدادهن بعد الرجوع إلى سجلات الجمعية.

- **عينة الدراسة:**

تم اختيار عينة قصدية شاملة من مجتمع الدراسة، حيث تمثلت العينة الشاملة بـ (٢٠٠) امرأة حاصلة على قرض من (جمعية السيدات العاملات)، في محافظة الزرقاء، وقد تم توزيع الاستبانات على العينة الشاملة، ولم تستبعد أية استبانة من استبانات الدراسة، فتمثلت العينة النهائية بـ (٢٠٠) امرأة وبما نسبته (١٠٠%) من توزيع أفراد عينة الدراسة الرئيسة.

٥-٣مصادر جمع البيانات:

تم اعتماد أسلوبان لجمع البيانات عند إجراء هذه الدراسة وهما:

الأسلوب النظري: وقد تم استخراج البيانات من الكتب والمراجع والدراسات العلمية السابقة المحكمة والمنشورة في الدوريات المختلفة.

- **الأسلوب الميداني:** حيث تم جمع البيانات بواسطة المسح الميداني، بالاستعانة بموظفة من جمعية السيدات العاملات حيث قمنا بزيارات ميدانية إلى أفراد عينة الدراسة من أجل توزيع الاستبانات على المستفيدين من القروض وقمنا باستيضاحات حول تلك المشاريع المتناهية الصغر وجدوى تلك المشاريع بتصميم استبانه لقياس متغيرات الدراسة ووزّعت على النساء أفراد عيّنة الدراسة لاستطلاع آرائهن.

٥-٤أداة الدراسة:

من أجل التوصل إلى الهدف من الدراسة فقد تم تصميم استبانه من قبل الباحثة، وبالاعتماد على بعض من الدراسات السابقة محور موضوع الدراسة والتي تكونت من أربعة أجزاء، هي:

أولاً: الجزء الخاص بالبيانات الشخصية ويتكون من (العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، مكان الإقامة، الوضع المهني، طبيعة العمل، الدخل الشهري).

ثانياً: بيانات القرض: وتكون هذا الجزء من إحدى عشر فقرة.

ثالثاً: محور آراء السيدات المستفيدات من المشاريع الصغيرة اتجاه قروضهم: وتكون هذا الجزء من (١٤) فقرة.

رابعاً: أهم المشكلات التي واجهت السيدات خلال مسار الحصول على القرض: وتكون هذا الجزء من (١٥) فقرة.

ولقد تم استخدام مقياس ليكرت (Likert Scale) الخماسي بتدرج من (٥) أوافق بشدة، و(٤) أوافق و(٣) محايدةً و(٢) أعارض، و(١) أعارض بشدة.

٥-٥صدق أداة الدراسة:

لقد تم عرض الاستبانة على أربعة من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس في (الجامعة الأردنية)، للتحقق من مدى صدق فقراتها، وبناءاً على آرائهم، فقد تم إعادة صياغة بعض الفقرات، وإجراء التعديلات المطلوبة، على نحو دقيق يحقق التوازن بين مضامين الاستلانة في فقراتها، وعبّروا عن رغبتهم في التفاعل مع فقراتها، مما يؤكد صدق الأداة.

٥-٦ثبات أداة الدراسة:

ولحساب ثبات أداة الدراسة تم استخدام طريقة معادلة الاتساق الداخلي باستخدام اختبار كرونباخ ألفا حيث كانت قيم كرونباخ ألفا لجميع متغيرات الدراسة وللاستبانة بشكل تتراوح ما بين (٠,٨٢ – ٠,٩١)، وهي نسبة مقبولة في البحوث والدراسات، والجدول (٥) يوضح ذلك.

الجدول رقم (٥)

معاملات كرونباخ ألفا لاختبار ثبات أداة الدراسة

المحور	معامل كرونباخ ألفا
آراء المستفيدات من المشاريع الصغيرة اتجاه قروضهم	٠,٨٢
أهم المشكلات التي واجهتك من خلال مسار الحصول على القرض	٠,٨٨
الأداة ككل	**٠,٩١**

٥-٧إجراءات الدراسة:

مرت عملية إعداد أداة الدراسة بالخطوات التالية:

١- الاطلاع على الأدبيات السابقةوالمتعلقة بموضوع الدراسة والمختصة **بالمرأة والمشاريع متناهية الصغر في محافظة الزرقاء: دراسة اجتماعية على المستفيدات من جمعية السيدات العاملات** وقد استفدتمن بعض الدراسات السابقة كدراسة (الحديد، ٢٠١٠، ودراسة الجمعية العلمية الملكية، ٢٠٠٦، ودراسة المحروق ومقابله، ٢٠٠٦، ودراسة بدور، جابر وآخرون ١٩٩٥، ودراسة هيتلاهتي وزملائها، ٢٠٠٦).

٢- بناء محاور وفقرات الاستبانة بحيث تتماشى وأسئلة الدراسة.

٣- تحكيم الاستبانة من قبل مجموعة من المحكمين المختصين وإجراء التعديلات المقترحة في ضوء ملاحظاتهم.

٤- القيام بالإجراءات الرسمية التي تتيح لنا توزيع الاستبانة على عينة الدراسة من خلال الحصول على كتاب رسمي من قبل إدارة الجامعة.

٥- توزيع استبانة الدراسة على عينة الدراسة، وبإشراف معدة الدراسة.

٦- جمع الاستبانات والتي بلغ عددها (٢٠٠) استبانه وفرزها للتحليل الاحصائي، علماً بأن هذه النسبة تمثل (١٠٠%) من توزيع العينة الشاملة.

٧- إدخال البيانات إلى الحاسوب وإجراء المعالجة الاحصائية لها باستخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS) وإجراء التحليلات الإحصائية المناسبة للإجابة عن أسئلة الدراسة واستخراج النتائج.

٨- مناقشة النتائج.

٥-٨المعالجة الإحصائية:

للإجابة عن أسئلة الدراسة تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي وذلك باستخدام الرزمة الإحصائية (SPSS)، ومن أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وكذلك استخدم اختبار كرونباخ ألفا للتأكد من ثبات أداة الدراسة.

وقد تم الاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي الوصفي للبيانات والتي تشمل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع محاور الدراسة المستقلة والفقرات المكونة لكل محور، وقد تم مراعاة أن يتدرج مقياس ليكرت المستخدم في الدراسة كما يلي:

معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة
١	٢	٣	٤	٥

واعتماداً على ما تقدم فإن قيم المتوسطات الحسابية التي توصلت إليها الدراسة سيتم التعامل معها على النحو الآتي: (٣,٦٨ – فما فوق: مرتفع)، (٢,٣٤-٣,٦٧: متوسط)، (٢,٣٣ – فما دون: منخفض). وفقاً للمعادلة التالية:

القيمة العليا – القيمة الدنيا لبدائل الإجابة مقسومة على عدد المستويات، أي :

(٥-١) / ٣ = ٤ / ٣ = ١,٣٣ وهذه القيمة تساوي طول الفئة.

وبذلك يكون المستوى المنخفض من ١ + ١,٣٣ = ٢,٣٣

ويكون المستوى المتوسط من ٢,٣٤ + ١,٣٣ = ٣,٦٧

ويكون المستوى المرتفع من ٣,٦٨ – ٥

الفصل السادس

عرض النتائج

٦-١ النتائج المتعلقة بالسؤال الأول

٦-٢ طرق كيفية الحصول على القرض

٦-٣ النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني

٦-٤ النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث

٦-٥ النتائج المتعلقة بالعرض المالي الذي توفره المشاريع المتناهية الصغر للنساء

٦-٦ النتائج المتعلقة بعدد فرص العمل التي توفرها المشاريع متناهية الصغر

٦-٧ النتائج المتعلقة بآراء صاحبات المشاريع المتناهية الصغر اتجاه قروضهم

الفصل السادس

عرض النتائج

تم استخراج التكرارات والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على استجابات أفراد عينة الدراسة عن **المرأة والمشاريع متناهية الصغر في محافظة الزرقاء : دراسة اجتماعية على المستفيدات من جمعية السيدات العاملات.** وفيما يلي الاجابة عن أسئلة الدراسة التالية:

٦-١ النتائج المتعلقة بالسؤال الأول

ما الخصائص النوعية للنساء المستفيدات من جمعية السيدات العاملات في محافظة الزرقاء؟

للإجابة عن السؤال الأول تم استخراج التكرارات والنسب المئوية للخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للنساء المستفيدات من جمعية السيدات العاملات في محافظة الزرقاء، وفيما يلي عرضاً لهذه النتائج:

الجدول رقم (٦)

توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير العمر

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
العمر	أقل من ٢٠	١	٠,٥
	من ٢٠-أقل من٣٠	١٩	٩,٥
	من ٣٠-أقل من ٤٠	٤٢	٢١
	من ٤٠- أقل من ٥٠	١١٧	٥٨,٥
	من ٥٠- أقل من ٦٠	٢١	١٠,٥
	المجموع	٢٠٠	%١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٦) أن غالبية النساء أفراد عينة الدراسة هن ممن تتراوح أعمارهم ما بين (٤٠-أقل من خمسين عاماً) حيث بلغت نسبتهن (%٥٨,٥)، ثم تلاها النساء اللاتي تتراوح

أعمارهن ما بين (٣٠–أقل من ٤٠ عاماً) بنسبة (٢١%)، ثم اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين (٥٠–أقل من ٦٠ عاماً) بنسبة (١٠,٥%)، ثم اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين (٢٠–أقل من ٣٠ عاماً) بنسبة (٩,٥%).

الجدول رقم (٧)

توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير المستوى التعليمي

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المستوى التعليمي	لا يقرا ولا يكتب	١	٠,٥
	أساسي	٥١	٢٥,٥
	ثانوي	١٠٤	٥٢
	دبلوم متوسط	٣٧	١٨,٥
	بكالوريوس	٧	٣,٥
	المجموع	٢٠٠	١٠٠%

يتضح من الجدول رقم (٧) أن بلغت نسبة الحاصلات على التعليم الأساسي فقط من النساء أفراد عينة الدراسة (٢٥,٥%)، ونسبة الحاصلات على التعليم الثانوي (٥٢%)، والحاصلات على الدبلوم المتوسط (١٨,٥%)، بينما بلغت نسبة الحاصلات على درجة البكالوريوس (٣,٥%).

الجدول رقم (٨)

توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير الحالة الإجتماعية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الحالة الاجتماعية	عزباء	١٧	٨,٥
	متزوجة	١٦٨	٨٤
	مطلقة	٥	٢,٥
	أرملة	١٠	٥
	المجموع	٢٠٠	١٠٠%

يتضح من الجدول رقم (٨) أن غالبية أفراد عينة الدراسة هن من المتزوجات حيث بلغت نسبتهن (٨٤%)، بينما بلغت نسبة الغير متزوجات من أفراد عينة الدراسة (٨,٥%)، ونسبة الأرامل (٢,٥%)، ونسبة المطلقات (٢,٥%).

الجدول رقم (٩)

توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير الوضع المهني

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الوضع المهني:	تعمل	٢٧	١٣,٥
	لا تعمل	١٧٠	٨٥
	متقاعد	٣	١,٥
	المجموع	٢٠٠	١٠٠%

يتضح من الجدول رقم (٩) أن غالبية أفراد عينة الدراسة هن من النساء الغير عاملات حيث بلغت نسبتهن (٨٥%)، بينما بلغت نسبة النساء العاملات من أفراد عينة الدراسة (١٣,٥%)، ونسبة المتقاعدات (١,٥%).

الجدول رقم (١٠)

توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير طبيعة العمل

المتغير	**الفئة**	**التكرار**	**النسبة المئوية**
طبيعة العمل	موظف حكومي	٨	٤
	موظف قطاع خاص	١١	٥,٥
	أعمال حرة	٧	٣,٥
	المجموع	٢٠٠	١٠٠%

يتضح من الجدول رقم (١٠) أن بلغت نسبة النساء من موظفات القطاع الخاص من العاملات (٥,٥%)، ونسبة من هن من العاملات في القطاع الحكومي (٤,٠%)، ونسبة من يعملن في الأعمال الحرة (٣,٥%).

الجدول رقم (١١)

توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير الدخل الشهري قبل الحصول على القرض

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الدخل الشهري بالدينار الأردني قبل الحصول على القرض	أقل من ١٥٠	١٧	٨,٥
	من ١٥٠ – أقل من ٢٥٠	٧٦	٣٨
	من ٢٥٠–أقل من ٣٥٠	٦٧	٣٣,٥
	من ٣٥٠–أقل من ٤٥٠	٢٣	١١,٥
	من ٤٥٠–أقل من ٥٥٠	٨	٤
	من ٥٥٠–أقل من ٦٥٠	٢	١
المجموع		٢٠٠	١٠٠

يتضح من الجدول (١١) أن كان الدخل الشهري قبل الحصول على القرض: غالبية النساء أفراد عينة الدراسة تراوح دخلهن الشهري قبل القرض ما بين (١٥٠–٢٥٠ دينار) بنسبة (٣٨%)، ثم تلاها من تراوح دخلهن الشهري ما بين (٢٥٠–أقل من ٣٥٠ دينار) بنسبة (٣٣,٥%).

٦–٢ طرق كيفية الحصول على القرض:

الجدول رقم (١٢)

بيانات خاصة لكيفية المعرفة عن القرض

	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
كيف عرفت عنالقرض لأول مرة	الأقارب	٤٥	٢٢,٥
	الجيران	٨١	٤٠,٥
	الأصدقاء	٧١	٣٥,٥
	الجمعيات	٣	١,٥
	المجموع	**٢٠٠**	**١٠٠%**

يتضح من الجدول(١٢) أن الغالبية العظمى من أفراد عينة الدراسة (النساء)، عرفن عن القرض لأول مرة عن طريق الجيران وبنسبة مئوية بلغت (٤٠,٥%)، وكانت المعرفة عن القرض عن طريق الأصدقاء بنسبة مئوية بلغت (٣٥,٥%)، وعن طريق الأقارب بنسبة مئوية بلغت (٢٢,٥%)، وأخيراً كانت المعرفة عن القرض من خلال الجمعيات بنسبة مئوية بلغت (١,٥%)، هذا يفسر أن الجمعيات ليس لديها الترويج الكافي بالنسبة للقروض.

الجدول رقم (١٣)

بيانات تاريخ الحصول على القرض

	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
تاريخ الحصول على القرض	٢٠٠٨	١٢	٦
	٢٠٠٩	١٩	٩,٥
	٢٠١٠	٤٦	٢٣
	٢٠١١	٦٥	٣٢,٥
	٢٠١٢	٤٤	٢٢
	٢٠١٢	١٤	٦,٥
	المجموع	٢٠٠	١٠٠%

يتضح من الجدول (١٣) أن كانت أعلى نسبة لتاريخ الحصول على القرض في العام (٢٠١١)، وبنسبة مئوية بلغت (٣٢,٥%)، ومن ثم جاء العام (٢٠١٠) في الحصول على القرض وبنسبة مئوية بلغت (٢٣%)، وجاء بعد العام (٢٠١٢) وبنسبة مئوية بلغت (٢٢%)، وجاءت الأعوام (٢٠٠٩، ٢٠١٣، ٢٠٨٨) بالنسبة لتاريخ الحصول على القرض.

وهذا يفسر أن أعلى نسبة إقراض كانت للأعوام من (٢٠١٠ – ٢٠١٣)، ويعزى هذا الأمر نتيجة الرواج الحاصل في هذه الأعوام نتيجة تناقل الأخبار والأحاديث المتزايدة بين النساء، فهذه عوامل رئيسة في زيادة الحصول على القروض من الجمعية.

الجدول رقم (١٤)

البيانات الخاصة بعدد القروض التي حصلت عليها المرأة

	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
عدد القروض التي حصلت عليها من مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة سابقاً	لم تحصل	٩٦	٤٨
	١	٤٤	٢٢
	٢	٤٥	٢٢,٥
	٣	١٣	٦,٥
	٤	٢	١
	المجموع	٢٠٠	١٠٠%

يتضح من الجدول (١٤) أن كانت النسبة المئوية للنساء الغير حاصلات على قروض صغيرة بنسبة مئوية بلغت (٤٨%) من توزيع أفراد عينة الدراسة، وبلغ عدد النساء الحاصلات على قرض مرة واحدة بنسبة مئوية بلغت (٢٢%)، والنساء الحاصلات على القرض مرتين بنسبة مئوية بلغت (٢٢,٥%)، والنساء الحاصلات على القرض ثلاث مرات بنسبة مئوية بلغت (٦,٥%)، والنساء الحاصلات على القرض لمرة واحدة بلغت نسبتهم المئوية (١%).

٦-٣ النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني:

ما المشاريع المتناهية الصغر التي أنشأتها النساء الحاصلات على قروض متناهية الصغر؟

للإجابة عن سؤال الدراسة الثاني، تم استخراج التكرارات والنسب المئوية للتعرف على المشاريع المتناهية الصغر التي أنشأتها النساء الحاصلات على قروض ميكروية، والجدول رقم (١٦) يوضح ذلك:

الجدول رقم (١٥)

بيانات عنحالة المشاريع المتناهية الصغر التي أنشأتها النساء الحاصلات على القروض متناهية الصغر

ماهية المشروع	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
حالة المشروع الآن	قائم وناجح	١٣٢	٦٦
	قائم ومتعثر	٦١	٣٠,٥
	فاشل	٤	٢
	أخرى	٣	١,٥

يتضح من الجدول رقم (١٥) فيما يتعلق بحالة المشروع الآن لدى النساء الحاصلات على القروض، أن غالبية المشاريع المتناهية الصغر التي أنشأتها النساء الحاصلات على القروض متناهية الصغر هي قائمة وناجحة بما نسبته (٦٦%)، وكانت نسبة المشاريع القائمة والمتعثرة (٣٠,٥%)، ونسبة المشاريع الفاشلة (٢%).

الجدول رقم (١٦)

مجالات المشاريع الصغيرة لدى النساء الحاصلات على القروض متناهية الصغر

		التكرار	النسبة المئوية
مجال المشروع	تجاري	٧٨	٣٩
	خدمي	٤٤	٢٢
	حرفي	٦١	٣٠,٥
	صناعي	٦	٣
	تصنيع زراعي	٤	٢
	زراعي	٧	٣,٥
	المجموع	٢٠٠	١٠٠

ويتبين من الجدول رقم (١٦) وفيما يتعلق بمجال المشروع، أن غالبية المشاريع المتناهية الصغر التي أنشأتها النساء الحاصلات على القروض متناهية الصغر هي مشاريع تجارية بما نسبته (٣٩%)، ثم تلاها المشاريع الحرفية بنسبة (٣٠,٥%)، ثم المشاريع الخدمية بنسبة (٢٢%)، فالمشاريع الزراعية بنسبة (٣,٥%)، ومن ثم جاءت المشاريع الصناعية بنسبة (٣%)، وأخيراً جاءت مشاريع التصنيع الزراعي بنسبة (٢%).

٦-٤ النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث.

ما المشكلات التي تواجه النساء الحاصلات على قروض متناهية الصغر؟

للإجابة على سؤال الدراسة الثالث، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب والأهمية النسبية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن المشكلات التي تواجه المشاريع المتناهية الصغر من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، والجدول رقم (١٧) يبين ذلك:

الجدول رقم (١٧)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن المشكلات التي تواجه المشاريع المتناهية الصغر مرتبة ترتيباً تنازلياً...

الرقم	الفقرة (المشكلات)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب حسب الأهمية	المستوى حسب المتوسط
٣-	ضعف فرص التسويق للمنتجات.	٤,٥٢	٠,٨٢	٩٠,٤	١	مرتفعة
١١-	التزامات المرأة الأسرية العديدة.	٤,١١	١,١٠	٨٢,٢	٢	مرتفعة
١٠-	خوف المرأة من الفشل نتيجة لنقص الخبرة والقدرة والثقة بالنفس.	٣,٨٥	١,١٦	٧٧,٠	٣	مرتفعة
١٢-	غياب الوعي لدى المرأة بأهمية مشاركتها الاقتصادية.	٣,٨٤	١,٠٥	٧٦,٨	٤	مرتفعة
٤-	غياب تدريب المقترضات على كيفية إدارة المشاريع.	٣,٧٨	١,١٨	٧٥,٦	٥	مرتفعة
٧-	وجود جهة لضمان مخاطر الإقراض.	٣,٧٠	١,٠١	٧٤,٠	٦	مرتفعة
٢-	ضعف الخبرات الإدارية والمالية للمقترضات.	٣,٦٩	١,٠٥	٧٣,٨	٧	مرتفعة
١-	كفاية التمويل المتاح .	٣,٦٧	١,٠٣	٧٣,٤	٨	متوسطة
٦-	صعوبة توفير الضمانات المطلوبة.	٣,٦٤	٠,٩٩	٧٢,٨	٩	متوسطة
٥-	الاستفادة من نظام الحوافز للمشاريع (إعفاءات ضريبية،....الخ).	٣,٦١	٠,٩٥	٧٢,٢	١٠	متوسطة
٨-	طبيعة العادات والتقاليد التي تحد من فرص إقبال المرأة على الحصول على قروض.	٣,٥٤	١,١٩	٧٠,٨	١١	متوسطة
٩-	معارضة الزوج والأهل للحصول على قرض.	٣,٤٣	١,٢٠	٦٨,٦	١٢	متوسطة
١٤-	الإجراءات الإدارية الطويلة التي تحتاجها للحصول على القرض.	٣,٢٤	١,١٣	٦٤,٨	١٣	متوسطة
١٥	تقييم المشروع بشكل دوري من قبل الجهات المانحة.	٣,١٨	١,٠٦	٦٣,٦	١٤	متوسطة
١٣-	ارتفاع نسبة الفائدة على القرض.	٢,٧٣	٠,٩٦	٥٤,٦	١٥	متوسطة
	المتوسط العام الحسابي	**٣,٦٤**	**٠,٧٥**	**٧٢,٧٠**		**متوسطة**

يتضح من الجدول رقم (١٧) أن المتوسطات الحسابية لهذا المحور **(المشكلات التي تواجه المشاريع المتناهية الصغر)** تراوحت ما بين (٤,٥٢ و ٢,٧٣)، حيث حاز المحور على متوسط حسابي إجمالي بلغ (٣,٦٤) وهو من المستوى المتوسط، وحازت الفقرة رقم (٣) على أعلى متوسط حسابي بلغ (٤,٥٢)، وبانحراف معياري (٠,٨٢) وهو من المستوى المرتفع، ونصت هذه الفقرة

على المشكلة (ضعف فرص التسويق للمنتجات). و جاءت في المرتبة الثانية الفقرة رقم (١١) بمتوسط حسابي (٤,١١) وانحراف معياري (١,١٠)، وهي من المستوى المرتفع أيضاً، التي تنص على المشكلة (التزامات المرأة الأسرية العديدة)، وجاءت الفقرة رقم (١٠) في المرتبة الثالثة، حيث حازت على متوسط حسابي بلغ (٣,٨٥)، وبانحراف معياري (١,١٥) وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرة على المشكلة (خوف المرأة من الفشل نتيجة لنقص الخبرة والقدرة والثقة بالنفس).

وفي المقابل جاءت المرتبة ما قبل الأخير للفقرة رقم (١٥) بمتوسط حسابي (٣,١٨) وانحراف معياري (١,٠٦)، وهي من المستوى المتوسط، ونصت الفقرة على المشكلة (تقييم المشروع بشكل دوري من قبل الجهات المانحة) بينما جاءت المرتبة الأخيرة من نصيب الفقرة رقم (١٣) بمتوسط حسابي (٢,٧٣) وبانحراف معياري (٠,٩٦) وهي من المستوى المتوسط، ونصت الفقرة على المشكلة (ارتفاع نسبة الفائدة على القرض).

وتدل هذه النتائج إلى أن المشكلات التي تواجه المشاريع المتناهية الصغر متوسطة المستوى من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة (النساء الحاصلات على قرض)

٥-٥ النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع:

ما العرض المالي الذي توفره المشاريع المتناهية الصغر للنساء؟

للإجابة على سؤال الدراسة الرابع تم استخراج التكرارات والنسب المئوية للتعرف على قيمة القرض، و هل كانت قيمة القرض كافية، والقيمة التي يعتقد النساء أنها كافية لاقامة مشروع صغير، والجدول رقم (١٨) يبن ذلك:

الجدول رقم (١٨)

العرض المالي الذي توفره المشاريع متناهية الصغر

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
قيمة القرض	٢٠٠-أقل من ٥٠٠	٢٨	١٤
	٥٠٠	٧٧	٣٨,٥
	٥٢٢	٢	١
	٦٠٠	١٤	٧
	٧٠٠	١٠	٥
	٧٥٠	٧	٣,٥
	٨٠٠	٢	١
	٩٠٠	٢	١
	١٠٠٠	٣٨	١٩
	١٥٠٠	١٨	٩
	٣٥٠٠	٢	١
هل قيمة قرضك كانت كافية لإقامة مشروعك	نعم	٧١	٣٥,٥
	لا	٥٠	٢٥,٠
	إلى حد ما	٧٩	٣٩,٥
ما القيمة التى تعتقد أنها تكفى لإقامة مشروعات صغيرة كمشروعك	٤٠٠ إلى أقل من ١٠٠٠	٥٥	٢٧,٥
	١٠٠٠ إلى أقل من ٢٠٠٠	١٠٨	٥٤,٠
	من ٢٠٠٠-٣٠٠٠	٣٧	١٨,٥
	المجموع	**٢٠٠**	**%١٠٠**

يتضح من الجدول (١٨) أن بلغت النسبة المئوية لأعلى قيمة قرض متداول (٣٨,٥%)، وهو قرض الـ (٥٠٠) دينار، وبلغت النسبة المئوية لأقل قرض متداول (٢٠٠ – أقل من ٥٠٠ دينار) (١٤%).

وبلغت القيمة التي تعتقد أنها تكفي لإقامة مشروعات صغيرة أعلاها عند المبلغ (١٠٠٠– أقل من ٢٠٠٠) دينار، ما نسبته (٥٤%)، وعند المبلغ (٤٠٠ – أقل من ١٠٠٠) دينار ما نسبته (٢٧,٥%)، و عند المبلغ (٢٠٠٠ – ٣٠٠٠) دينار ما نسبته (١٨,٥%).

٦-٦ النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس:

ما عدد فرص العمل التي توفرها المشاريع متناهية الصغر؟

للإجابة على سؤال الدراسة الخامس، تم استخراج التكرارات والنسب المئوية للتعرف على عدد فرص العمر و عدد العاملين دون أجر للذكور، وعدد العاملين دون أجر للإناث، وعدد

العاملين بأجر في المشروع للذكور، وعدد العاملين بأجر في المشروع للإناث، والجدول رقم (١٩) يوضح ذلك:

الجدول رقم (١٩)
عدد فرص العمل التي توفرها المشاريع متناهية الصغر

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
عدد فرص العمل	لا توجد	١٢٨	٦٤
	من١–فرصتين	٤٢	٢١
	من ٣–٥ فرص	٢٢	١١
	من٦–٨ فرص	٤	٢
	من ١٠–١٤ فرصة	٤	٢
عدد العاملين الذكور دون اجر	من١–٢	١٠	٥
	من ٣–٦	٤	٢
عدد العاملات الإناث دون اجر	من١–٢	٢٣	١١,٥
	من٦–٨	٤	٢
عدد العاملين الذكور بأجر في المشروع	من ١–٢	٩	٤,٥
عدد العاملات الإناث بأجر في المشروع	من١–٣	٤١	٢٠,٥
	من ٤–١٠	٧	٣,٥

يتضح من الجدول (١٩) أن النسبة الأكبر كانت تدل على أن المشاريع المتناهية الصغر لم توفر فرص تدريبية بنسبة (٦٤%)، بينما وفرت المشاريع المتناهية الصغر فرص تدريبية ما بين (١–فرصتين) بنسبة (٢١%)، وما بين (٣–٥ فرص) بنسبة (١١%)، وما بين (٦–١٤ فرصة) بنسبة (٤%).

ونستطيع من خلال الجدول(١٩) أن نلاحظ بأن النسبة الأكبر للمتبرعين للعمل في المشاريع الصغر من غير أجر هن من الإناث ولكن بنسبة قليلة، حيث أن العاملين بأجر نسبتهم أكثر وأيضاً النسبة الأكبر هن من الإناث.

٦-٧ النتائج المتعلقة بالسؤال السادس:

ما آراء صاحبات المشاريع المتناهية الصغر اتجاه قروضهم؟

للإجابة على سؤال الدراسة، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب والأهمية النسبية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن آراء صاحبات المشاريع المتناهية الصغر اتجاه قروضهم من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، والجدول رقم (٢٠) يبين ذلك:

الجدول رقم (٢٠)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن آراء صاحبات المشاريع المتناهية الصغر اتجاه قروضهم مرتبة ترتيباً تنازلياً...

الرقم	الفقرة (آراء صاحبات المشاريع المتناهية الصغر اتجاه قروضهم)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب حسب الأهمية	المستوى حسب المتوسط
١٠	أصبحت اشعر بالفخر لأني إنسانة منتجة.	٤,٨٣	٠,٤٢	٩٦,٦	١	**مرتفع**
٨	ساهم في تعزيز وزيادة ثقتي بنفسي.	٤,٨١	٠,٤٢	٩٦,٢	٢	**مرتفع**
٢	وفر لي فرصة للتعلم على كيفية استثمار الوقت والاستفادة منه بشكل أفضل.	١,٧٦	٠,٤٣	٩٥,٢	٣	**مرتفع**
٦	تغيرت نظرة أسرتي إلي بحيث أصبحت أكثر ايجابيا.	٤,٧٣	٠,٤٨	٩٤,٦	٤	**مرتفع**
١	نظرة المجتمع إلي أصبحت أكثر إيجابية.	٤,٧٢	٠,٤٥	٩٤,٤	٥	**مرتفع**
٧	أصبح لدي فرص للمساهمة في اتخاذ القرارات التي تخص مستقبل أسرتي.	٤,٧٠	٠,٤٧	٩٤,٤	٦	**مرتفع**
٩	ساهم في استثمار وصقل مهارتي وإبداعي في مجال العمل.	٤,٧٠	٠,٤٨	٩٤,٠	٧	**مرتفع**
٥	علاقتي مع أسرتي أصبحت أفضل.	٤,٧٠	٠,٥٢	٩٤,٠	٨	**مرتفع**
٣	أصبح لدي مصدر مهم لتحسين وضعي الاقتصادي والاجتماعي	٤,٦٧	٠,٥٣	٩٣,٥	٩	**مرتفع**
٤	ساهم المشروع في توفير مستوى تعليم أفضل لأبنائي.	٤,٦٧	٠,٦١	٩٣,٤	١٠	**مرتفع**
١٢	ساهم المشروع في زيادة معرفتي بالأمور المالية والإدارية	٤,٦٦	٠,٤٩	٩٣,٢	١١	**مرتفع**
١١	أصبح لدي القدرة على اتخاذ القرارات.	٤,٦٥	٠,٥٠	٩٣,٠	١٢	**مرتفع**
٣	أصبح لدي وقت كافٍ للعلاقات الاجتماعية.	٤,٥٣	٠,٥٨	٩٠,٦	١٣	**مرتفع**
١٤	أصبح لدي القدرة على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية مثل رفع الأسعار...الخ	٤,٣٨	٠,٥٩	٨٧,٦	١٤	**مرتفع**
	المتوسط العام الحسابي	٤,٦٨	٠,٢٧	٩٣,٦		**مرتفع**

يتضح من الجدول رقم (٢٠) أن المتوسطات الحسابية لهذا المحور (**آراء صاحبات المشاريع المتناهية الصغر اتجاه قروضهم**) تراوحت ما بين (٤,٨٣ و٤,٣٨)، حيث حاز المحور على متوسط حسابي إجمالي بلغ (٤,٦٨) وهو من المستوى المرتفع، وحازت الفقرة رقم (١٠) على أعلى متوسط حسابي بلغ (٤,٨٣)، وبانحراف معياري (٠,٤٢) وهو من المستوى المرتفع، ونصت هذه الفقرة على (**أصبحت اشعر بالفخر لأني إنسانة منتجة**). و جاءت في المرتبة الثانية الفقرة رقم (٨) بمتوسط حسابي (٤,٨١) وانحراف معياري (٠,٤٢)، وهي من المستوى المرتفع أيضاً، والتي تنص على (**ساهم في تعزيز وزيادة ثقتي بنفسي**)، وجاءت الفقرة رقم (٢) في المرتبة الثالثة، حيث حازت على متوسط حسابي بلغ (٤,٧٦)، وبانحراف معياري (٠,٤٣) وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرة على المشكلة (**وفر لي فرصة للتعلم على كيفية استثمار الوقت والاستفادة منه بشكل أفضل**).

وفي المقابل جاءت المرتبة ما قبل الأخير للفقرة رقم (٣) بمتوسط حسابي (٤,٥٣) وانحراف معياري (٠,٥٨)، وهي من المستوى المرتفع، ونصت الفقرة على المشكلة (أصبح لدي وقت كافٍ للعلاقات الاجتماعية) بينما جاءت المرتبة الأخيرة من نصيب الفقرة رقم (١٤) بمتوسط حسابي (٤,٣٨) وبانحراف معياري (٠,٥٩) وهي من المستوى المرتفع، ونصت الفقرة على (أصبح لدي القدرة على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية مثل رفع الأسعار...الخ).

وتدل هذه النتائج إلى أن آراء صاحبات المشاريع المتناهية الصغر اتجاه قروضهم ومشاريعهم مرتفعة المستوى من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة (النساء الحاصلات على قرض).

الفصل السابع

مناقشة النتائج والتوصيات

٧-١ أولاً مناقشة النتائج

٧-٢ مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول

٧-٣ مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني

٧-٤ مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث

٧-٥ مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع

٧-٦ مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس

٧-٧ مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال السادس

٧-٨ ثانياً التوصيات

الفصل السابع

مناقشة النتائج والتوصيات

٧-١ أولاً مناقشة النتائج :

بعد المرور على تحليل نتائج الدراسة توصلت الباحثة إلى ما يلي:

٧-٢ مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

ما الخصائصالنوعية للنساء المستفيدات من جمعية السيدات العاملات في محافظة الزرقاء؟

يتضح من النتائج المبينة أن أكثر فئة من فئات الأعمار الحاصلين على القروض لفتح المشاريع الصغيرة كانت من الفئة (٤٠ – أقل من ٥٠) عاماً، ويعزى هذا الأمر إلى أن هذه الفئة لديها المسؤوليات العالية نظراً لكثرة متطلبات الحياة، فهذا يرفع من مستوى الدخل العائلي والذي يساعد في تخفيف الأعباء.

وفيما يتعلق بالمستوى التعليمي، رأت الباحثة أن أكثر فئة تتوجه إلى فتح المشاريع الصغيرة كانت من مستوى التعليم الثانوي، ويعزى هذا الأمر إلى أن النساء الثانويات هن أكثر توجهاً لفتح المشاريع نتيجة عدم ارتفاع مؤهلهم العلمي أو انخفاضه، فهذا الأمر يعزز من رفع مستواهم الاجتماعي.

وبخصوص الحالة الاجتماعية للنساء المقترضات تبين أن نسبة النساء المتزوجات هن الفئة الأكثر في عينة الدراسة، ويعزى ذلك إلى أن النساء المتزوجات لديهن أعباء ومتطلبات ومسؤوليات أعلى ممن هن سواهن من النساء الأخريات.

ولاحظت الباحثة أن جميع أفراد الدراسة كن يقطنّ في المدينة، ويعزى هذا الأمر إلى أن المشاريع الصغيرة القائمة في المدينة أكثر نجاحاً من المشاريع القائمة في القرى أو الأرياف، وهذا

يعزز من مستوى البيع لدى النساء في المشاريع الصغيرة، فالمدينة لديها الاكتظاظ السكاني الذي يعزز بيع المنتجات.

وبخصوص الوضع المهني فكانت النسبة الأعلى للنساء اللواتي لا يعملن بالتوجه إلى الاقتراض وفتح المشاريع الصغيرة والتي تؤدي إلى رفع مستواهم المادي والمعنوي.

وفيما يتعلق بطبيعة العمل للمقترضات، فقد رأت الباحثة أن الموظفات في القطاع الخاص هن أكثر توجهاً للاقتراض وفتح المشاريع الصغيرة، إضافة إلى أن الدخل الشهري للنساء قبل الحصول على القرض بلغ (١٥٠-٢٥٠)، فهذه النسبة من الدخل هي ضمن الدخل المتدني، الأمر الذي يدفع النساء للاقتراض وفتح المشاريع التي ترفع من مستواهم المادي.

هذا ولاحظت الباحثة أن المعرفة عن القرض لأول مرة جاءت نتيجة التحدث إلى الجيران، فالحديث المتبادل بين الجيران يجعل يرفع من مستوى المعلومات لدى النساء، وخاصة عن المستوى المادي لدى المجتمع، فهذا الأمر لا بد أن يطرح في جلسات النساء وخصوصاً عند الجيران وسواهم من الأقارب والأصدقاء.

وبخصوص عدد القروض التي حصلت عليها النساء من مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة، فقد لاحظت الباحثة أن القروض لا تتكرر كثيراً لأكثر من مرتين أو مرة. فقد استنتجت الباحثة أن حالة المشاريع كانت أكثرها قائمة وناجحة، وأقلها فاشل، فكان مجال المشاريع أكثرها في القطاع التجاري، فالحرفي، بالخدمي، حيث قل في الصناعي والزراعي والتصنيع الزراعي.

٧-٣ مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

ما المشاريع المتناهية الصغر التي أنشأتها النساء الحاصلات على قروض متناهية الصغر؟

بينتنتائج الدراسة بأن حالة المشاريع قائمة وناجحة بشكل عالي بالنسبة للمشاريع وهذا يدل على أن معظم النساء الحاصلات على القروض متناهية الصغر لفتح المشاريع الصغيرة لديهم إرادة وإدارة جيدة تسير بالمشروع إلى بر الأمان.

وبينت الدراسة أن معظم المشاريع الصغيرة الحاصلة لدى النساء تختص في مجال التجارة، ومن ثم في المجال الخدمي، والزراعي والصناعي.

٧- ٤ مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:

ما مدى المشكلات التي التي تواجه المشاريع المتناهية الصغر؟

اتضح من نتائج الدراسة أن كان مستوى المشكلات التي تواجه المشاريع المتناهية الصغر متوسطة المستوى من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث برزت مشكلة ضعف فرص التسويق للمنتجات بشكل مرتفع، فالكثير من المنتجات لصاحبات المشاريع الصغيرة ليس لديها مجال في التسويق، الأمر الذي يرفع مستوى المشكلة، و اتجاهات النساء نحو المشاريع الصغيرة،

إضافة إلى أن برزت مشكلة التزامات المرأة الأسرية العديدة والتي ربما تحد من نشاط النساء في هذه المشاريع.

وتبين أن المرأة كانت خائفة من الفشل نتيجة لنقص الخبرة والقدرة والثقة بالنفس، فهذا يحد من نشاط المرأة في هذه المشاريع، إضافة إلى غياب الوعي لدى المرأة بأهمية مشاركتها الاقتصادية، نظراً لقلة الترويج لهكذا مشاريع.

وهذا يتفق مع دراسة (الحديد، ٢٠١٠) اتفقت في استخدام القروض الصغيرة في إقامة المشاريع الإنتاجية الناجحة في وضع البرامج الإقراضية وإسهام القروض الصغيرة المقدمة في توفير فرص من أجل إقامة المشاريع. كما واستخدمت الدراسة القروض الصغيرة من أجل تمويل

المشروعات الصغيرة ضمن قطاعات إنتاجية مختلفة. كما اتفقت دراسة (عليمات واللوزي، ٢٠٠٨) بأن المقترضات واجهن صعوبة في التنفيذ وفي تسويق الإنتاج، حيث وفرت المشاريع فرص عمل للمرأة في بيئتها المحلية، وساهمت في تحسين جزئي على دخل الأسر، كما وساهمت بشكل أكبر في تحسين دور المرأة ومكانتها في أسرتها ومجتمعها المحلي إضافة إلى السمو بثقتها بنفسها ورؤيتها لذاتها، كما اتفقت دراسة (الحايك، ٢٠٠٧) بأن المنتفعين من المشاريع حسنوا من مستوى دخولهم ومعيشتهم من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية للمنتفعين. واختلفت دراسة (الجمعية العلمية الملكية، ٢٠٠٦) أن بعض المنتفعين من المشاريع لم يواجهوا صعوبة عند تأسيس مشاريعهم، وبعضهم واجهوا صعوبات وأن المنتفعين بحاجة إلى تدريب.

٧-٥ مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع

ما العرض المالي الذي وفرته المشاريع المتناهية الصغر للنساء؟

أوضحت الدراسة أن أعلى قيمة للقرض الذي يكفي لإقامة مشروع صغير هي (٥٠٠) دينار، وأن أقل قيمة قرض لإقامة مشروع صغير هي (٢٠٠) دينار، وهذا يفسر أن المشاريع الصغيرة تقام برأس مال قليل نسبياً، وأن الارباح العائدة هي أرباح جيدة تستطيع المرأة أن تعيل نفسها وأفراد أسرتها من خلالها.

وأوضحت الدراسة أن أعلى قيمة يمكن الحصول عليها لاقامة مشروع صغير هي (٣٠٠٠) دينار، وعبرت عينة الدراسة عن رأيهم بأن هذا المبلغ مبالغ به ويمكن أن يقيم مشروع أكبر من المتوقع، ولا يعتبر مشروع صغير من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

٧-٦ مناقشة النتائج المتعلق بالسؤال الخامس:

ما عدد فرص العمل التي وفرتها المشاريع المتناهية الصغر؟

أظهرت الدراسة أن هناك اتجاه نحو توفير فرص عمل من خلال إنشاء المشاريع متناهية الصغر، فيمكن للمجتمع أن يتنامى ويتطور بإنشاء مثل هذا النوع من المشاريع، إضافة إلى أن عدد العاطلين عن العمل سوف ينحصر في ظل إقامة المشاريع الصغيرة المتنوعة، فالعلاقة هي علاقة عكسية، فكلما زاد عدد المشاريع متناهية الصغر قل عدد العاطلين عن العمل.

٧-٧ مناقشة النتائج المتعلق بالسؤال السادس:

ما أهم آراء صاحبات المشاريع المتناهية الصغر اتجاه قروضهم؟

تبين من نتائج أن من أهم الآراء لصاحبات المشاريع المتناهية الصغير تجاه قروضهم، أصبحت المرأة تشعر بالفخر لأنها إنسانة منتجة، وكذلك الأمر أصبح لديها مساهمة في تعزيز وزيادة الثقة بالنفس، إضافة إلى أن وفر المشروع لها فرصة للتعلم على كيفية استثمار الوقت والاستفادة منه بشكل أفضل. وهذا يختلف مع دراسة (الحايك، ٢٠٠٧) في عدم توفير المشاريع لفرص عمل ملائمة والتراجع في مستوى المعيشة. وهذا يتفق مع دراسة (الزوايدة، ٢٠٠١) إلى تحسين مشاريع الإقراض الصغيرة وقدرتها على تحقيق أهدافها، وتحسين المستوى المعيشي للمنتفعين وأسرهم.

٧-٨ ثانياً التوصيات:

بناءاً على نتائج الدراسة، فقد تم صياغة التوصيات التالية:

١) العمل على توعية المرأة في الأردن لما تقدمه المؤسسات من الخدمات المالية نظراً لكون العديد من النساء لا يملكن المعلومات الكافية عن المشاريع متناهية الصغر.

٢) العمل على دراسة المشاريع المقدمة للإقراض وتدريب طالبة القرض من أجل القيام بمشروعها بالشكل الذي يضمن الحد الأدنى لنجاح المشروع.

٣) العمل على تقديم الدعم للمشاريع متناهية الصغر والتشجيع على إقامتها من قبل المؤسسات المانحة للقروض من أجل خلقالمزيدمنفرصالعملو العدالة فيتوزيع مكتسباتالتنمية وزيادة الدخل ومعالجة الخلل الناجمعنالنموغيرالمتوازنوالخللفيتوزيعالموارد المالية.

٤) القيام بعمل المزيد من الدراساتوالأبحاث العلميةالمتلعقة بدور المرأة وتطويرها لرفع مستوى كفاءتها ووعيها.

٥) العمل علىاختصار الوقت للحصول على القرض اللازم للمشروع الصغير، الأمر الذي يدعم الثقة بالجمعية لما له من أثرٍ هام على تعزيز مساهمة المرأة في الإنتاجية.

٦) متابعة الجمعية المشاريع الصغيرة من خلال تشكيل لجان متابعة، للتعرف على مستوى المشاريع الصغيرة.

٧) العمل على الترويج للمشاريع الصغيرة والإعلان عنها بشكل أفضل مما عليه الآن، عن طريق وسائل الإعلام المختلفة كالتلفاز، أو الإذاعة، أو الصحف اليومية والأسبوعية، أو من خلال البريد الإلكتروني، الأمر الذي يزيد من معرفة المرأة بهكذا قروض خاصة للمشاريع متناهية الصغر.

المراجع باللغة العربية:

- الزرري، عبدالنافع والرشدان، مهند (٢٠٠٥). تقييم الأداء التشغيلي والمالي للشركة الأردني لضمان لقروض. **ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العلمي الرابع لجامعة فيلادلفيا (الريادة والإبداع–استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة)**، ١٥-١٦ آذار، عمان.

- أبو موسى، عبد الحميد (٢٠٠٣). تجربة بنك فيصل الإسلامي المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة المتوسطة، **بحث مقدم إلى الملتقى السنوي الإسلامي السادس: دور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة**، (الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية)، عمان.

– الأسرج، حسين عبد المطلب (٢٠٠٧)، **المشروعاتالصغيرةودورهاالتنمويفي مصر**، مكتبة القاهرة.

- الاسكوا "اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا" (٢٠٠١). **قدرة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على الابتكار في بلدان مختارة من منطقةغربي آسيا**. منشورات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

أفندي،عطية، (٢٠٠٣) ،**تمكينالعاملينمدخلللتحسينوالتطويرالمستمر**،القاهرة:المنظمةالعربيةللتنميةالإدارية.

- بدور، جابر وآخرون(١٩٩٥)،**أهمية دور مؤسسات العمل الاجتماعي في خلق فرص عمل وتوليد دخل في الأردن**،عمان: وزارة التخطيط.

- البلتاجي،محمد (٢٠٠٥)، صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتملك. **بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الثاني عشر للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية (دور المصارف والمؤسسات المالية والاقتصادية في ترويج وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة)** ١٩-٣١ أيار، عمان.

- الجغبير، فتحي (٢٠١٠) ، تصريح خاص للسيد فتحي الجغبير رئيس جمعية الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، **وكالة أخبار بلدنا** ، تاريخ اللقاء ٢٠١٠/٠٨/٩.

- الجوهري،محمد، (١٩٩٣)،**علمالاجتماعوقضاياالتنميةفيالعالمالثالث**،الاسكندرية:دارالمعرفةالجامعية.

- الحايك، محمود، (٢٠٠٧)، **دور المشاريع الصغيرة الممولة في الحد من البطالة والفقر في مناطق جيوب الفقر: دراسة حالة محافظة المفرق**، أطروحة غير منشورة، جامعة البلقاء التطبيقية، السلط،الأردن.

- الحديد، عطاف، (٢٠١١) المجلس الأعلى للسكان، **المشاريع الصغيرة والمتوسطة والريادة للمشاريع – وحدة الدعم الفني**: عمان.

- الحديد، لارا، (٢٠١٠)، **أثر القروض الصغيرة الإنتاجية على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمستفيدين في محافظة العاصمة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

- الحسيني، السيد، (١٩٨٠)، **لتنمية والتخلف،دراسة تاريخية بنائية** ،الطبعة الاولى،القاهرة:مطابع سجل العرب.

- حمامي يوسف،(٢٠٠٣)، **دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع السياحية: دراسة حالة عملية** ، أطروحة ماجستير غير منشورة ، جامعة حلب ، حلب، سوريا.

- الحناوي، حمدي (٢٠٠٦). **تنظيم المشروعات الصغيرة**. الإسكندرية:مركز الإسكندرية للكتاب.

- الحوات، علي (٢٠٠٧). مشروعات الشباب الصغرى والاندماج في التنمية وسوق العمل: تجربة ليبيا "، **ورقة عمل مقدمة في الندوة القومية حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة ومستقبل الشباب في البلدان العربية**، تونس،٣-٥ سبتمبر.

- الخدام، حمزة، ٢٠٠٤، **تقييم برنامج الأسر المنتجة المنفذ من قبل وزارة التنمية الاجتماعية دراسة حالة : لواء دير علا** ،أطروحة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

- خلود الخالدي، (٢٠٠٢) ،**البرامج المولدة للدخل في المؤسسات التمويلية التطوعية في الأردن/ واقع وطموح/** مؤسسة فريدريش ناومن.

- خمش، مجدالدين (١٩٩٤)، **أزمة التنمية العربية** ، الطبعة الأولى، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

- خمش، مجد الدين، (٢٠١٠)، **الشباب وشؤون المجتمع الأردني**،سلسلة كتب،المجلس الأعلى للشباب، عمان، الأردن.

- راتول، محمد (٢٠٠٦). بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدروس المستفادة، **بحث مقدم إلى ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،** (جامعة حسيبة بن بوعلي)، الجزائر.

- رفيق، عمر (١٩٩٥). **أثار السياسة الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٣ – ١٩٩٧) على التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**،عمان:وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

- الزلقعي، عبد الحفيظ (٢٠٠٩). تمويل المشروعات الصغيرة لمكافحة الفقر والبطالة، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العدد ١٩.

- الزوايدة، مطلق، (٢٠٠٢)، **دور القروض الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة** ،أطروحةماجستير غير منشورة،جامعة المستنصرية، بغداد، العراق.

- الزيادات، ممدوح (٢٠٠٧) ، دور المشروعات الصغيرة في الحدّ من مشكلة البطالة في الأردن، **ورقة عمل مقدمة لندوة المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر في الحد من الفقر** ، ٢٢ – ٢٣ كانون أول، عمان .

- زين العابدين، أسامة (٢٠٠٤). منشآت الأعمال الصغيرة هل هي السبيل إلى تنمية اقتصادية شاملة في سورية، المجلة الإقتصادية، العدد ١٤٧، متوفرة على الموقع الالكتروني http://www.mafhoum.com/press7/196E19.htmتاريخ الاسترجاع ٢-٣-٢٠١٣م.

- سعيد، مجدى ، (٢٠٠٧) ، **تجربة بنك الفقراء**، القاهرة:الدار العربية للعلوم.

- الصرايرة، رياض وآخرون، (١٩٩٦)، **ورقة عمل حول إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة في الأردن، إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة في البلدان العربية والمتوسطية**، منظمة العمل الدولية.

- الضرير، موسى، وخضر، زكريا (١٩٩٧). **السكان والتنمية، صندوق الأمم المتحدة للسكان،** منشورات جامعة دمشق، دمشق، سوريا.

- طنش، أحمد، (٢٠٠٣)، **دور المصارف والمؤسسات الإسلامية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة**، بحث مقدم إلى الملتقى السنوي الإسلامي السادس، الأطر القانونية والاجتماعية

والتنظيمية والمعلوماتية والمهنية الموجهة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان:الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

- عاشور، فاطمة (٢٠٠٩). جدوى تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية"، **صحيفة الوسط البحرينية، العدد ٢٤٣٩، (١١ مايو ٢٠٠٩).**

- العتوم ، راضي ، ٢٠٠٥ ، دور القروض الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية ، ورقة مقدمة للنشر **بمجلة السكان والتنمية**،عمان:الأمانة العامة للجنة الوطنية للسكان،.

- العتوم، راضي، خلاصة تجربة اليابان لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ٢٠٠٩،http://www.minshawi.com.

- العتوم، راضي، (٢٠١٠)، **التمويل الميكروي والصغير في الأردن:** ورقة سياسات، مقدمة للمجلسالاقتصاديوالاجتماعي، عمان، الأردن.

- عليمات، حمود وصلاح اللوزي، (٢٠٠٨)، تمكين المرأة من خلال المشاريع المدرة للدخل: **دراسة حالة في الأردن**، بحث منشور، **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية.**

عمار،حامد (١٩٩٩) ، **دراسات في التربية والثقافة** ، **الطبعة الأولى**، القاهرة:مكتبة الدار العربية للكتاب.

عمر، أيمن (٢٠٠٧)،**إدارة المشروعات الصغيرة**، الإسكندرية:الدار الجامعية الإبراهيمية.

- العمري، عمر(٢٠١١)، **انجازات صندوق التنمية والتشغيل ، مقابلة في جريدة الرأي الأردنية** ، العدد (١٤٨٢٨)، تاريخ ٢٠١١/٠٥/٢٢.

- القاضي، دلال، عبدالله، سهيلة، البياتي، محمود (٢٠٠٥) **الإحصاء للإداريين والإقتصاديين**،عمان:دار الحامد للنشر والتوزيع.

- قندح،عدلي (٢٠٠٩)، **السياسات النقدية والمالية وأثرها على الإقراض بالتجزئة وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، عمان:جمعية البنوك الأردن.

- كنان، أسامة زين، (٢٠٠٤)، **منشآت الأعمال الصغيرة هل هي السبيل إلى تنمية اقتصادية شاملة في سورية؟**، المجلة الاقتصادية، السنة الثالثة، العدد (١٤٧) أيار.

- لبيب،هالةمحمد(٢٠٠٢).
إدارةالمشروعاتالصغيرةفيالوطنالعربي،دليلعمليلكيفيةالبدءبمشروعصغيروإدارتهفيظلالتحدياتالمعاصرة،القاهرة:المنظمةالعربيةللتنميةالإدارية.

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، (٢٠١١) **ورقة سياسات مشاركة المرأة في القوى العاملة في الأردن.**

- المحروق، ماهر ومقابلة، إيهاب (٢٠٠٦). **المشروعات الصغيرة والمتوسطة: أهميتها ومعوقاتها**،عمان:مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

- مركز الأميرة بسمة لشؤون المرأة (١٩٩٧)، **النوع الاجتماعي والتنمية** ، ملف تدريبي ، عمان، الأردن.

- مقابلة، سهيل (٢٠٠٥). المشاريع الصغيرة والميكروية: الإطار النظري والتجارب المثلى، **ورقة عمل مقدمة لندوة المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر في الحد من الفقر**، ٢٢-٢٣ تشرين ثاني، عمان، الأردن.

- الملقي ، فوزي (٢٠١١). لقاء صحفي مع وزير الصناعة والتجارة السيد فوزي الملقي،**جريدة الرأي** ، ٢٠١١/٠٥/١٢.

- النابلسي، سليم و الشلبي، عبدالفتاح، (٢٠٠٩)، "أنظمة التمويل الصغير الملائمة لتطوير المجتمع المحلي"، **ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الإقليمي الثاني –الإبداع والمبادرات في المدن العربية**، ٢٧-٢٩ ابريل ٢٠٠٩، عمان، الأردن.

- النسور،إياد(٢٠٠٨)، "قياس كفاءة التمويل الحكومي الموجه نحو تنمية المشروعات الصغيرة في الأردن"، **المجلة العربية للعلوم الإدارية**، جامعة الكويت، المجلد ١٦، العدد ٣، الكويت.

- النمروطي، خليل وصيدم، أحمد (٢٠١٢)، بطالة الخريجين ودور المشاريع الصغيرة في علاجها. **دراسة مقدمة في مؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين**، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

- هيكل، محمد (٢٠٠٣). **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**،القاهرة:مجموعة النيل العربية.
- الوادي، محمود حسين، (٢٠٠٦)، المشروعات الصغيرة : ماهيتها والتحديات الذاتية فيها، (مع إشارة خاصة لدورها في التنمية في الأردن)، **الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.**

التقارير الدولية والإقليمية:

- البنك الدولي (٢٠٠٥) "**التقدم الاقتصادي للمرأة في الأردن**، التقييم القطري للنوع الاجتماعي".
- الجمعية العلمية الملكية (٢٠٠٦). **تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقروض صندوق التنمية والتشغيل على المنتفعين**،عمان:منشورات الجمعية العلمية الملكية.
- دائرة الإحصاءات العامة (٢٠٠٩)، **مسح العمالة والبطالة**- التقرير السنوي، عمان.
- دائرة الإحصاءات العامة (٢٠١٠)، **مسح الاستخدام ٢٠٠٨**، نيسان، عمان.
- صندوق التنمية والتشغيل (٢٠٠٩)، **دليل المشاريع الصغيرة منشورات صندوق التنمية والتشغيل**، عمان، الأردن.
- غرفة صناعة الزرقاء (٢٠٠٥) **واقع المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة الزرقاء- دراسة ميدانية**، الزرقاء: منشورات غرفة صناعة الزرقاء.

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٧)، **التنمية البشرية المستدامة ومنهج الاقتصاد الكلي، حلقات الارتباط الإستراتيجية ودلالاتها**، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك.
- منظمة العمل العربية، (٢٠٠٩)، **ورقة عمل حول دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى تخفيف أزمة البطالة**، مقدمة للمنتدى العربي للتشغيل، بيروت، لبنان.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١١). **تقرير التنمية البشرية**، عمان:منشورات وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
- وكالة الولايات المتحدة للإنماء الأمريكي(٢٠٠٦)،**برنامج أمير**.
- المجلس الأعلى للسكان ، (٢٠٠٧)، **مجلة السكان والتنمية**، العدد ١٣، المجلس الأعلى للسكان،عمان.
- اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، (٢٠١٠)، عمان.

المراجع الأجنبية

- A fair globalization (2004). **Creating Opportunities for All**- ILO, 59-61.
- Pelham.(2000). Market Orientation and Other potential Influences on Performance in Small and Medium – Sized Manufacturing Firms. **Journal of Small Business Management** . Vol.38.20-48.
- Alattar, J., Kouly, R. and Innes, J., (2009), " Management Accounting Information in Micro Enterprise in Gaza ", **Journal of Accounting and Organizational Change**, Vol. 5, No. 1, pp. 81-107،A
- Beaulieu, J. Altman, 1 (2010) The effectiveness of Women's Agricultural Education Programs, **Journal of agricultural education**, Vol. 54, (1).
- Brush, C., Carter, N., Gatewood, E., Greene, P., & Hart, M. (2004). **Women Entrepreneurs, Growth, and Implications for the Classroom. Coleman Foundation White Paper Series**.
- Center for Women's Business Research. (May 2008). "**Research Findings**." Research to Roadmap: Accelerating the Growth of Businesses Owned by Women of Color. Program for the Center for Women's Business Research 2008 National Symposium, pg. 32.
- Coles, C & Mitchell, J (2011) **Gender and Agricultural Chains,A review of Current Knowledge,** practice, and their policy implications, the food and agriculture organization of United Nations.
- Eriksson, p & Niskanen, M (2009) Gender and Sources of Finance in Finish SME's: **A contextual view entrepreneurial learning international Journal of gender and entrepreneurship**, vol, (3).
- ESCWA, (1999). **Small and Medium Enterprises "Strategies, Policies and Support Institution**. New York: United Nations.

- Godwyn et. al. (2005). **The Impact and Influence of Women's Business Centers.**
- Godwyn, M., Langowitz, N. & Sharpe, N. (2005). **The Impact and Influence of Women's Business Centers in the United States**. Babson Park, MA: The Center for Women's Leadership at Babson College.
- Greiner, L. E. (1972) **Evolution and Revolution as Organization Grow**, Vol. 50 (4) Harvard business review.
- Hietalahtil Johanna, Michael linden2 (2006), **Socio-Economic Impact of Foundation, South Africa**, progress in development studies,6(3).
- karire, R. J (2011). **Literature Review of theWomen, Entrepreneurs and Statuary polices, international Journal of multidisciplinary research** Vol 1 (7).
- Kelliher,R. & Rein1,L.(2009),"A resource-Based View of Micro-Firm Management Practice", **Journal of Small Business and Enterprise Development,** Vol. 13, No. 3, pp 521-532.
- Leraba S. A & A. M Ayanda (2011) Small and Medium Scale Enterprises as A Survival Strategy for Employment Generation, **Journal of sustainable development**.
- -Li hongbin(2004), **Micro- Credit Programs and off- Farm Migration in China**, pacific economic review, 9(3).
- Loutfi, Martha. F. 1989. **Structural Change and Urban Self – Employment**. paper presented at EUR/ILO work shop , 21-22 Nov. Rotterdam.
- Magableh,I. &Athamneh, A. The Economic Impact of Inbound and Outbound Labor Immigration: The Case of Jordan (1970-2006).**Accepted for publication in The International Journal of DevelopmentIssues**, Vol, No.2010.

- Sanyang, S.E & Huang, w. (2008) Small and Medium Enterprise for Women Entrepreneurs in Tiwan.**Science and technology world Journal of Agricultural sciences**.
- Sula, C. (2002) Gender Disparities in the Kenyan Labors Market: Implication for poverty reduction Nordic.**Journal of African studies** Vol. 11 (3).
- Tidball, M. E. (1973). "**Perspectives on Academic Women and Affirmative Action**." Educational Record, 54(2), 130-135.
- Tim,s (2011) **How South Africa Can Boost Support to Small Business**, lessons from Barazil and India.
- Ukpore, B.A (2005), **Sustainable Development in Nigeria Roles of Woman and Strategies for Their Improvement in Africa**, vol. 10 (4).
- Wasihum, R & Paul, (2010) Growth determinants of women operated micro and small enterprises, **Journal of sustainable development in Africa**, Vol (6).
- Pelham.(2000).Market Orientation and Other potential Influences on Performance in Small and Medium – Sized Manufacturing Firms. **Journal of Small Business Management** . Vol.38.20-48.

الملحق (١)

الاستبيان

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الأردنية

كلية الدراسات العليا

قسم علم الاجتماع

تحية طيبة وبعد ،،،،،،،

أن الاستبانه التي بين يديكِ هي إحدى أدوات البحث العلمي لدراسة بعنوان "المرأة والمشاريع متناهية الصغرفي محافظة الزرقاء: دراسة اجتماعية على المستفيدات من جمعية السيدات العاملات "

وذلك كبحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع،لذا أرجو التفضل من حضرتكم بالإجابة على مفردات هذه الاستبانه، مع العلم بأن كافة المعلومات التي سيتم الحصول عليها سوف يتم التعامل معها بسرية تامة ولن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي، أملا" أن تحظى هذه الاستبانه بعنايتكم واهتمامكم .

شاكراً لكم حسن تعاونكم

الباحثة : تغريد محمد العبادي

بإشراف : أ . د مجد الدين خمش

أولا: البيانات الشخصية

١- العمر (بالسنوات) :

١. (أقل من ٢٠). ٢. (٢٠- أقل من ٣٠). ٣. (٣٠- أقل من ٤٠).

٤. (٤٠- أقل من ٥٠).٥. (٥٠- أقل من ٦٠). ٦. (٦٠سنة فأكثر).

٢- المستوى التعليمي:

١. لا يقرأ و لا يكتب. ٢.أساسي. ٣. ثانوي.

٤. دبلوم متوسط. ٥. بكالوريوس. ٦. دراسات عليا

٣- الحالة الاجتماعية:

١.أعزب. ٢. متزوج. ٣. مطلق. ٤. أ رمل.

٥.أخرى (حدد).........

٤. مكان الإقامة:

١.مدينة. ٢. قرية. ٣.بادية. ٤.مخيم.

٥- الوضع المهني:

١.تعمل. ٢. لا تعمل. ٣.متقاعد (ضمان).

٦. إذا كانت الإجابة على السؤال السابق " تعمل " فما طبيعة العمل..

١. موظف حكومي. ٢. موظف قطاع خاص. ٣. أعمال حرة.

٧. الدخل الشهري قبل الحصول على القرض:

١. أقل من ١٥٠ دينار. ٢. (١٥٠-أقل من ٢٥٠). ٣. (٢٥٠-أقل من ٣٥٠).

٤. (٣٥٠- أقل من ٤٥٠). ٥. (٤٥٠- أقل من٥٥٠). ٦. (٥٥٠- أقل من ٦٥٠).

٧. ٦٥٠ دينار فأعلى.

ثانيا: بيانات القرض:

١. كيف عرفت عن القرض لأول مرة:

١. وسائل الإعلام. ٢. الأقارب. ٣. الجيران.

٤. الأصدقاء. ٥. غير ذلك، (حدد)..............................

٢. عدد القروض التي حصلت عليها من مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة سابقاً (– – –).

٣. قيمة القرض الأخير من الجمعية بالدينار الأردني (– – – – – –).

٤. هل قيمة قرضك كانت كافية لإقامة مشروعك:

١. نعم. ٢. لا. ٣. إلى حد ما

٥. ما القيمة التي تعتقد أنها تكفي لإقامة مشروعات صغيرة كمشروعك؟ (– – – – –).

٦. تاريخ الحصول على القرض:....................................

٧. حالة المشروع الآن:

١. قائم وناجح. ٢. قائم ومتعثر. ٣. فاشل. ٤. أخرى

(حدد)..

٨. مجال المشروع:

١. تجاري. ٢. خدمي. ٣. حرفي. ٤. صناعي.

٥. سياحي. ٦. تصنيع زراعي. ٧. زراعي. ٨. أخرى

(حدد).................................

٩. عدد العاملين بأجر في المشروع ١. ذكور........................٢. إناث ....

١٠ عدد العاملين دون اجر.١.ذكور..........................٢. إناث............

١١. عدد فرص العمل التي وفرها القرض..............................

ثالثا: محور أراء المستفيدات من المشاريع الصغيرة اتجاه قروضهم.

" يرجى وضع إشارة أمام العبارة الملائمة" والتي تعبر عن رأيك:

الرقم	العبارة	موافقب شدة	موافق	محايد	معار ض	معارضب شدة
١	نظرة المجتمع إلي أصبحت أكثر ايجابية.					
٢	وفر لي فرصة للتعلم على كيفية استثمارالوقت والاستفادة منه بشكل أفضل.					
٣	أصبح لدي وقت كافٍ للعلاقات الاجتماعية.					
٤	ساهم المشروع في توفير مستوى تعليم أفضل لأبنائي.					
٥	علاقتي مع أسرتي أصبحت أفضل.					
٦	تغيرت نظرة أسرتي إلي بحيث أصبحت أكثر ايجابيا.					
٧	أصبحلديفرصللمساهمةفياتخاذالقراراتالت يتخصمستقبلأسرتي.					
٨	ساهم في تعزيز وزيادة ثقتي بنفسي.					
٩	ساهم في استثمار وصقل مهارتي وإبداعي في مجال العمل.					
١٠	أصبحت اشعر بالفخر لأني إنسانة منتجة.					
١١	أصبح لدي القدرة على اتخاذ القرارات.					
١٢	ساهم المشروع في زيادة معرفتي بالأمور المالية والإدارية					
١٣	أصبح لدي مصدر مهم لتحسين وضعي الاقتصادي والاجتماعي					
١٤	أصبح لدي القدرة على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية مثل رفع الأسعار...الخ					

المحور الرابع: ما أهم المشكلات التي واجهتك خلال مسار الحصول على القرض:

يرجى وضع إشارة أمام العبارة التي تعبر عن رأيك :

الرقم	العبارة	موافقبشدة	موافق	محايد	معارض	معارضبشدة
١	عدم كفاية التمويل المتاح.					
٢	ضعف الخبرات الإدارية والمالية للمقترضات.					
٣	ضعف فرص التسويق للمنتجات.					
٤	غياب تدريب المقترضات على كيفية إدارة المشاريع.					
٥	عدم الاستفادة من نظام الحوافز للمشاريع (إعفاءات ضريبية،....الخ).					
٦	صعوبة توفير الضمانات المطلوبة.					
٧	عدم وجود جهة لضمان مخاطر الإقراض.					
٨	طبيعة العادات والتقاليد التي تحد من فرص إقبال المرأة على الحصول على قروض.					
٩	معارضة الزوج والأهل للحصول على قرض.					
١٠	خوف المرأة من الفشل نتيجة لنقص الخبرة والقدرة والثقة بالنفس.					
١١	التزامات المرأة الأسرية العديدة.					
١٢	غياب الوعي لدى المرأة بأهمية مشاركتها الاقتصادية.					
١٣	ارتفاع نسبة الفائدة على القرض.					
١٤	الإجراءات الإدارية الطويلة التي تحتاجها للحصول على القرض.					
١٥	عدم تقييم المشروع بشكل دوري من قبل الجهات المانحة.					

المحورالخامس: الاقتراحات للحد من المشاكل والتحديات:

١. هل لديك أية اقتراحات أو تعليقات أخرى؟؟

١. نعم.　　　　　　　　　　　　　٢. لا.

٢. إذا كانت الإجابة على السؤال السابق "نعم"، فما ابرز تلك التعليقات أو الاقتراحات أو الإضافات؟

WOMEN AND MICRO - PROJECTS IN ZARQA: A SOCIAL STUDY ON THE BENIFICIARIES OF THE SOCIETY OF WORKING LADIES

BY
TaghreedM . Al – Abbadi

Supervisor
Dr. Majdeldin Khamesh,Prof

ABSTRACT

This Study Aimed to know The Opinions of The Women who have Received The lawns And The Problems Those Women Are Encountering Regarding These lawns And The Micro projects in Al – Zarqa region In the Hashemite kingdom of Jordan.

The Study Data was collectedby the Questionnaire the Study Instrument That was distributedto the Women Who Received the Lawns from the Association of the Working Women in Al – Zarqa Governorate.

Also The Study Aimed to Know the Type of the Established Projects as A result Of the Micro Lawns.

The Number of the Responded Sample Who Took the Lawn was (200) Woman.

Data Collection Process Was Conducted In The Period From (2008 till 2013).

It Is Clear from The Result that The Most Of Age categories That Received The Lawns To Open The Small project Was The Age Category from (40- less than 50 years old, and Regarding the Educational level, The Researcher Sees That The Category That Mostly Tend To Open The Small Projects Was From The Secondary Education Level A regarding The Social Status of The Women Who Received The Social Status of The Women Who Received The Lawns, It Is Seen The Married Women Percentage Is The Greatest Category In The Study Sample, Also The Researcher Noticed that All The Study Individuals Sere living in the City. Regarding The Professional Position The Highest Percentage for The Women Was For Those Who Do Not Tend To Take The Lawns And Opening The Small Projects, And Concerning The Nature Of The Work Of Those Taking The Lawns, The Researcher Found That The Knowledge About The Lawns Came From The First Time As A result Of Talking With The Neighbors Regarding The Number Of The Lawns That The Women Have Received From The

Small Projects Financing Institutions, The Researcher Noticed That The Lawns Are Not Repeated More Than One Or Two Times.

The Study Instrument (The Questionnaire Is Introduced To A set Of Arbitrators To Give Their Opinion And To Make The Needed Modification To Achieve The Balance Between The Questionnaire's Contents. The Study Used The Statistical Techniques, The Descriptive Statistic, And t-test.

The Arithmetic Means Were Calculated, the Standard Deviations, The Frequencies, And The Percentages. The Study Found There Are Problems Limiting the Women's Opinions about the Small Projects In General Are at High Level That Increase the Inclination towards the Small Projects. In Addition, There Are A relation Between The Problems That Encounter The Small Project And The Women's Inclination towards These ProjectsThe Relation was Adverse, Also Found A relation Between The Women's Opinions Regarding The Small Projects And These Inclination Towards the Project , The Relation was A direct relation.

The Study Recommended The Need To Be Interested In The Small Projects, Since Many Women Did Not Have The Sufficient Information About Financing The Small And The Micro projects, And There Micro projects And The Encourage The Establishment Of Such Projects That Will Create More Work Opportunities, And The Necessity To Generalize The Study Result To The Economic Decision Makers, The Association, And The Financing Institution In Jordan.

The Time for Receiving the Needed Lawn for the Small project should be Reduced, and better promoting the Small projects.